جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

ألفيتا ابن معطي (ت / ٦٢٨ هـ)
وابن مالك(ت/٦٧٢ هـ)

عرض وموازنة وتقويم

الدكتور

ضياء الدين فهمي محمد

مدرس في قسم اللغويات
بكلية اللغة العربية بالزقازيق
جامعة الأزهر

العدد الخامس عشر
للعام ١٤٣٢هـ / ٢٠١١م
الجزء الرابع

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، خلق فسوى ، وقدر فهدى ، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد ، وعلى آله ، وصحبه أجمعين

وبعد ،

فقد كثرت المؤلفات في النحو والتصريف ، وتنوعت بين مصنفات جمعت فـــــي طياتها بين مسائل هذين العِلْمين ، كالكتاب لسيبويه (ت / ١٨٠ هـــ) ، والمقتضب للمبرد (ت / ٢٨٥ هـــ)، ومؤلفات أخرى آثرت الفصل بين موضوعاتهما ، وإفراد كل منهما بالتصنيف ، فاهتم بعضها بمعالجة موضوعات النحو فقط ، كالمقدمة الكافية لابن الحاجب (ت / ٦٤٦ هـــ)، والمقدمة الآجرومية في علم العربية لابن آجروم (ت / ٧٢٣ هـــ)، في حين اهتم بعضها الآخر بدراسة موضوعات صرفية ، ككتاب التصريف لأبي عثمان المازني (ت / ٢٤٧ هـــ) ، والملوكي في التصريف لابن جني (ت / ٣٩٢ هـــ) ، و تفاوتت هذه المصنفات جميعا في استقصاء القواعد المتعلقة بموضوعها ، وأيضا في سهولة العبارة ،وحسن الأداء ، وجودة الترتيب ، وجمال التنسيق والتبويب ، وكان هذا التفاوت أثرا ودليلا على خضوع تلك المؤلفات لسنة التدرج التي اكتنفت هذين العِلمين في أطوار نموهما وارتقائهما وهي سنة ماضية في كل علم أنتجته قرائح البشر .

وقد اجتهد فريق من النحويين في تذليل قواعد النحو والتصريف ، فعمدوا إلى صياغتها في أوزان شعرية مقفاة ، فكان النحو المنظوم ، الذي بذر بذوره الأولى أحمد بن منصور اليشكري (ت / ٣٧٠ هـــ) ، ثم أخذ هذا النوع من التأليف في

النمو والرقي إلى أن أوفى على الغاية على يـــد ابن معطي(ت / ٦٢٨ هـ) ، وابن الحاجب (ت / ٦٤٦ هـ) ، وابن مالك (ت / ٦٧٢ هـ) فابن معطي صنف منظومته " الألفية " في النحو والتصريف ، وقلده في ذلك ابن مالك ، أما ابن الحاجب فألف منظومته " الوافية نظم الكافية " وهي نظم لمقدمته في النحو " الكافية ".

ووجدت في نفسي رغبة ملحة في عقد موازنة بين ألفية ابن معطي وألفية ابن مالك، فوفقني الله – تعالى – إلى كتابة هذا البحث ، وجعلته بعنوان : " ألفيتا ابن معطي : ت / ٦٢٨ هـ ، وابن مالك : ت / ٦٧٢ هـ عرض وموازنة وتقويم " وكان رائدي في هذا البحث كتاب " كفاية الإعـراب لابن الخباز الموصلي : ت / ٦٣٩ هـ ، والكافية لابن الحاجب : ت / ٦٤٦ هـ عرض وموازنة وتقويم " للدكتور / عبد الجليل محمد عبد الجليل حيث أفدت منه كثيرا، وبخاصة فيما يتعلق بمنهج الكتاب وتبويبه وتقسيمه ، ومما دعاني إلى الكتابة في هذا الموضوع :

أولاً: الوقوف على القيمة العلمية لألفية ابن معطي التي لم تلق قدرا كبيرا من الدراسة والبحث .

ثانيا : التحقق من مدى صدق قول ابن مالك في تفضيل ألفيته على ألفية ابن معطي : * فائقة ألفية ابن معطي * ، وذلك بالوقوف على خصائص ، وميزات كل من الألفيتين ، وبيان المآخذ عليهما .

ثالثا : بيان مدى إمكانية الإفادة من الألفيتين في مجال تيسير الدراسات النحوية وتذليلها للدارسين .

واقتضت طبيعة هذا البحث أن يتكون من مقدمة ، وتمهيد ، وثلاثة فصول ، وخاتمة ، عرضت في المقدمة لبيان أهمية الموضوع ، وأسباب اختياره وخطتي

فيه ، كما قمت في التمهيد بدراسة موجزة عن ابن معطي ، وابن مالك تناولت فيها جوانب من حياتهما ، وآثارهما العلمية .

وجعلت الفصل الأول بعنوان :" السمات العامة لألفيتي ابن معطي وابن مالك " وبينت فيه الخصائص العامـــة لكل مـــن الألفيتين ، من خلال مبحثين ، خصصت الأول منهما لبيان السمات العامة لألفية ابن معطي ممثلة في : اسم الكتاب ونسبته إلى مؤلفه ، وزمن وطريقة تأليفه ، وموضوعات الكتاب ، ومصادره وشروحه .

وتحدثت في المبحث الثاني عن : السمات العامة لألفية ابن مالك من حيث اســـــم الكتاب ، ونسبته لمؤلفه ، وزمن وطريقة تأليفه ، وموضوعاته ، ومصادره ، وشروحه ، وختمت هذا الفصل ببيان نتائجه في الموازنة بين الألفيتين من حيث السمات العامة لكل منهما .

وأما الفصل الثاني فجعلته بعنوان : " خصائص منهج ابن معطي وابن مالك في ألفيتيهما " ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : خصائص منهج ابن معطي في ألفيته

المبحث الثاني : خصائص منهج ابن مالك في ألفيته

وانتهى هذا الفصل بنتائجه في الموازنة بين الألفيتين من حيث الخصائص المنهجية لكلتيهما .

وجاء الفصل الثالث بعنوان:" مآخذ النحويين على الكتابين " وتضمن : المبحث الأول ، وعنوانه : المآخذ على ألفية ابن معطي

المبحث الثاني ، وعنوانه : المآخذ على ألفية ابن مالك ، وأنهيت الفصل بذكر نتائجه في الموازنة بين الألفيتين من حيث المآخذ عليهما ،

وبعد انتهاء الفصول الثلاثة ، والنتائج المتعلقة بكل فصل ، تأتي الخاتمة وفيها النتائج العامة للبحث ، ثم ذيلت البحث بفهارس عامة

والله أسأل أن ينفعني بهذا العمل في الدنيا والآخرة ، وأن يفيد منه طلاب العربية ، والمهتمون بها إنه أكرم مأمول ، وأفضل مسئول .

تمهيد

بين ابن معطي وابن مالك

أولاً : ابن معطي حياته وآثاره[١]

اسمه ونسبه :

هو أبو الحسين يحيى[٢] بن عبد المعطى بن عبد النور الزواوي المغربي الحنفي الملقب زين الدين ، ويعرف بابن معط ، ويجوز أن يكتب" ابن معطي" بإثبات الياء ؛ لأن الياء يجوز إثباتها في الاسم المنقوص غير المحلى بـــ "

---

[١] **أفدت كثيرا من هذه الترجمة من كتاب الفصول الخمسون لابن معطي تحقيــق د/محمــود محمــد الطناحي قسم الدراسة (١١-٢٨) ط عيسى البابي الحلبي .**

[٢] **ينظر: ترجمته في : معجم الأدباء لياقوت (٦ / ٢٨٣١) تحقيق أ / إحســان عبــاس – ط – دار الغرب الإسلامي – بيروت- الأولى سنة ١٩٩٣ م ، وإنباه الرواة للقفطي (٤ / ٣٨) تحقيق أ / محمد أبو الفضل إبراهيم – ط – الهيئة المصرية العامة سنة ١٩٧٣ م ، وبغية الوعــاة فــي طبقاة اللغويين والنحاة للسيوطي تحقيق أ / محمد أبو الفضل إبــراهيم (٢ / ٣٤٤- ٣٤٥) ط – المكتبة العصرية سنة ١٩٩٨ م .**

أل " في حالتي الرفع والجر ، وقد وقع ذلك كثيرا في أسلوب الإمام الشافعي (ت / ٢٠٤ هـــ) رحمه الله [١]

والزواوي – في نسب ابن معط – نسبة إلى زواوة بفتح الزاى ، وهى قبيلة كبيرة، منازلها بظاهر"بجاية "بباء مكسورة ،فجيم مخففة مفتوحه،فألف،ثم ياء ، وتاء تأنيث ، وكانت قديماً من مدن إفريقية [٢] (تونس) في الوقت الحاضر

مولده ونشأته ورحلاته :

ولد ابن معطي – رحمه الله تعالي- في إفريقية ببلاد المغرب سنة أربع وستين وخمسمائة هجرية (٥٦٤ هـــ) ، ونشأ في هذه البلاد على ما اعتاده أبناء المسلمين فـــي تلك العصور الزاهرة من البدء في تعلم القراءة والكتابة ، وحفظ القرآن الكريم منذ نعومة أظفارهم ، وحين بلغ سن الشباب ارتحل إلى دمشق ، وأقام بها زمنا طويلا يقرئ ، ويعلم الناس اللغة والعربية والأدب ، ثم انتقل إلى القاهرة بدعوة من سلطانها الكامل سلطان الدولة الأيوبية بمصر وقتئذ ، وقد سر بذكاء الشيخ ابن معط ، وتمكنه فى النحو واللغة [٣] .

شيوخه وتلاميذه :

---

[١] ينظر: الرسالة للإمام الشافعي تحقيق أ / أحمد محمد شاكر ص ٢٩٤ ، ٤١٥ ، ٤١٧ وغيرها – ط – مكتبة الحلبي – مصر – الأولى سنة ١٩٤٠ م .

[٢] ينظر: معجم البلدان لياقوت (١ / ٣٣٩) ط – دار صادر – بيروت – الثانية سنة ١٩٩٥ م ، وبجاية الآن ميناء بالجزائر .

[٣] ينظر: وفيات الأعيان لابن خلكان تحقيق أ / إحسان عباس (٦ / ١٩٧) ط – دار صادر بيروت – الأولى سنة ١٩٩٤ م .

تلمذ ابن معطي لطائفة عظيمة القدر من العلماء النابهين أمثال العلامة الجزولى (ت /٦٠٧هـ) [١] ، والتاج الكندى أبو اليمن زيد بن الحسن المتوفى بدمشق (٦١٣هـ) [٢]، وتلقى الحديث عن القاسم بن على بن الحسن بن عساكر (ت / ٦٠٠هـ) [٣] .

وكما أفاد الشيخ ابن معطي من أساتذته فقد أفاد منه أيضا كثير من طـلاب العلم فى عصره الذين تلقوا منه دروس العربية والقراءت فى دمشق ، وفى مسجد عمرو بن العاص بالقاهرة ، من هؤلاء أبو بكر بن عمر بن على رضى الدين القسنطينى النحوى الشافعى (ت /٦٩٥ هـ) [٤] أخذ العربية عن ابن معطي ، وتزوج ابنته ، ومن تلاميذه كذلك السُّويدى الحكيم العلامة شيخ الأطباء عز الدين أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن طرخان الأنصارى الدمشقى (ت٦٩٠هـ) [٥] وغيرهما[٦] .

مؤلفاته :

---

[١] ينظر : بغية الوعاة (١ / ٢٣٦) .

[٢] ينظر : بغية الوعاة (١ / ٥٧٠) .

[٣] ينظر سير أعلام النبلاء للذهبي (١٥- ٤٧٧) ط – دار الحديث – القاهرة سنة ٢٠٠٦ م .

[٤] ينظر : شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي تحقيق أ / محمود الأرناؤوط (٧ /٧٥٧) ط – دار ابن كثير – دمشق – الأولى سنة ١٤٠٦ هـ = سنة ١٩٨٦ م .

[٥] ينظر : المصدر السابق (٧ / ٧١٨) .

[٦] ينظر : الفصول الخمسون ص " ٢٠ " من قسم الدراسة .

ترك ابن معطي –رحمه الله – كثيرا من المؤلفات التي تبين غزارة علمه، وتكشف عن تمكنه في علوم العربية والقراءات ، ودارت أكثر مؤلفاته في فلك النظم ، وهاهي مصنفات ابــن معط كما ذكرتها كتب التراجِم :

١ – الألفية وتسمى الدرة الألفية في علم العربية ، وسيأتي الحديث عنها مفصلا في موضعه من هذه الدراسة .

٢– البديع في صناعة الشعر[١] مخطوط .

٣– حواش على أصول ابن السراج [٢] .

٤ – ديوان خطب [٣] .

٥ – ديوان شعر [٤]

٦ – شرح أبيات سيبويه – نظم [٥]

٧ – شرح الجمل في النحو للزجاجي [٦] .

٨ – شرح المقدمة الجزولية لشيخه الجزولي [٧] .

---

[١] ينظر : تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان (٥ / ٣٠٧) نقله إلى العربية د / رمضــان عبــد التواب – ط – دار المعارف – مصر سنة ١٩٧٥ م .

[٢] ينظر : بغية الوعاة (٢ / ٣٤٤) .

[٣] ينظر : المصدر السابق (٢ / ٣٤٤) .

[٤] ينظر : معجم الأدباء (٦ / ٢٨٣١) ، والفصول الخمسون ص " ٢٦ ، ٢٧ " قسم الدراسة .

[٥] ينظر : بغية الوعاة (٢ / ٣٤٤) .

[٦] ينظر : بغية الوعاة (٢ / ٣٤٤) .

[٧] ينظر : الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي (٤ / ١٤٩) تحقيق أ / طه عبد الرؤوف سعد– ط – شركة الطباعة الفنية المتحدة سنة ١٣٩٥ هـ = ١٩٧٥ م .

٩ – العقود والقوانين في النحو [١]

١٠ – الفصول الخمسون .

١١ – قصيدة في العروض [٢] .

١٢ – قصيدة في القراءات السبع [٣] .

١٣ – المثلث في اللغة [٤] .

١٤ – نظم كتاب الجمهرة في اللغة لابن دريد [٥] .

١٥ – نظم كتاب الصحاح في اللغة للجوهري لم يكمله [٦] .

شعره :

بدا واضحا من الكلام عن مؤلفات ابن معط رحمه الله تعالى – أن أكثرها كان منظوما ، وهذا يدل على أنه كان شاعرا ، وقد ورد ضمن مؤلفاته أن له ديوان شعر ، ولكن لم تحتفظ به المكتبة العربية بسب حوادث الدهـــر التي حجبت الكثير من مؤلفات ابن معط عن الظهور والبقاء إلى يومنا ، وذكرت كتب التراجم بعضا من أشعار ابن معطي ، من ذلك قوله في هدية :

هذا إليكم ومـــنكم كان حاصله فلست أعزي إلى بخل ولا كرم

فاقبل براحتك اليمنى الذي بعثت به يسارك فاعذرني ولا تلم [١]

---

[١] ينظر : المصدر السابق (٢ / ٣٤٤) .

[٢] ينظر : بغية الوعاة (٢ / ٣٤٤) .

[٣] ينظر : المصدر السابق (٢ / ٣٤٤) .

[٤] ينظر : بغية الوعاة (٢ / ٣٤٤) .

[٥] ينظر : بغية الوعاة (٢ / ٣٤٤) .

[٦] ينظر : بغية الوعاة (٢ / ٣٤٤) .

ومنه في فضل العلم قوله :

وإذا طلبت العلم فاعلم أنه عبء لتنظر أي عبء تحملُ

وإذا علمت بأنه متفاضلٌ فاشغل فؤادك بالذي هو أفضلُ (٢)

وفاته :

بعد حياة زاخرة بالعلم والتصنيف لبى الإمام ابن معط رحمه الله – نداء ربه وتوفي في شهر ذي القعدة ، سنة ثمان وعشرين وستمائة هجرية بالقاهرة[٣] .

ثانياً : ابن مالك حياته وآثاره

اسمه ونسبه :

هو أبو عبد الله جمال الدين محمد[٤] بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي الشافعي ، والطائي – في نسب ابن مالك – نسبة إلى قبيلة طيئ من القبائل العربية التي رحلت طوائف منها إلى الأندلس ، وكانت

---

(١) ينظر : إنباه الرواة (٤ / ٣٩) .

(٢) ينظر : معجم الأدباء (٦ / ٢٨٣١) .

(٣) ينظر : إنباه الرواة (٤ / ٣٨) ، والفصول الخمسون ص ١٥ قسم الدراسة .

(٤) ينظر ترجمته في : غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري (٢ / ١٨٠ ، ١٨١) عني بنشره برجستر اسر ط – مكتبة ابن تيمية سنة ١٣٥١ هـ ، وبغية الوعاة (١ / ١٣٠ – ١٣٧) ، وتاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ، (٥ / ٢٧٥) ، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك تحقيق د / محمد كامل بركات (١ – ٦) من قسم الدراسة ط – دار الكتاب العربي للطباعة والنشر سنة ١٣٨٧ هـ = سنة ١٩٦٧ م .

منازل الطائيين بالأندلس بالقرب من " جيّان " مسقط رأس ابن مالك ، وهي تقع وسط بلاد الأندلس[١]

مولده ونشأته :

ولد ابن مالك – رحمه الله تعالى – في جيان عام ستمائة للهجرة [٢] ونشأ – على مـــا عهد في عصره ومصره – على حفظ القرآن الكريم ، واستتبع ذلك دراسته للنحو ، والقراءات ، وعلوم اللغة والدين ، وكانت نشأة ابن مالك في جيان بالأندلس التي كانت تموج حينئذ بفتن النصارى والإفرنج ، واضطرابات الموحدين ، وملوك الطوائف[٣]

رحلاته :

تسبب عدم استقرار الأحوال في الأندلس في تطلع ابن مالك إلى الرحلة خارج تلك البلاد ، كما دفعهُ إليها رغبته في الحج ، والتزود من علماء الشرق فارتحل قاصدا دمشق ، ومر في طريقه إليها بمصر التي لم يرغب في المقام بها نظراً إلى ما كانت تكابده من حروب مع الصليبيين ، وما كان يواجه سلطانها السلطان الكامل بن العادل (٦١٥ هـــ – ٦٣٥ هـــ) من قلق واضطرابات من قبل إخوته الذين كانوا ينازعونه الملك .

---

[١] ينظر : نفح الطيب للمقري (٢ / ٢٢٢ – ٢٢٧) تحقيق أ / إحسان عباس ط – الأولى – دار صادر بيروت سنة ١٩٠٠ م .

[٢] ينظر : بغية الوعاة (١ / ١٣٠) ، وتاريخ الأدب العربـــي لكـــارل (٥ / ٢٧٥) ، ومقدمـــة التسهيل ص (٢) .

[٣] ينظر : مقدمة تحقيق كتاب التسهيل لابن مالك ص (٣ – ٥) .

وصل ابن مالك إلى دمشق وتلقى العلم عن علمائها ، ثم أخذ يطوف بالبلاد الشامية حلب ، وحماه ، وبعلبك ، وغيرها ، ثم عاد ليستقر به المقام في دمشق يدرس ، ويصنف ، ويتولى مشيخة المدرسة العادلية التي يشترط في من يتقلدها أن يكون إماما في العربية والقراءات[١] .

أساتذته :

أخذ ابن مالك – رحمه الله تعالى – القراءات ، والعربية بالأندلس عن ثابت بن خيار الكلاعي (ت / ٦٢٨ هـ) [٢] وعن أبى على الشلوبين (ت / ٦٤٥ هـ) [٣]، وتلقى في البلاد الشامية القراءات وأصول الفقه عن علم الدين السخاوى (ت / ٦٤٣هـ) [٤]، والنحو واللغة عن ابن يعيش (ت / ٦٤٣ هـ) [٥] ، وتلميذه ابن عمرون (ت / ٦٤٩ هـ) [٦] وغيرهم .

تلاميذه :

---

[١] ينظر : مقدمة تحقيق كتاب التسهيل لابن مالك ص (٤ – ٨) .

[٢] ينظر : غاية النهاية (٢ / ١٨١) ، ومقدمة التسهيل ص (٤) .

[٣] ينظر : بغية الوعاة (٢ / ٢٢٤) .

[٤] ينظر : بغية الوعاة (٢ / ١٩٢) .

[٥] ينظر : إنباه الرواة (٤ / ٣٩) .

[٦] ينظر : البلغة في تاريخ أئمة النحو واللغة للفيروز ابادي (٢٨٣) تحقيق أ / محمد المصري ط – دار سعد الدين – الأولى سنة ١٤٢١ هـ = سنة ٢٠٠٠ م .

علّم ابن مالك ، وتلمذ له كثير من طلاب العلم ومحبي المعرفة ممن صاروا بعد ذلك أئمة وأعلاماً في علوم العربية ، والقراءات ، واللغة من هؤلاء ابنه بدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك
(ت / ٦٨٦ هـ) [١] ، وابن النحاس بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم (ت / ٦٩٨ هـ) [٢] وغيرهما .

مؤلفاته :

عني ابن مالك – رحمه الله تعالى – بالتدريس والتصنيف عناية كبيرة ، ويعد ابن مالك إمام النظم في علوم العربية غير مدافع ، فهو ذو النصيب الأوفى في هذا الميدان ؛ فإن عدة أبياته التي نظمها في هذا الصدد تبلغ أكثر من عشرة آلاف بيت في النحو ، واللغة ، والقراءات ، والصرف فقد بلغت مؤلفاته التي جاءت منظومة خمسة عشر مصنفا من جملة مؤلفاته التي تربو على أربعين مؤلفا [٣] وهاهي ذي بعض هذه المؤلفات :

١- الألفية ، وتسمى الخلاصة ، وسأفرد لها حديثا خاصا حيث إنها تمثل أحد شطري هذه الدراسة .

٢ – إيجاز التعريف في علم التصريف[٤]

---

[١] ينظر : بغية الوعاة (١ / ٢٢٥) .

[٢] ينظر : بغية الوعاة (١ / ١٣) .

[٣] ينظر : مقدمة كتاب التسهيل ص (٤٤) .

[٤] مطبوع بشرح ابن إياز النحوي (ت / ٦٨١ هـ) – ط – مطبعة الأمانة الأولى سنة ١٤٠٧ هـ = سنة ١٩٨٧ م تحقيق د / محمد السيد متولي .

٣ – تحفة المودود في المقصور والممدود [١] ، منظومة عدة أبياتها(١٦٢) بيتا، مطلعها :

بدأت بحمد الله فهو ثناء وللنطق منه بهجة وبهاء

٤ – تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد .

٥ – سبك المنظوم وفك المختوم وهو شرح على نظمه لمفصل الزمخشري[٢]

٦ – شرح تحفة المودود في المقصود والممدود[٣] .

٧ – شرح التسهيل . ٨ – شرح الجزولية[٤] .

٩ – شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ[٥] .

١٠ – شرح لامية الأفعال[٦] .

١١ – شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح[٧]

---

[١] ينظر : مقدمة تحقيق التسهيل ص (٣١) .

[٢] الكتاب مطبوع بتحقيق د / عدنان محمد سلمان وآخر – ط – دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث سنة ٢٠٠٤ م .

[٣] ينظر : مقدمة تحقيق التسهيل ص (٣٢) .

[٤] ينظر : بغية الوعاة (١ / ١٣٣) .

[٥] مطبوع بتحقيق أ / عدنان عبد الرحمن الدوري – ط – العاني – بغداد سنة ١٣٩٨ هـ .

[٦] مطبوع ينظر : مقدمة التسهيل ص (٣٠) .

[٧] طبع بتحقيق أ / محمد فؤاد عبد الباقي – نشر عالم الكتب – بيروت .

١٢- الكافية الشافية ، منظومة فى النحو والصرف تبلغ(٢٧٥٧) سبعة وخمسين وسبعمائة وألفي بيت [١]

١٣ – لامية الأفعال ، منظومة تبلغ مائة وأربعة عشر بيتا ، وتشتمل على أبواب أبنية الفعل المجرد ، وتصاريفه ، وأبنية الفعل المزيد فيه ، وأبنية أسماء الفاعلين والمفعولين ، وباب أبنية المصادر ، وغيرها [٢]

١٤ – اللامية في القراءات[٣] . ١٥- المؤصل في نظم المفصل[٤]

وفاته :

بعد حياة حافلة بالدراسة والتدريس ، والنشاط والتصنيف ، والإمامة فى علوم الدين واللغة لقى ابن مالك ربه ، وصعدت روحه إلى بارئها ، فكانت وفاته – رحمه الله تعالى – فى شعبان سنة اثنتين وسبعين وستمائة هجرية[٥]

---

[١] ينظر: مقدمة تحقيق شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق د / محمد عبد المنعم هريدي ص ٣٨ – ط – دار المأمون للتراث ، سنة ١٤٠٢ هـ = سنة ١٩٨٢ م .

[٢] ينظر : تاريخ الأدب العربي لكارل (٥ / ٢٩١) ، والتسهيل (٢٩ ، ٣٠) قسم الدراسة .

[٣] ينظر : غاية النهاية في طبقات القراء (٢ / ١٨٠ ، ١٨١) .

[٤] ينظر : مقدمة تحقيق التسهيل ص (٢١) .

[٥] ينظر : غايةالنهاية في طبقات القراء (٢ / ١٨١) ، وبغية الوعاة (١ / ١٣٤) .

الفصل الأول

السمات العامة لألفيتي ابن معطي وابن مالك

ويتكون من مبحثين :

المبحث الأول : السمات العامة لألفية ابن معطي

ويشمل الحديث عن :

اسم الكتاب ، ونسبته لمؤلفه ، زمن تأليفه ، طريقة تأليفه ، موضوعاته ، مصادره ، شروحه .

المبحث الثاني : السمات العامة لألفية ابن مالك

ويتضمن الحديث عن :

اسم الكتاب ، ونسبته لمؤلفه ، زمن تأليفه ، طريقة تأليفه ، موضوعاته ، مصادره ، شروحه .

الفصل الأول

السمات العامة لألفيتي ابن معطي وابن مالك

المبحث الأول

السمات العامة لألفية ابن معطي

اسم الكتاب ونسبته إلى مؤلفه :

سَمّى ابن معط – رحمه الله تعالى – كتابه الدرة الألفية ، وصرح بذلك في ختام ألفيته ، حيث يقول:

١٠١٧ – تحويه أشعارهم المرويّهْ هذا ختام الدرة الألفيّهْ[١]

ثم اشتهر الكتاب بعد ذلك باسم "الألفية"[٢] ،ومن ذلك ما ذكره ابن مالك (ت/ ٦٧٢ هـ) فى معرض تفضيله ألفيته على ألفية ابن معط مع ثنائه عليه قال :

---

[١] **ينظر : الغرة المخفية لابن الخباز فى شرح الدرة الألفية لابن معط تحقيق أ / حامد محمد العبدلى ص (٧٩٩) – ط – العانى – بغداد .**

[٢] **ينظر : إنباه الرواة (٤ / ٣٨) ، وبغية الوعاة (٢/ ٣٤٤).**

٥ – وتقتضى رضا بغير سخط فائقة ألفية ابـــن معطى
٦– وهو بسبق حـــائزٌ تفضيلا مستوجبٌ ثنائى الجمـــيلا
٧ – والله يقضى بهبات وافرة لى وله في درجات الآخرة[١]

وألفية ابن معط منظومة فى النحو والصرف وتسميتها بذلك ترجع إلى أنها مؤلفة من ألف بيت خلا المقدمة والختام .هذا وذكر د/ محمود الطناحى محقق كتاب الفصول لابن معط أنه لم يقف على مصنف فى النحو أو غيره نظما أو نثراً حمل اسم الألفية قبل ألفية ابن معط سوى ما ذكره ابن النديم (ت / ٣٧٨ هـــ) من أن الجَهشياري (ت / ٣٣١ هـــ) كان قد ابتدأ تأليف كتاب ، عزم فيه على جمع ألف سمر من أسمار العرب والعجم ، فاجتمع له من ذلك أربعمائة وثمانون ليلة في كل ليلة سمر ، تام ،
ثم وافته المنية قبل أن يكمل ما بدأه[٢] .

وظهرت بعد ابن معط مصنفات من النحو المنظوم تحمل اسم الألفية ، وهي بلا شك متأثرة في ذلك بما صنعه ابن معط ، ومن ذلك ألفية ابن مالك التي سيأتي الحديث عنها ، وألفية زين الدين شعبان بن محمد بن داود بن علي المصري الآثاري الحنفي (ت / ٨٢٨ هـــ) ، المسماة " كفاية الغلام في إعراب الكلام "[٣] ، ومنها أيضا ألفية السيوطي (ت / ٩١١ هـــ) المسماة بالفريدة [٤] ، وغيرها .[١]

---

[١] ألفية ابن مالك فى النحو والصرف ص (٩) – ط – مكتبة الآداب / القـــاهرة – الأولـــى ســـنة ١٤٢٢ هـــ = سنة ٢٠٠١ م .

[٢] ينظر : الفهرست (٤٢٣) ط – دار المعرفة – بيروت .

[٣] ينظر : شذرات الذهب (٧ / ١٨٤) ، والفصول الخمسون ص (٣٧) .

[٤] ينظر : المطالع السعيدة شرح السيوطي على ألفيته المسماة بالفريدة تحقيق د / طـــاهر ســـليمان

ولأن نسبة الدرة الألفية إلى مؤلفها ابن معط أمر ذائع فإن الكلام عن ذلك يعد من نافلة القول إلا أن طبيعة البحث وأصوله المنهجية تستدعيه ، ويكفي الباحث في هذا الشأن أن يرجع إلى بعض[٢] المصادر التي ترجمت لابن معط ليطمئن إلى صحة تلك النسبة ، ومما يزيد الأمر يقينا ما صرح به ابن معط نفسه في ختام ألفيته حيث يقول :

١٠١٧ – هذا تمام الدرة الألفية

١٠١٨ – نظمها يحيى بن معطي المغربي تذكرة وجيزة للمعرب[٣]

زمن تأليفه :

صرح ابن معط في نهاية ألفيته بتاريخ تأليفها فقال :

١٠١٨ – تذكرة وجيزة للمعرب

١٠١٩ –وفق مراد المنتهى والنشأةْ في الخمس والتسعين والخمس المائةْ[٤]

وإذا ما قورن هذا التاريخ سنة (٥٩٥ هـ) بتاريخ مولده سنة ٥٦٤ هـ علم أن ابن معطي نظم ألفيته في الحادية والثلاثين من عمره .

طريقة تأليفه :

حمودة ص ٢٢ ط – الدار الجامعية – الإسكندرية .

[١] ينظر : مقدمة تحقيق الفصول الخمسون ص ٣٦ ، ٣٧ .

[٢] ينظر : بغية الوعاة (٢ / ٣٤٤) .

[٣] ينظر : الغرة المخفية ص ٧٩٩ .

[٤] ينظر : الغرة المخفية ص ٧٩٩ ، ٨٠٠ .

اعتاد ناظمو العلوم أمثال أحمد بن منصور اليشكري (ت / ٣٧٠ هـ)، والقاسم بن علي الحريري (ت / ٥١٦ هـ)،والإمام الشاطبي (ت / ٥٩٠ هـ)،وغيرهم على أن تكون منظوماتهم : إما على وزن واحد وقافية واحدة، كما صنع الشاطبي في قصيدته في القراءات المسماة : " حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع "[١] ، وإما أن تكون المنظومة من بحر الرجز مع تعدد قوافيها ، وهذا هو الغالب على النظم العلمي ، من ذلك ما فعله أحمد بن منصور اليشكري في منظومته في النحو والصرف التي بلغت أبياتها ثلاثة آلاف إلا تسعين بيتا[٢] ، وما صنعه الحريري في ملحة الإعراب،وعدة أبياتها (٣٧٥) ثلاثمائة وخمسة وسبعون بيتا[٣] .

تأثر ابن معطي بهؤلاء السابقين عليه فأخذ عنهم فكرة النظم العلمي عندما بدأ منظومته في النحو والصرف بيد أنه خالفهم في الشكل الذي صاغها عليه ، فإنه نظمها من بحرين هما الرجز والسريع فجاءت بعض أبياتها من مشطور الرجز المزدوج ، والبعض الآخر من السريع المشطور المزدوج .

ويقصد بالازدواج أن يُضم بيت من مشطور الرجز إلى بيت آخر مثله مع تغيير القافية في كل بيتين ، أو يصنع ذلك مع الأبيات من مشطور السريع ،ويسمى كل بيتين من كل بحر منهما شعرا

---

[١] ينظر : بغية الوعاة (٢ / ٢٦٠) ، وغاية النهاية (٢ / ٢٠ – ٢٣) .

[٢] ينظر : تذكرة النحاة لأبي حيان تحقيق د / عفيف عبد الرحمن ص ٦٧٠ مؤسسة الرسالة – الأولى سنة ١٤٠٦ هـ ومقدمة تحقيق الفصول الخمسون ص ٣٤ .

[٣] ينظر : شرح ملحة الإعراب للحريري تحقيق د / فائز فارس (٢٣ – ٢٥) ط – دار الأمل – الأولى سنة ١٤١٢ هـ .

مزدوجا[١] ، ويماثل هذا الازدواج التصريع[٢] الذي يقع بين شطري البحر التام ، وقد أشار ابن معطي إلى هذه الطريقة فقال :

١٠ – وذا حدا إخوان صدق لي علي أن اقتضوا مني لهم أن أجعلا

١١ – أرجـوزة وجـيـزة في النحو عدتها ألف خلت مـــن حشو

١٢ – لعلمهم بـــــــأن حفظ النظم وَفْقُ الذكيِّ والبعيد الفـــهمِ

١٣ – لا سيما مشطور بحـــر الرجز إذا بنى على ازدواج موجـز

١٤ – أو ما يضاهيه مـــن السريعِ مزدوج الشطور كالتصريعِ[٣]

وقد لقى هذا المنهج الذي اتبعه ابن معطي انتقادات عديدة سأعرض لها بمشيئة الله تعالى في موضعها من هذا البحث .

هذا وعدد أبيات ألفية ابن معط إجمالا ألف وتسعة عشر بيتا فإذا استثنيت أبيات خطبة المؤلف ،والمقدمة، وهي(١٥) خمسة عشر بيتا ، وأبيات الخاتمة وهي (٤) أربعة أبيات يكون عدد بقية أبيات الكتاب التي تبين وتلخص قواعد النحو

---

[١] **ينظر : شرح ألفية ابن معطي لابن جمعة الموصلي تحقيق د / علي موسى الشـوملي (١٨٨ ، ١٨٩) ط – مكتبة الخريجي – الأولى – سنة ١٩٨٥ ، وحاشية الصبان علي شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (١ / ١٤) ط عيسى البابي الحلبي .**

[٢] **التصريع : موافقة العروض للضرب تزيد بزيادته ، وتنقص بنقصه في مطلـع القصـيدة ، وأن يكون حرف الروي من نصف البيت الأول كحرف الروي من نصف البيت الثاني ينظـر : شـرح ألفية ابن معطي لابن جمعة الموصلى ص ١٨٨، ١٨٩، وفى علمى العروض والقافية للدكتور / أمين على السيد ص (١٧٠) ط – دار المعارف – الخامسة سنة ١٩٩٩ م**

[٣] **ينظر : الغرة المخفية ص (٦٠ – ٦٣).**

والصرف ألف بيت ، ويظهر من ذلك مدى الملائمة بين عنوان الكتاب وما حواه من أبيات[١] .

موضوعات الكتاب ومادته العلمية :

أما عن موضوعات الكتاب فهي قواعد النحو والصرف ومسائلهما ، ولا يتعارض هذا مع قول ابن معطي في المقدمة :

١٠ – وذا حدا إخوان صدق لي على أن اقتضوا مني لهم أن أجعلا

١١ – أرجوزة وجيزة في النحو .....

لأنه أراد بالنحو مفهومه العام الذي يشمل قواعد النحو والصرف جميعا بدليل ما ورد في الألفية من مسائل ، وموضوعات .

وقد أحصيت عنوانات ورءوس الموضوعات التي تناولها ابن معطي في كتابه فبلغت خمسة وثلاثين عنوانا ، وهاهي ذي تلك العنوانات حسب ترتيب ورودها في الكتاب :

١ – حد الكلام والكلم،وضمنه الحديث عن أقسام الكلمة وتعريف كل قسم ، وعلاماته . ٢ – الإعراب والبناء . ٣ – إعراب الاسم المفرد ، وذكر فيه إعراب المنصرف الصحيح ، والمعتل ، والأسماء الستة ، وغير المنصرف ، وأحكام الوقف . ٤ – التثنية ، وضمنها بيان كيفيتها وإعرابها .

٥ – جمع المذكر السالم ، وضمنه الحديث عن إعرابه ، وكذلك إعراب جمع المؤنث السالم وجمع التكسير ، وكيفية جمع الكلمة جمع مؤنث سالما .

٦ – أزمنة الأفعال ، ضمنه أنواع الفعل ، والمعرب والمبني منه ، والنواصب والجوازم .

---

[١] **ينظر : الغرة المخفية ص (٦٠ – ٦١) .**

٧ – حروف الجر والقسم . ٨ – غير المنصرف .

٩ – تعدي الأفعال ولزومها ، تحدث فيه عن اللازم وعن الفاعل الذي لا يتعداه الفعل اللازم إلى المفعول ، وعن اللازم الذي يتعدى إلى المفعول بحرف الجر وعن الفعل المتعدي إلى مفعول واحد ، ثم عن المفعول به ، ثم تكلم عن ما ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، وعمّا ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، ثم عمّا ينصب ثلاثة مفاعيل،

١٠ – تعدية الأفعال لسبعة أشياء ذكر فيه ما تنصبه جميع الأفعال متعدية كانت أو لازمة ، وهي المفعول المطلق ، والظرف ، والحال ، والتمييز والمفعول معه ، والمفعول له ، والاستثناء .

١١ – مالم يسم فاعله .

١٢ – التعريف والتنكير ، وتحدث فيه عن أنواع المعرفة بادئا بالعلم فالضمير مضمنا إياه الكلام على التنازع وضمير الفصل ، ثم تكلم على اســم الموصول مضمنا إياه الكلام عن دخول الفاء في خبره إذا وقع مبتدأ ، ثم تحدث عن اسم الإشارة و " أل " والإضافة بقسميها المحضة وغير المحضة .

١٣ – التوابع . ١٤ – المبتدأ تكلم فيه عن المبتدأ والخبر المفرد والجملة ، وخلص من حديثه عن الخبر الجملة إلى الكلام عن الاشتغال .

١٥ – مــا يرفــع الاسم وينصب الخبر " كان وأخواتها " ، وما الحجازية ، ولا ولات و " كاد " وأخواتها " . ١٦ – ما يرفع الخبر وينصب الاسم " إنّ وأخواتها "، و" لا " النافية للجنس . ١٧ – الأفعال غير المتصرفة ، وتحدث فيها عن فعلي التعجب ، ونعم وبئس ، وحبذا . ١٨ – الاسم العامل عمل الفعل . ١٩

– النداء ، وتحــدث تحته أيضا عن الندبة ، والاستغاثة ، والترخيم . ٢٠ – الاختصاص ، ٢١ – مدة الإنكار والحكاية .

٢٢ – الأعداد ، وضمنه أيضا الكلام عن التواريخ ، و " كم " .

٢٣ – الكلام عن معاني بقية الكلم تحدث فيه عن كأين ، وحروف الجواب ، وقد ، وإذ ، وإذا ، وهل ، ولو ، ولولا ، وحتى ، ولما ، وقط ، وعَوْض ، وكيف ، وحرفي التفسير ، والسين وسوف .

٢٤ – أبنية الأسماء . ٢٥ – جمع التكسير .

٢٦ – التصغير . ٢٧ – التأنيث والتذكير . ٢٨ – النسبة .

٢٩ – المقصور ، والممدود . ٣٠ – الهجاء والإمالة . ٣١ – أبنية المصادر والأفعال ، وتكلم فيه أيضا عن همزة الوصل . ٣٢ – التصريف ، وتحدث فيه عن الزيادة والميزان الصرفي ، والحذف والإبدال

٣٣ – الإدغام ٣٤ – مخارج الحروف وصفاتها .

٣٥ – ضرائر الأشعار .

وجدير بالذكر أن ابن معطي حرص على أن تكون عنوانات كتابه شعرا أيضا[١] ، فتراه يستهل حديثه عن الكلام ، والكلم بقوله :

١٦ – بالله ربي في الأمور أعتصمْ القول في حد الكلام والكلمْ[٢]

ويبدأ كلامه على الإعراب والبناء فيقول :

٣٣ – القول في الإعراب والبناءِ والأصل في الإعراب للأسماءِ[٣]

---

[١] ينظر : الفصول ص (٤١) .

[٢] ينظر : الغرة المخفية ص (٦٦) .

[٣] ينظر : المصدر السابق ص (٨٩) .

وهكذا .....

ويلحظ على عنوانات الكتاب أنها قليلة العدد إذا ما قورنت بمثيلاتها في المختصرات النحوية ، كاللمع لابن جني (ت / ٣٩٢ هـ) الذي تضمن ستة وستين عنوانا[١] ، وكألفية ابن مالك التي اشتملت على سبعة وسبعين عنواناً ، كما سيجئ ، وقد نشأ هذا الاختصار في العناوين من أن ابن معط كان يدمج موضوعات – تأتي مستقلة غالبا في كتب النحو – تحت عنوانات أخرى ، صنع ذلك عندما تكلم عن الفاعل حيث تناوله أثناء حديثه عن الأفعال المتعدية واللازمة ، كما تحدث عن المفعول المطلق ، والظرف ، والحـــال ، والتمييز ، والمفعول معه ، والمفعول له ، والاستثناء تحت عنوان : " القول في تعدية الأفعال " مع أن المشهور لدى النحاة عرض كل واحد من هذه الموضوعات تحت عنوان خاص ، والذي حمل ابن معط على ذلك – فيما أرى – ما رسمه لنفسه من تأليف منظومة وجيزة في النحو ، قليلة العناوين ليسهل تناولها للمبتدئين ، وغيرهم على حد سواء ، وكذلك اهتمامه بفكرة العامل النحوي الذي ينشأ عنه الأثر الإعرابي في المفردات والتراكيب ، فتراه معنيا بهذا العامل ، وهو يضع عنوانات كتابه،وسيأتي لذلك مزيد بيان في الفصل التالي .

هذا عما يتعلق بموضوعات الدرة الألفية وعنواناتها الرئيسة أما عن مادة الكتاب – أعني بها ما تناوله المؤلف تحت هذه العناوين من أحكام – فابن معط عرض ما يندرج تحت عناوين كتابه من مسائل وأحكام تتعلق بالنحو والصرف، وجاء عرضه موسوما بالإيجاز الشديد ، مما أدى في بعض المواضع إلى الإخلال بقيود

---

[١] ينظر : مقدمة تحقيق اللمع لابن جني للدكتور / حسين شرف الأولى سنة ١٣٩٨ هـــ= ســنة ١٩٧٨ م ، ص (٤٨) .

ذكرها المصنفون في نظائرها من مؤلفاتهم ، بل قد أدى في مواضع أخرى إلى إهمال أحكام برمتها ، وسيأتي الحديث عن ذلك عند الكلام عن خصائص منهج ابن معطي في ألفيته

ومما يتصل بمادة الكتاب أيضا ما اشتمل عليه من تبويب وتقسيم ، وما تضمنه من حدود ، وأمثلة ، وشواهد ، وآراء .

هذا وقد خلت الدرة الألفية من التبويب فلم تأت رءوس موضوعاتها في أبواب، وفروع مسائلها في فصول ، كما صنع ابن معط في الفصول[١] ، وإنما اقتصر فيها على إيراد عناوين عامة تحتها المسائل الفرعية، وسبب ذلك أنه قصد في ألفيته التيسير على الناشئة والمتعلمين ، ولكن مع ذلك لم تخل الألفية من التقسيمات النحوية داخل الموضوعات المختلفة، كتقسيم الكلمة إلى الاسم ، والفعل ، والحرف في قوله :

١٩ – وهي ثلاثٌ ليس فيها خُلفُ الاسمُ ثم الفعلُ ثم الحرفُ[٢]

وتقسيم الاسم المعتل الآخر إلى مقصور ، ومنقوص في قوله :

٤٧ – وإن يكن آخـــــره معتلا بألف نحو : الفتى وحبلى

٤٨ – سُمي مقصورا بـــه تقدرُ الحركـــــات كلها لا تظهر

٤٩ – وإن يكن ياء وكسراً قبلَهُ سُمّي منقوصا لنقص حلّهُ[٣]

وغير ذلك كثير.[٤]

---

[١] ينظر : الفصول ص (٩٠) .

[٢] ينظر : الغرة المخفية ص (٦٩) .

[٣] ينظر : الغرة المخفية ص (١٠٤) .

[٤] ينظر : الغرة المخفية ص (٨٠ ، ١٤٦ ، ٣٧٨ ، ٣٩٣ ، ٤٠٧) .

وجاء في الألفية بعض الحدود والتعريفات ، حيث عرف ابن معطي الكلام[١]، والاسم[٢] ، والفعل[٣] ،والحرف[٤] ، والإعراب والبناء[٥] ، وظرف الزمان[٦] ، والنكرة[٧] ، والتوكيد[٨] ، وعطف النسق[٩] ، والنعت[١٠] ، والمبتدأ[١١] ، قال في تعريف الفعل :

٢١ – والفعل مادل على زمانِ ومصدرٍ دلالة اقترانِ

وفيما يتصل بالأمثلة والشواهد فقد كثرت في الدرة الألفية حيث ضمنها ابن معطي كثيرا من الآيات القرآنية ، وكلام العرب المحتج به شعرا ونثرا ، وكثيراً من الأمثلة المصنوعة ، وقـــــد بلغت شواهده من القرآن الكريم (٤٥) خمسة وأربعين شاهدا ، من ذلك قوله في إعمال " إنْ " المخففة من الثقيلة :

٥٤٢ – وإنْ تخفف " إنّ " فهي تعملُ نحو " وإنْ كلا " وقوم ثقَّلوا

---

[١] ينظر : الغرة المخفية ص (٦٦) .

[٢] ينظر : الغرة المخفية ص (٧٠) .

[٣] ينظر : الغرة المخفية ص (٧١) .

[٤] ينظر : الغرة المخفية ص (٧٢) .

[٥] ينظر : الغرة المخفية ص (٩٠ ، ٩٥) .

[٦] ينظر : الغرة المخفية ص (٢٥٨) .

[٧] ينظر : الغرة المخفية ص (٣٠٨) .

[٨] ينظر : الغرة المخفية ص (٣٦٩) .

[٩] ينظر : الغرة المخفية ص (٣٨١) .

[١٠] ينظر : الغرة المخفية ص (٣٦٣) .

[١١] ينظر : الغرة المخفية ص (٣٩٧) .

فهو يشير بقوله (وإنْ كلا) في البيت السابق إلى قوله تعالى : " وإنَّ كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم "[١] .

وبلغت شواهده الشعرية (٤٥) بيتا ، من ذلك قوله :

١٣٥ – والكاف للتشبيه قد تكونُ اسما وحرفا مثل ما يَبينُ

١٣٦ – في قول من جمع بين كافَيْنْ وصَالياتٍ ككَما يُؤَثْــفَيْنْ

فقوله : (وصاليات ككما يؤثفين) من الشواهد النحوية[٢] ، وكذلك وردت في ألفية ابن معط شواهد من النثر الفصيح ، وهي الأقوال والأمثال ، وبلغت (٧) شواهد ، من ذلك قوله في (أم) المنقطعة :

٤٤٦ – (أم) به استفهم و(بل) معناه في : إنها الإبل أم شياه

فقوله : " إنها الإبل أم شياه " أصله في كــلام العرب : إنها لإبل أم شاء ،وهو قول مشهور غيّره ابن معطي بما يتناسب مع النظم .

وخلت الدرة الألفية من الاستشهاد بالحديث النبوي ، ولا يدل ذلك على أن ابن معطي ممن لا يحتجون به ؛ لأنه احتج بالحديث في بعض كتبه الأخرى ، من ذلك قوله:" ولا يعمل – يعني اسم التفضيل –رفعا إلا في المضمر دون المظهر إلا ما شذ من ذلك الأثر ، وهو قوله – صلى الله عليه وسلم:(ما من أيام أحب إلى الله فيها الصومُ منه في عشر ذي الحجة) [٣] "[٤].

---

[١] من الآية (١١١) من سورة هود .

[٢] ينظر : الغرة المخفية ص (١٨٤) .

[٣] الحديث في سنن الترمذي تحقيق أ / محمد فؤاد عبد الباقي – باب ما جاء في العمل في أيام العشر برقم (٧٥٧) .

[٤] الفصول ص (٢٢١، ٢٢٢) .

– هــذا وتضمنت الألفية كثيرا من المسائل الخلافية وسيأتي الحديث عنها ، وأيضا ورد فيها كثير مــن مصطلحات البصريين فهو يذكر الظرف ، وحـــــروف الجر، وضمير الفصل[١] ، وضمير الشأن[٢] وغيرها ،كما استعمل مصطلحات كوفية، من ذلك استعمال الجحد بدل النفي[٣] ، والنعت بدلا من الصفة[٤] ، وكان يجمع بين مصطلحات الفريقين في الموضوع الواحد فقد عبر بالإدْغام وهو مصطلح كوفي، واستخدم الإدّغام ، وهو مصطلح بصري[٥] ، وكانت له مصطلحات مستحدثة ، كتسمية الفاعل المرفوع بالوصف الواقع مبتدأ فاعلا أغنى عن الخبر قال ابن معطي :

٤٦٩ – ..... ومِثْــلُه أَمُقْصِرٌ عواذلي

٤٧٠ – فمقصر مبتدأ وأغني فاعله عن خبر في المعنى[٦]

ومعلوم أن القدماء استخدموا في هذا عبارة : " فــاعل سد مسد الخبر" [٧]

مصادره :

---

[١] ينظر : الغرة المخفية ص (٣٢٨) .

[٢] ينظر : الغرة المخفية ص (٢٤٤) .

[٣] ينظر : الغرة المخفية ص (١٦٢) .

[٤] ينظر : الغرة المخفية ص (٣٦٣) .

[٥] ينظر : الغرة المخفية بحواشيه ص (٧٧٣) .

[٦] ينظر : الغرة المخفية ص (٣٩٨) .

[٧] ينظر : الإيضاح العضدي للفارسي تحقيق د / حسن شاذلي فرهود ص (٧٩) ط – دار العلــوم – الثانية سنة ١٤٠٨ هــ = سنة ١٩٨٨ م .

اطلع ابن معطي على مصنفات من سبقه من النحويين ، ووقف على ما فيها من قواعد وأحكام ومسائل وأقوال ، فهو بلا شك قرأ الكتاب لسيبويه ، والمقتضب للمبرد (ت / ٢٨٥ هـ) ، والأصول لابن السراج (ت / ٣١٦ هـ) ، والجمل للزجاجي (ت / ٣٤٠ هـ) ، والإيضاح للفارسي (ت / ٣٧٧ هـ) ، والمفصل للزمخشري (ت / ٥٣٨ هـ) ، وملحة الحريري ، والمقدمة الجزولية ، وغيرها ، ثم صاغ ما اكتسبه منها شعرا في منظومته ، وهو لم يكن في حاجة إلى أن ينبه في ألفيته على أنه أخذ هذه المسألة عن كتاب سيبويه ، أو أفاد هذا الشاهد من إيضاح الفارسي ؛ لأنه معلوم أن كل نحوي يأخذ من سابقيه ، ويضيف إلى ما حصله خبراته وأسلوبه فضلا عن أن ابن معطي كان أسير وزن وقافية تحول بينه وبين التصريح بمن أخذ عنه هذه المسألة أو ذلك الحكم ، ومع هذا فلا يمنع ما تقدم من وجود تأثير واضح لبعض النحاة في ألفية ابن معطي منهم من صرح ابن معطي باسمه ،وأظهر تأثره برأيه ،ومنهم من اقتبس بعض عبارات من كتبهم أو أثرت فيه طريقتهم.

فعلى سبيل المثال تأثر ابن معطي بسيبويه تأثراً كبيراً ، وظهر ذلك في موافقته إياه في كثير من آرائه ، من ذلك أنه تمثل بمذهبه في جعل " ما " التعجبية نكرة مبهمة غير موصـــولة ، ولا موصوفة[١] قال ابن معطي :

٥٧٥ – تقول:ما أحسن خالدا فـــ"ما" مبتدأ منكر قد أبهما[٢]

---

[١] ينظر : الكتاب لسيبويه تحقيق أ / عبد السلام هارون (١ / ٧٢) ط – دار الجيل– بيـــروت ، وشرح ألفية ابن معطي لابن جمعة ص ٩٥٨ .

[٢] ينظر : شرح ألفية ابن معطي لابن جمعة ص (٩٥٧ ، ٩٥٨) .

وتمثل مذهبه أيضا في جعل " كان " الناقصة دالة على الزمن فقط دون أن تدل على حدث[١] ،قال ابن معطي :

٥٠٨ – وكلها دلـــــــــت على اقترانِ فائـــــدة الجملة بالزمانِ

٥٠٩ –فـــ"كان" للماضي الذي ما انقطعا وإن أتت "كان" بمعنى وقعا

٥١٠ – فارفع بها الفاعل لا غيرُ .....[٢]

وكذلك تأثر ابن معطي بطريقة ابن السراج ، وأبي علي الفارسي في عرض المصادر بذكر أبنية الأفعال أولاً ، ثم يردف كل بناء بمصادره[٣] ،

وفي ذلك يقول ابن معطي :

٩٢١ – فعَل يفعِل مـــــــن المعدى لـــــــه مصادر تُعد عدا

٩٢٢ – ضربٌ وقِيلٌ ، سَرِقٌ وغَلَبُ ســـــــــرقة غلبة وكَذِبُ

٩٢٣ – وحِمْيَةٌ حماية لَـــــــــيّانُ ومثله الحرمان والغفرانُ[٤]

وتأثر بأبى على الفارسى فى بيان ضابط " إنّ " المكسورة الهمزة ، و" أنّ " المفتوحة فقد قال أبو على : " أما المكسورة فإنها تقع فى الموضع الذى يتعاقب

---

[١] ينظر : الكتاب (١ / ٤٥ ، ٤٦) ، وارتشاف الضرب لأبي حيان تحقيق / د / رجـب عثمـان محمد (٣ / ١١٥١) ط – مكتبة الخانجي – القاهرة سنة ١٩٩٨ م

[٢] ينظر : الغرة المخفية ص (٤٢٤) .

[٣] ينظر : الضوء الوهاج على الموجز لابن السراج للدكتور / محمد محمد سـعيد ص (١٨٠) ، والتكملة لأبي علي الفارسي تحقيق د/ حسن شاذلي ص ٢١٢ ط– شـركة الطباعـة العربيـة السعودية.

[٤] ينظر : الغرة المخفية ص (٧٠٧ ، ٧٠٨) .

عليه الابتداء ، والفعل ، فإن اختص الموضع بالاسم دون الفعل أو الفعل دون الاسم وقعت المفتوحة فيه دون المكسورة "[١] ، ويقول ابن معطى :

٥٤٩ – وكل موضع بالاسم انفردا أو كان مخصوصا بفعل أبدا

٥٥٠ – تفتح أنّ فـــيه نحو قيلي لو أنه أتاك أني مـــُولِي

٥٥١ – وكل موضـــع عليه يعتقبْ الاسم والفعل فكسره يجبْ

٥٥٢ – فاكسره بعد القول ....[٢]

وأيضا تأثر بابن جني (ت / ٣٩٢ هـ) في عدّ الأمر من علامات الفعل[٣] ، وذلك في قوله :

٢٥ – والفعل بالسين وسوف عُرِّفا والأمر،والنهى، وَقدْ إنْ صُرِّفَا[٤]

وتأثر بالزجاجي (ت / ٣٤٠ هـ) ، والزمخشري (ت / ٥٣٨ هـ) في تعريف الحرف[٥] ، وذلك في قوله :

٢٢ – والحرف لا يفيد معنى إلا في غيره كهل أتى المعلا[٦]

---

[١] ينظر : الإيضاح العضدي ص (١٦٢) .

[٢] ينظر : الغرة المخفية ص (٤٤٨ ، ٤٤٩) .

[٣] ينظر : اللمع لابن جني ص (٩٠) .

[٤] ينظر : الغرة المخفية ص (٧٦) .

[٥] ينظر : الجمل في النحو للزجاجي تحقيق د / علي توفيق الحمد ص (١) ط – مؤسسة الرسالة – الخامسة سنة ١٤١٧ هـ = ١٩٩٦ م ، وشرح المفصل لابن يعيش (٨ / ١) ط – مكتبة المتنبي .

[٦] ينظر : الغرة المخفية ص (٧٢) .

وتأثر أيضا بالحريري (ت / ٥١٦ هـ) ، والجـزولي (ت / ٦٠٧ هـ) في الحروف التي تكون الإضافة على تقديرها[١] ، قال ابن معطي :

٣٩٦ – ثم الإضافة التي تُـعـرِّف الاسمَ فالمحضةْ وهي تُعْرفُ

٣٩٧ – بأنهـا إضـافة مُـقـدَّرةْ بلام تخصيصٍ كعبد حَيْدَرةْ

٣٩٨–وتارة قُدِّر "مِنْ " في المحضةْ كخاتم الفضةِ أي مِنْ فضَّةْ[٢]

شروح الدرة الألفية :

احتفى النحاة بألفية ابن معطي ، فشرحها كثير منهم ، وأحصى لها الدكتور / محمود الطناحي ثلاثة عشر شرحا[٣] ، من هذه الشروح :

١ – شـرح أحمد بن الحسين شمس الدين بن الخباز المتوفى سنة ٦٣٩ ، واسم هذا الشرح : الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية .

٢ – شرح محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن سُحْمان ، الأندلسي الشريشي المتوفى سنة ٦٨٥هـ ، واسم هذا الشرح : التعليقات الوفية بشرح الدرة الألفية[١] .

---

[١] ينظر : شرح ملحة الإعراب ص (٧٠) ، والمقدمة الجزولية في النحو لأبي موسى الجزولي تحقيق د/ شعبان عبد الوهاب محمد ص ١٣١ ، ط –أم القرى .

[٢] ينظر :الغرة المخفية ص (٣٥٤ ، ٣٥٥) .

[٣] ينظر : الفصول الخمسون ص (٥٠ – ٥٤) من مقدمة التحقيق .

٣ – شرح عز الدين أبو الفضل عبد العزيز بن جمعة بن القواس ، المتوفى سنة ٦٩٦ هـ .

٤ – شرح محمد بن يعقوب بن إلياس الدمشقي بدر الدين المعروف بابن النحوية المتوفى سنة ٧١٨ هـ [٢] .

٥ – شرح أحمد بن يوسف بن مالك الرُّعيني الأَلبيري ثم الغرناطي الأندلسي المتوفى سنة ٧٧٩ هـ [٣]

---

[١] مخطوط ، ينظر : شرح ألفية ابن معطي لابن جمعة ص ٦٨ ، وبغية الوعاة (١ / ٤٤) .

[٢] ينظر : بغية الوعاة (١ / ٢٧٢) .

[٣] مخطوط ينظر : تاريخ الأدب العربي لكارل (٥ / ٣٠٦) .

المبحث الثاني

السمات العامة لألفية ابن مالك

اسم الكتاب ونسبته لمؤلفه :

تقدم أن من مؤلفات ابن مالك فى النحو والصرف منظومته المسماة الكافية الشافية ، وقد اختصرها إلى ثلث حجمها تقريبا فى مؤلف آخر اشتهر باسم ألفية ابن مالك ، وبالخلاصة[١] ، والتسميتان صحيحتان ، وواردتان فى كلام ابن مالك قال فى أول الألفية :

١ – قال محمد هو ابن مالكِ : أحمد الله ربي خير مالكِ

٢– مصليا على النبي المصطفى وآله المستكملين الشرفا

٣ – وأستعين الله فـــــى ألفيه مقاصد النحو بها محويه[٢]

وقال فى ختامها :

٩٩٩ – وما بجمعه عُنيت قد كَمَلْ نظما على جل المهمات اشتمل

١٠٠٠ – أحصى من الكافية الخلاصه كما اقتضى غنى بلا خصاصه[٣]

وسر تسمية مختصره بالألفية يعود إلى أنها مكونة من ألف بيت ، وهو فى ذلك مقلد لابن معطي[٤] ، قال ابن مالك فى مقدمة ألفيته :

---

[١] ينظر : بغية الوعاة (١ / ١٣٠ ، ١٣١) ، وتاريخ الأدب العربي (٥ / ٢٧٧) .

[٢] ألفية ابن مالك في النحو والصرف ص (٩) .

[٣] ألفية ابن مالك في النحو والصرف ص (٦٧) .

[٤] تاريخ الأدب العربي لكارل (٥ / ٢٧٧) .

٤ – تقرب الأقصى بلفظ موجز وتبسط البذلِ بوعــدٍ مُنْجَزِ
٥ – وتقتضى رضا بغير سُخْطِ فائقة ألفية ابـــن معطِي
٦ – وهو بسبق حــائزٌ تفضيلا مستوجب ثنائى الجميلا[١]

كما أنها عرفت بالخلاصة ؛ لأنها احتوت على خلاصة ما في الكافية الشافية من نحو وصرف .

هذا والحديث عن نسبة الخلاصة " الألفية " لابن مالك يعد من نافلة القول إلا أن طبيعة البحث تقتضيه ، ويكفي في الاستدلال لصحة تلك النسبة الأبيات السابقة ، وكذلك الرجوع إلى بعض[٢] المصادر التي ترجمت لابن مالك .

زمن تأليفه :

لم يذكر ابن مالك زمن تأليفه الخلاصة ، وصرح الدكتور/ محمد كامل بركات – محقق كتاب التسهيل لابن مالك – أن من ترجموا له لم يشيروا إلى السنة التي صنف فيها الألفية ، وهذا شأنهم مع جميع مصنفاته[٣] .

واجتهد الدكتور / عبد المنعم هريدي في تحديد تاريخ تأليف ابن مالك شرح الكافية الشافية ، وتوصل إلى احتمال تأليفه بين عامي ٦٢٥ هـــ ، ٦٥٠ هـــ ، وذكر

---

[١] ألفية ابن مالك ص(٩) ، وشرح ألفية ابن مالك للمرادي تحقيق د / فخر الدين قباوة (١ / ٢٥) ط – دار مكتبة المعارف – بيروت الأولى سنة ١٤٢٨ هـــ = سنة ٢٠٠٧ م .

[٢] ينظر : بغية الوعاة (١ / ١٣٠ ، ١٣١) ، وتاريخ الأدب العربي لكارل (٥ / ٢٧٥ – ٢٧٧) .

[٣] ينظر : مقدمة تحقيق كتاب التسهيل ص (١٧) .

أيضا أن تأليف الخلاصة " الألفية " ينبغي أن يكون متأخرا عن تصنيف الكافية الشافية وشرحها :

أما ضرورة كونه بعد الكافية الشافية فواضح ؛ لأن الألفية اختصار للكافية الشافية ، ولابد من وجود الأصل قبل الفرع ، وأما عن كونه بعد شرح الكافية الشافية ؛ فلأنه لو فرض جدلا أن الكافية الشافية والألفية منظومتان أمام مصنفهما ابن مالك وأراد شرح إحداهما فأيتهما أولى بالعناية ؟ آلنظم الموجز المركز المحتاج إلى بسط عبارة ، وهو ما تمثله الألفية أم النظم المبسوط سهل العبارة المتمثل في الكافية ؟ إن الإجابة عن هذا السؤال واضحة ، ولا تعدو أن تكون أن المصنف شرح الكافية الشافية قبل نظم الألفية ، ولما كانت الألفية خلاصة الكافية الشافية كانت الكافية أكمل وأشمل ، وكان ما ورد في شرحها هو شرح لما جاء في الألفية وزيادة ، ويترتب على ما تقدم أن تكون الألفية قد صنفت بعد عام ٦٥٠ هـ ستمائة وخمسين للهجرة[١].

طريقة تأليفه :

ألفية ابن مالك من النحو المنظوم – كما سبق وجمع فيها المؤلف جل قواعد النحو والتصريف ، وجاءت أبياتها من الرجز المشطور المزدوج مع تغيير القافية في كل بيتين ، وتشتمل على ألف بيت وبيتين ، جاءت مقدمة الكتاب في سبعة أبيات ، استهلها المؤلف بقوله :

١ – قال محمد هو ابـــن مالك : أحمد الله ربي خير مالك

---

[١] **ينظر : مقدمة تحقيق كتاب شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق د / عبد المنعم أحمد هريدي ص (٤٦ – ٥١) ط – دار المأمون للتراث – الأولى سنة ١٤٠٢ هـ = سنة ١٩٨٢ م .**

٢- مصليا على النبي المصطفى وآله المستكملين الشرفا
٣ – وأستعين الله فـــــي ألفية مقاصد النحو بها محوية
٤ – تقرب الأقصى بلفظ مُوجَزِ وتبسط البذل بوعد مُنجَزِ[١]

موضوعاته ومادته :

النحو والتصريف هما موضوعا الخلاصة الألفية ، وقد عرض ابن مالك مسائلهما في هذا الكتاب من خلال تسعة وستين عنوانا عاما ، تخللتها ثمانية عناوين فرعية عبر ابن مالك عن كل واحد منها بقوله : " فصل " ،على هذا النحو : " الكلام وما يتألف منه ، والمعرب والمبني ، والنكرة والمعرفة ، والعَلم ، اسم الإشارة ، اسم الموصول ، المعرف بأداة التعريف ، الابتداء ، كان وأخواتها ، ما ولا ولات وإنْ المشبهات بليس ، أفعال المقاربة ، إنّ وأخواتها ، " لا " التي لنفي الجنس ، ظن وأخواتها ، أعلم وأرى ، الفاعل ، ثم النائب عنه ، فالاشتغال ، وتعدي الفعل ولزومه ، والتنازع ثم المفعول المطلق والمفعول له ، والمفعول فيه .... إلى آخره .

هذا عن موضوع الكتاب وعناوينه الرئيسة أما فيما يتعلق بمادة الكتاب – أعني بها الأحكام والمسائل الفرعية ، وما تضمنه الكتاب من تبويب وتقسيم ،وحدود، وشواهد وتمثيل – فقد تناول ابن مالك تحت عناوين ألفيته ما يندرج تحتها من أحكام وقواعد صرفية ونحوية ، وأشار هو إلى ذلك في قوله :

٣- وأستعين الله فـــــي ألفيهْ مقاصد النحو بها محويهْ
٤ – تقرب الأقصى بلفظ موجز وتبسط البذل بوعد منجز[٢]

---

[١] الألفية ص (٩) .
[٢] الألفية ص (٩) .

وهو – بلا شك – يعني أن المقصود الأعظم من مسائل النحْو والتصريف قد ورد في ألفيته ، وذلك بناء على أن مراده بالنحو ما عرفه به الأقدمون من أنه: علم تعرف به أحكام الكلم العربية إفرادا وتركيبا[١] .

هذا وتكاد ألفية ابن مالك أن تكون خالية من التبويب ،فلم يشأ أن يجعل رءوس مسائلها الكبرى في أبواب ، وفروع المسائل في فصول كما صنع في الكافية الشافية ، ولكنه آثر أن يذكر رءوس المسائل تحت عناوين عامة ، بلا تبويب ولا تفصيل اللهم إلا في مواضع قليلة جعل فيها تحت العناوين الرئيسة بعض الفصول وذاك منحصر في أنه جعل في نهاية الكلام على النداء فصلا في تابع المنادى[٢] ، وبعد حديثه عن عوامل الجزم خصص فصلا عن " لو "[٣] ، وفي نهاية كلامه عن التصريف جعل فصلا بعنوان " زيادة همزة الوصل " [٤] ، وكذلك ذكر في نهاية الإبدال خمسة فصول جعل الأول منها للحديث عن القلب في لام " فَعْلى و فُعلى " [٥] ، والثاني للكلام على إدغام الواو والياء ، وقلب الواو والياء ألفا ، وإبدال النون ميما[٦] ، وتكلم في الفصل الثالث عن الإعلال بالنقل[٧] ، وفي الفصل الرابع عن

---

[١] ينظر : شرح ألفية ابن مالك للمرادي (١ / ٢٤) ، وشرح الأشموني (١ / ١٤ – ١٦) .

[٢] ينظر : الألفية ص (٤٣) .

[٣] ينظر : الألفية ص (٥٠) .

[٤] ينظر : الألفية ص (٦٣) .

[٥] ينظر : الألفية ص (٦٥) .

[٦] ينظر : الألفية ص (٦٥) .

[٧] ينظر : الألفية ص (٦٦) .

إبدال الفاء مما كان على " افتعل " وكذا إبدال تائه[١] ، وتناول في الفصل الخامس الإعلال بالحذف[٢] .

وتلحظ أن ابن مالك تأثر بابن معطي حين ضمن ألفيته في -الأعم الأغلب-. عناوين عامة لرءوس المسائل الكبرى دون تبويب وتفصيل ، ولعله رأى أن ذلك يتواءم مع عقلية المبتدئين ، ويتناسب أيضا مع طبيعة هذا العمل الذي من سماته الإيجاز .

وإذا كانت الخلاصة خلت من التبويب والتفصيل ، فقد حفلت بالتقسيمات العديدة داخل الموضوعات المتنوعة ، قال في تقسيم الاسم إلى معرب ومبني :

١٥ – والاسم منه معرب ومبني لشبه من الحروف مُدني

١٨ – ومعرب الأسماء ما قد سلما من شبه الحرف كأرض وسُما[٣]

وقال عن أنواع البناء :

٢١- وكل حرف مستحِقٌ للبنا والأصل في المبني أن يُسكَّنا

٢٢- ومنه ذو فتح وذو كسر وضم كأينَ أمسِ حيثُ،والساكن كم[٤]

وقال في تقسيم العَلَم إلى اسم ، وكنية ، ولقب :

٧٤ – واسماً أتى وكنية ولقبا وأخرَنْ ذا إن سواه صحبا[٥]

وقال في أقسام البدل :

---

[١] ينظر : الألفية ص (٦٦) .

[٢] ينظر : الألفية ص (٦٦) .

[٣] الألفية ص (١٠) .

[٤] الألفية ص (١٠) .

[٥] الألفية ص (١٣) .

٥٦٥ – التابع المقصود بالحكم بلا واســـــطة هو المسمى بدلا ٥٦٦–مطابقا
أو بعضا أو ما يشتملْ عليه يُلفى أو كمعطوف بـــ" بلْ"[١]

وقال ابن مالك عن أنواع المصدر العامل عمل فعله :

٤٢٤ – بفعله المصدرَ ألحِقْ في العملْ مضافا،أومجرداً،أو مع "ألْ"[٢]

ويقول عن أقسام المفعول المطلق :

٢٨٨ – توكيداً أو نوعا يبيِّنُ أو عددْ كسرت سيرتين سير ذي رَشَدْ[٣]

كذلك وردت في الخلاصة بعض الحدود والتعريفات فقد عرف ابن مالك الكلام[٤] ، والنكرة[٥] ، والضمير[٦] ، والعلم[٧] ، والضمير المتصل[٨] كذلك ذكر حد الخبر[٩] ، والمفعول المطلق[١٠] ، والظرف[١١] ، والحال[١٢] ، وقال في تعريف النعت :

---

[١] الألفية ص (٤١) .
[٢] الألفية ص (٣٣) .
[٣] الألفية ص (٢٥) .
[٤] ينظر : الألفية ص (٩) .
[٥] ينظر : الألفية ص (١٢) .
[٦] ينظر : الألفية ص (١٢) .
[٧] ينظر : الألفية ص (١٣) .
[٨] ينظر : الألفية ص (١٢) .
[٩] ينظر : الألفية ص (١٥) .
[١٠] ينظر : الألفية ص (٢٥) .
[١١] ينظر : الألفية ص (٢٦) .
[١٢] ينظر : الألفية ص (٢٨) .

٥٠٧ – فالنعت تابع مُتِمٌّ ما سبقْ بوسمه أو وسم ما به اعتلقْ[١]

وذكر أيضا تعريف التمييز[٢] ، وعطف البيان[٣] ، والبدل[٤] ، وعطف النسق[٥] ، واسم الفعل[٦] ، والمقصور القياسي[٧] ، وهمزة الوصل[٨]، والصرف[٩] .

كما تضمنت الخلاصة بعض الشواهد من كلام الله تعالى ، والشعر العربي المحتج به،وقد قلت الشواهد في الألفية حيث لم ترد فيها آيات قرآنية صراحة، إلا نادراً فكان استشهاده بالقرآن عن طريق التلميح ، والإشارة غالباً ، وبلغ جملة شواهده القرآنية سبعة شواهد ، قال ابن مالك في الكلام عن حذف عائد الصلة المجرور بإضافة الوصف إليه :

١٠٤ – كذاك حذف ما بوصف خُفِضَا كأنت قاضٍ بعد أمر من قضي[١٠]

---

[١] الألفية ص (٣٨) .

[٢] ينظر : الألفية ص (٢٩) .

[٣] ينظر : الألفية ص (٤٠) .

[٤] ينظر : الألفية ص (٤١) .

[٥] ينظر : الألفية ص (٤٠) .

[٦] ينظر : الألفية ص (٤٦) .

[٧] ينظر : الألفية ص (٥٤) .

[٨] ينظر : شرح الألفية للمرادي (٢ / ٤٩٣) .

[٩] ينظر : الألفية ص (٤٧) .

[١٠] الألفية ص (١٥) .

فهو يشير إلى قوله تعالى : (فاقض ما أنت قاض) [١] ، وقال في الكلام عن أحد مواضع حذف ناصب المفعول المطلق وجوبا :

٢٩٣ – وما لتفصيل كـ (إمّامنّا) [٢] عامله يحذف حيث عَنّا[٣]

وقال في بيان تمييز المائة والألف:

٧٢٨ – ومائة والألف للفرد أضِفْ ومائة بالجمع نزراً قد رُدِفْ[٤]

فقد أشار في هـذا البيت إلـى قراءة حمزة والكسائي : (ثلاثمائةِ سنين) [٥] ، وقال في حديثه عن الإمالة للتناسب :

٩١١ – وقد أمالوا لتناسبٍ بلا داعٍ سواه كعِمادِا وتَلِا[٦]

فهو يشير في هذا القول إلى أن الألف في " تلا " من قوله تعالى :(والقمر إذا تلاها) [٧] إنما أميلت ليشاكل اللفظُ بها اللفظ بما بعدها[٨] .

وقال في اجتماع الهمزتين مع تحرك الأولى وسكون الثانية :

---

[١] من الآية (٧٢) من سورة طه ، وانظر : شرح الأشموني (١ / ١٧٢) .

[٢] من الآية (٤) من سورة محمد .

[٣] الألفية ص (٢٦) .

[٤] الألفية ص (٥١) .

[٥] من الآية (٢٥) من سورة الكهف وتنظر القراءة في : السبعة في القراءات لابن مجاهد تحقيق د / شوقي ضيف (٣٨٩ ، ٣٩٠) ط – دار المعارف – مصر – الثانية ، وشرح الألفية للمرادي (٢ / ٢٠٩) .

[٦] الألفية ص (٦٢) .

[٧] من الآية (٢) من سورة الشمس .

[٨] ينظر : شرح الألفية للمرادي (٢ / ٤٣٣) .

٩٤٩ – ومداً ابدلْ ثانيَ الهمزينِ مِنْ كلمةٍ إن يسكن كآثِرْ ،واؤتمِنْ[١]

ففي قوله : (واؤتمن) إشارة إلى قولـــه تعالى:(فليؤد الذي اؤتمن أمانته) [٢] .

وقال وهو يتحدث عن الإعلال بالحذف في الأمر من مضعف الثلاثي :

٩٩٠ – * وقِرن في (اقرِرْنَ) وقَرْنَ نُقِلا *[٣]

وهو بذلك يشير إلى القراءتين الواردتين في قوله تعالى: (وقَرن في بيوتكن) [٤] حيث قرئ بفتح القاف وكسرها[٥] .

وأما الاستشهاد بالشعر في الألفية فقد استشهد ابن مالك بأحد عشربيتا كان يقتصر منها على موضع الشاهد غالبا ، قال في عدم إلحاق نون الوقاية لـــ " ليس " مع اتصال ياء المتكلم بها :

٦٨ – وقبل " يا " النفس مع الفعل التُزِم نونُ وقاية ،و" ليسي " قد نُظِمْ[٦]

فهو يشير بقوله هذا إلى قول رؤبة :

* إذْ ذهب القوم الكرام ليسِي *[٧]

وقال في المفعول له :

---

[١] الألفية ص (٦٤) .

[٢] من الآية (٢٨٣) من سورة البقرة .

[٣] الألفية ص (٦٧) .

[٤] من الآية (٣٣) من سورة الأحزاب .

[٥] ينظر :السبعة في القراءات ص (٥٢١ ، ٥٢٢) .

[٦] الألفية ص (١٢) ، وينظر : شرح الألفية للمرادي (١ / ١١١) .

[٧] مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج اعتنى بتصحيحه وليم بن الـــورد ص ١٧٥ط – دار ابن قتيبة – الكويت .

٣٠٠ – فاجرره بالحرف ،وليس يمتنعْ مـــع الشروط كلزهد ذا قَنَعْ

٣٠١ – وقلّ أن يصحبه المـــــجردُ والعكس في مصحوب أل وأنْشدوا

٣٠٢ – لا أقعد الجبن عن الهيجاء ولـــــــو توالت زُمَرُ الأعداءِ[١]

وغني عن البيان أن البيت الأخير من الشواهد النحوية[٢] ،وقال في الحديث عن زيادة " أل " :

١٠٨ – ولاضطرارٍ كبنات الأوبرِ كذا:"وطبت النفسَ يا قيس"السَّري[٣]

أما الحديث النبوي فلم يرد الاستشهاد به في الألفية ومرد ذلك فيما أرى – إلى ضيق النظم عنه، وإلا فابن مالك ممن يكثرون الاستشهاد به ،كما هو مشهور .

وقد كثرت الآراء والمذاهب النحوية في ألفية ابن مالك ، وسأرجئ الكلام عنها إلى الفصل التالي ، كما ضمن ابن مالك ألفيته مصطلحات البصريين والكوفيين إلا أن

---

[١] ينظر : الألفية ص (٢٦) .

[٢] ينظر : شرح الأشموني (٢ / ١٢٥) .

[٣] الألفية ص (١٥) ، وينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ / محمد محي الدين (١ / ١٧٨ – ١٨٣) ط – دار التراث سنة ١٤٢٠ هـ = سنة ١٩٩٩ م .

مصطلحات البصريين كانت أكثر ، فقد عبر بالظرف وحروف الجر ، وضمير الفصل[١] ، وضمير الشأن[٢] ، وعطف البيان[٣] ، والبدل[٤] ، وغيرها.

ومن المصطلحات الكوفية التي استخدمها النّعت[٥] ، والخفض ، وأضاف ابن مالك بعض المصطلحات الجديدة ، من ذلك أنه عبر عن : " بدل كل من كل " بالبدل المطابق ، وذلك في قوله عن أقسام البدل :

٥٦٦ – مطابقا،أو بعضا،أوما يشتمل عليه يُلفى،أو كمعطوف بـــ"بل"[٦]

مصادره :

أفاد ابن مالك من النحاة السابقين عليه فهو بلا شك اطلع على مؤلفاتهم ، وكان له أثر كبير في تصنيف ألفيته ، يظهر هذا الأثر فيما ضمنها من قواعد وشواهد أفادها من مصنفاتهم ، وكذلك ما أورده فيها من آرائهم موافقا أو مخالفاً لهم ، كما أنه تأثر أيضا بالنحويين أصحاب المنظومات النحوية .

---

[١] ينظر : الألفية ص (١٩) ، وشرح الألفية للمرادي (١ / ٢٢٦) .

[٢] ينظر : الألفية ص (١٧) ، وشرح الأشموني (١ / ٢٣٨) .

[٣] ينظر : الألفية ص (٤٠) .

[٤] ينظر : الألفية ص (٤١) ، والتصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد (٢ / ١٥٥) ط – دار إحياء الكتب العربية .

[٥] ينظر : الألفية ص (٣٨) ، وهمع الهوامع للسيوطي تحقيق أ / أحمد شمس الدين (٣ / ١١٧) ط دار الكتب العلمية .

[٦] الألفية ص (٤١) ، و ينظر : التصريح (٢ / ١٥٦) .

فممن ظهر أثره في الخلاصة " الألفية " إمام النحاة سيبويه ، بدا ذلك من خلال آرائه التي ذكرها ابن مالك مؤيداً إياه فيها ،من ذلك أنه وافقه في أن " إذ ما "الشرطية حرف[١] ، وذلك في قوله :

٦٩٦ – واجزم بإن ومَنْ وما ومهما أيٍّ متى أيــان أين إذ ما

٦٩٧ – وحيثما أنى وحرفٌ إذ مــا كإنْ وباقي الأدوات أَسما[٢]

وصرح بمذهب سيبويه في النسب إلى نحو " شية "، فيقال في النسب إليه : وِشَوِيّ، برد المحذوف وفتح عينه[٣] ، ولم يتعرض لمذهب الأخفش الذي يرى أن النسب إليه : وِشْيِيّ برده إلى أصله[٤] قال ابن مالك:

٨٧٧ – وإن يكن كشِيَةٍ ما الفا عَدِمْ فجَبْره وفتح عينه التُزِمْ[٥]

وفي صنيعه هذا تأثر بسيبويه ، وكذلك تأثر بابن السراج ، الذي نص على أن الحرف لا يؤكد توكيدا لفْظياً إلا إذا أعيد مع الحرف المؤكِّد ما اتصل بالمؤكَّد[٦] ، وقال ابن مالك في ذلك :

٥٣١ – ولا تُعِدْ لفظ ضمير مُتَّصِلْ إلا مع اللفظ الذي به وُصِلْ

٥٣٢ – كذا الحروف ..... [١] .....

---

[١] ينظر : الكتاب (٣ / ٥٦ ، ٥٧) .

[٢] الألفية ص (٤٩) ، و ينظر : شرح الألفية للمرادي (٢ / ١٥٧ ، ١٥٨) .

[٣] ينظر : الكتاب (٣ / ٣٦٩) .

[٤] ينظر : شرح الألفية للمرادي (٢ / ٣٨٨) .

[٥] الألفية ص (٦٠) .

[٦] ينظر : الأصول في النحو لابن السراج تحقيق د / عبد الحسين الفتلــي (٢ / ١٩ ، ٢٠) ط – مؤسسة الرسالة / الأولى – سنة ١٤٠٥ هـ = سنة ١٩٨٥ م .

وأيضا تأثر ابن مالك – مثل ابن معطي – بالحريري فقد قال في ملحته، مبينا أقسام الكلام :

ونوعه الذي عليه يبنى اسم وفعل ثم حرف معنى[٢]

وقال ابن مالك :

٨ – اسم وفعل ثم حرف الكلم[٣]

حيث آثر كل منهما استعمال " ثم " مع الحرف للتنبيه على تراخي مرتبة الحرف عن قسيميه[٤] ، وكان ابن معط أدق منهما عندما استعمل " ثم " أيضا مع الفعل إشارة إلى تأخر مرتبته عن الاسم ، قال ابن معط :

١٩ – وهي ثلاث ليس فيها خُلف الاسم ثم الفعل ثم الحرف[٥]

وتأثر ابن مالك بألفية ابن معطي تأثرا كبيراً فقد سمى كتابه الألفية كما صنع ابن معـــط ، وجعل موضوعه النحو والصرف على طريقة النظم العلمي ، وسبقه إلى ذلك ابن معط بل إن تأثر ابن مالك بابن معط تعدى ذلك إلى استخدام قافية أو ألفاظ بعينها ، سبقه إليها ، يقول ابن معط في العنوان الذي جعله للتوابع :

٤٠٨ – القول في توابع الكلم الأُوَلْ نعت وتوكيد وعطف وبَدَلْ[٦]

ويقول ابن مالك :

---

[١] **الألفية ص (٣٩) ، وينظر: شرح الألفية للمرادي (١ / ٥٨٧) .**

[٢] **ملحة الإعراب للحريري ص (٤) .**

[٣] **الألفية ص (٩) .**

[٤] **ينظر : شرح الألفية للمرادي (١ / ٣١) .**

[٥] **ينظر : الغرة المخفية (٦٩ ، ٧٠) .**

[٦] **ينظر : الغرة المخفية (٣٦٢) .**

٥٠٦- يتبع في الإعراب الأسماء الأول نعت وتوكيد وعطف وبدل[١]

ويقول ابن معطي في باب العطف :

٤٣٤ – والعطف عطفانِ بيانٌ ونسقْ عطفُ البيان شبهُ نعتٍ قد سبقْ[٢]

ويقول ابن مالك :

٥٣٤ – العطف : إما ذو بيان أو نسق والغرض الآنَ بيانُ ما سبقْ[٣]

وقال ابن معطي عن حد الكلام :

١٧ – اللفظ إن يفد هو الكلام نحو مضى القوم وهم كرام[٤]

وقال ابن مالك :

٨ – * كلامنا لفظ مفيد كاستقم[٥] *

وغير ذلك[٦] ، وكذلك وافق ابن مالك ابن معطي في بعض آرائه، فقد أجاز في المندوب لحاق ألف لما في آخره ألف وهاء فقال :

٦٦٣ – وإنْ ندبت من تنادي قلـــت وازيـــدُ ،واعمرُو وإن أردتا

٦٦٤–جئت بـــ"يا" فقلت: ياسعيداه وفي المضاف: ياعبيد اللهاه[٧]

---

[١] الألفية ص (٣٨) .

[٢] ينظر : الغرة المخفية ص (٣٧٨) .

[٣] الألفية ص (٤٠) .

[٤] ينظر : الغرة المخفية ص (٦٦) .

[٥] الألفية ص (٩) .

[٦] ينظر : الفصول الخمسون ص (٤٥ ، ٤٦) .

[٧] ينظر : الغرة المخفية ص (٥٣٠) ، والفصول الخمسون ص (٦٦ ، ٦٧) .

ووافقه ابن مالك في ذلك فقال :

٦٠٣ – * ومنتهى المندوب صله بالألف [١] *

قال المرادي (ت / ٧٤٩ هـ) : " وقوله (صله) يعني جوازاً ..... فإن قلت: أطلق في وصل المندوب بالألف ، وقيده في التسهيل[٢] بألا يكون في آخره ألف وهاء ، فلا يقال : واعبد اللاهاه ، ..... ، في عبد الله ...، قلت : إطلاقه هنا موافـق لإطلاق النحويين ، وصرح بعض المغاربة بجوازه ، وفي ألفية ابن معطي: * وفي المضاف يا عبيد اللهاه* "[٣]

شروح الألفية :

اهتم النحاة بألفية ابن مالك وشغلوا بها مابين شارح لها ، أو معلق على شرح لها ، أو جامع للشواهد الشعرية من شروحها ... إلى آخره .

حتى إن بعض الباحثين[٤] ذكر أن عدد ما دار حولها من دراسات جاوز(٢٠٠) كتابا ، وهاهي ذي أهم هذه الشروح[٥] :

---

[١] الألفية ص (٤٤) .

[٢] ينظر : التسهيل ص (١٨٥) .

[٣] شرح الألفية (٢ / ١٤) .

[٤] ينظر : كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة (١٥١ – ١٥٣) ط – دار الفكر سنة ١٤٠٢ هـ = سنة ١٩٨٢ م ،وشرح الألفية للمرادي (١ / ٦) .

[٥] تنظر هذه الشروح وغيرها في : كشف الظنون ص (١٥١ – ١٥٥) ، وتاريخ الأدب العربي لكارل (٥ / ٢٧٧ – ٢٩١) .

١ – شرح ابن الناظم أبي عبد الله محمد بن محمد بن مالك ، المتوفى سنة ٦٨٦هـ .

٢ – شرح الحسن بن قاسم المرادي المتوفى سنة ٧٤٩ هـ

٣ – تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة لعمر بن المظفر الوردي المتوفى سنة ٧٤٩ هـ .

٤ – أوضـــح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام المتوفى سنة ٧٦١ هـ .

٥ – شرح لعبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل المتوفى سنة ٧٦٩ هـ .

٦ – شرح لمحمد بن أحمد بن جابر الهواري الأندلسي المتوفى سنة٧٨٠هـ .

٧ – شرح أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي المتوفى سنة ٧٩٠ هـ .

٨ – شرح عبد الرحمن بن علي المكودي المتوفى سنة ٨٠٧ هـ .

٩– البهجة المرضية لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة٩١١هـ.

١٠ – شرح أبي الحسن علي بن محمد الأشموني المتوفى سنة ٩٢٩ هـ المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ، وتلحظ من أسماء أصحاب هذه الشروح أن كثيرا ممن تعرضوا لشرح ألفية ابن مالك ، كانوا من كبار النحويين ، وأئمتهم .

الخلاصة والنتائج المترتبة على الفصل الأول

بعد التطواف حول السمات العامة لألفية ابن معطي ، وألفية ابن مالك تمكن البحث من الوقوف على النتائج التالية :

أولاً : تعد ألفية ابن معطي أول مصّنف نحوي يحمل هذا الاسم ، وقد اقتفى ابن مالك أثره فأنشأ مختصرا يحمل الاسم نفسه ، وكان سر تسمية هذين العالمين لكتابيهما بهذا الاسم راجعاً إلى أن كل واحد من الكتابين اشتمل على ألف بيت من النحو المنظوم ، بل زادت الأبيات فيهما عن ذلك قليلا .

ثانيا : نظم ابن معطي ألفيته من مشطور الرجز المزدوج ، ومشطور السريع المزدوج أما ابن مالك فقد نظم ألفيته من بحر واحد هو مشطور الرجز المزدوج ، وبذلك فهي تمتاز عن ألفية ابن معطي بأنها حافظت على نظام القصيدة العربية حيث نظمت على وزن واحد .

ثالثا : اتفقت الألفيتان في خلوهما من الأبواب والفصول – باستثناء بعض المواضع في ألفية ابن مالك – حيث اقتصر ابن معط ، وتبعه ابن مالك على إيراد رءوس الموضوعات تحت عناوين عامة تذليلا للمادة العلمية وتيسيرا على المتعلمين ، وبخاصة الناشئة وذلك عن طريق تقليل العناوين .

رابعا : أظهر ابن معطي براعته ونبوغه الشعري حين نظم عناوين ألفيته شعرا كبقية مادة الكتاب ، وهو في ذلك متقدم على ابن مالك الذي جاءت عناوين كتابه نثرا ، كما أن هذا الصنيع من ابن معط يتفق ورغبته في تذليل النحو للناشئة والمتعلمين ؛ فالمنظوم أقرب إلى العقول من المنثور

خامسا : اتسمت عناوين ابن معطي بطابع الاختصار والدمج حيث كان ابن معطي في كثير من المواضع يدمج الموضوعات المتعددة تحت العنوان الواحد بينما كل واحد من هذه الموضوعات يعالج تحت عنوان مستقل في كتب النحو الأخرى ، من ذلك تناوله الفاعل تحت عنوان : تعدي الأفعال ولزومها ، وحادى ابن معطي إلى هذا الأمر هو رغبته في التيسير ، غير أن ابن مالك كان أكثر توفيقا منه في هذا الصدد ؛ فقد بسط ما اختصره ابن معطي ، فبلغت العناوين عند ابن مالك سبعة وسبعين عنوانا، في حين لم تتجاوز خمسة وثلاثين عنوانا عند ابن معطي ، وأرى أن عدد العناوين عند ابن مالك يتناسب وموضوعات هذا العلم الضخم ، ولا تقطع الصلة بين قارئ الألفية ، وكتب النحو الأخرى .

سادسا : وردت في الألفيتين بعض الحدود والتعريفات ، فقد عرف كل من ابن معطي وابن مالك الكلام والنكرة والخبر ، وعطف النسق ، والنعت وعرف ابن معطي الاسم والفعل والحرف وغيرها،وعرف ابن مالك المفعول المطلق،

والظرف والبدل وغيرها،ويدل ذلك على تمكن هذين العَلَمين من ناصية البيان الشعري ، الذي مكنهما من نظم هذه الحدود ، والتعريفات الجافة شعراً عذبا.

سابعا : اهتمت الألفيتان بالشواهد القرآنية والشعرية ، وكان اهتمام ألفية ابن معطي بهذا الأمر أكثر من ألفية ابن مالك ؛ فقد بلغت الشواهد القرآنية في ألفية ابن معطي خمسة وأربعين شاهداً ، وشواهده الشعرية جاوزت الأربعين ، أما ألفية ابن مالك فقد بلغ جملة شواهده القرآنية سبعة شواهد عرض لها غالبا على سبيل الإشارة والإلماح ، كما أن شواهده الشعرية لم تزد على أحد عشر بيتا اقتصر في الأغلب الأعم على إيراد الشاهد فيها ، وتبين من ذلك أن ابن معطي كان أكثر قدرة من ابن مالك على تضمين ألفيته شواهد قرآنية ، وأبياتا من الشواهد النحوية .

ثامنا : لم يرد الاستشهاد بالحديث النبوي في الألفيتين ، وربما يرجع ذلك فى أغلب الظن إلى ضيق النظم عنه ، وإلا فابن معطي وابن مالك لا يمنعان الاحتجاج به فى الموضوعات النحوية .

تاسعا : تأثر ابن معطي وابن مالك بالنحاة السابقين ،وتنوع هذا التأثر بين موافقتهما لهم فى آرائهم ، أو اتباع طريقتهم فى التأليف ،ومن ذلك تأثر كل منهما بآراء سيبويه ، وموافقتهما له فى كثير منها فقد وافقه ابن معطي فى جعل " ما " التعجبية نكرة تامة ، ووافقه ابن مالك فى عد " إذما " الشرطية حرفا ، وتأثر ابن معط بابن السراج وأبى على الفارسى فى طريقة عرض أبنية المصادر ، وتأثر ابن مالك ببعض عبارات الحريرى فى ملحته ، وبعض طرق ابن معط فى ألفيته كترك التبويب والتفصيل ،واقتباس بعض قوافيه وعباراته.

عاشراً :اهتم النحويون بألفيتي ابن معطي وابن مالك ، غير أن اهتمامهم بألفية ابن مالك كان أعظم وأكثر حيث أوسعوها شرحا وتحليلا ، كما أتيح لها عدد كبير من أئمة النحويين الذين كانوا سببا في ذيوعها ، من خلال شروحهم وتعليقاتهم، أمثال ابن الناظم ،والمرادي ، وابن هشام ، وغيرهم ، بينما لم يكن لألفية ابن معطي هذا النصيب ؛ حيث كانت شروحها أقل بكثير من شروح ألفية ابن مالك فلم تتجاوز الثلاثة عشر فيما – أعلم – في حين جاوزت شروح أختها المائتين ، كما أنه لم يتح لها شراح من أئمة النحويين ، مثل ما أتيح لألفية ابن مالك إذا ما استثنى ابن الخباز، وابن جمعة الموصلي .

الفصل الثاني

خصائص منهج ابن معطي وابن مالك في ألفيتيهما

ويتكون من مبحثين :

المبحث الأول : خصائص منهج ابن معطي في ألفيته .

المبحث الثاني : خصائص منهج ابن مالك في ألفيته .

الفصل الثاني

خصائص منهج ابن معطي وابن مالك في ألفيتيهما

المبحث الأول

خصائص منهج ابن معطي في ألفيته

تبدو خصائص منهج ابن معطي في ألفيته واضحة من خلال ما يأتي :

١ – تناول ابن معطي في ألفيته المسائل النحوية والصرفية من خلال (٣٥) خمسة وثلاثين عنوانا عاما اختص النحو منها بـــ(٢٣) بثلاثة وعشرين عنوانا ، والصرف بـــ (١١) بأحد عشر عنوانا رئيسا .

بدأ ابن معطي مختصره بالمقدمات النحوية حيث تكلم عن حد الكلام والكلم ، والإعراب والبناء ، وإعراب الاسم المفرد الصحيح والمعتل ... إلى آخره وهو في صنيعه هذا متفق مع ما صنعه ابن السراج (ت / ٣١٦ هـــ) في الأصول ، وأبو علي الفارسي (ت / ٣٧٧ هـــ) في الإيضاح،وابن جني (ت / ٣٩٢ هـــ) في كتابه اللمع[١] فهو متأثر بهم .

ثم أخذ ابن معطي يعالج موضوعات كتابه منطلقا في ترتيبها من فكرة العامل النحوي المؤثر في إيجاد العلامات الإعرابية كالفتحة ، والضمة ، والكسرة ، وغيرها لذلك تراه يبدأ بعد انتهائه من المقدمات النحوية في ذكر نواصب الأفعال وجوازمها ، ثم يعالج حروف الجر والقسم ، ثم الأفعال من حيث التعدي واللزوم ، ثم ما تتعدى إليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية ، وهي المفاعيل الخمسة ، والحال ، والتمييز ، والاستثناء ، ثم يعرض لما لم يسم فاعله ... إلى آخره ، وهو متأثر

---

[١] ينظر : كفاية الإعراب لابن الخباز الموصلي والكافية لابن الحاجب عرض وموازنة وتقويم للدكتور / عبد الجليل محمد عبد الجليل ص (٥٠) ط – مكتبة وهبة – الأولى سنة ١٤٢٠ هـ = سنة١٩٩٩ م.

في ذلك بكتابي الجمل للزجاجي (ت / ٣٤٠ هـ) ، والمقدمة الجزولية لشيخه الجـــــزولي (ت / ٦٠٧ هـ) ، وإن كان تأثره بهما في هذا الصدد محدوداً ،فهما – على سبيل المثال – أخّرا الحديث عن حروف الجر والقسم إلى ما بعد الكلام على ما ينصب الاسم ويرفع الخبر[١] ، وقد رأيت معالجة ابن معطي لها عقب الجوازم ، كما أن اهتمامه بالعامل سوغ له أن يقوم بدمج الموضوعات الكثيرة تحت العنوان الواحد ، مع أن كل واحد من هذه الموضوعات يعالج تحت عنوان مستقل في كتب النحو الأخرى وبخاصة التعليمية منها ، من ذلك على سبيل المثال :

أ – عالج ابن معطي أحكام الفاعـــل تحت عنوان : تعدي الأفعال ولزومها ، وتحدث تحت هذا العنوان أيضا عن المفعول به ، وعما ينصب مفعولين ، وعما ينصب ثلاثة مفعولات .

ب – تحدث عن"كان" وأخواتها،و"ما "و" لا "و" لات "،و" كاد " وأخواتها تحت عنوان : ما يرفع الاسم وينصب الخبر ، وتحت عنوان : ما يرفع الأخبار، وينصب الأسماء تكلم عن " إنّ " وأخواتها ، و" لا " العاملة عمل " إنّ "

ج – وعن اسم الفاعل وصيغ المبالغة ، والصفة المشبهة ، والمصدر واسم الفعل تحدث ابن معطي تحت عنوان : الاسم العامل عمل الفعل .

وكما عول ابن معطي على فكرة العامل في ترتيب موضوعات الكتاب ومسائله عول أيضا على ما يكون بين هذه الموضوعات من مناسبات ، وارتباط بين اللاحق و السابق ، و على الاستطراد فهو مثلا يذكرما لم يسم فاعله " نائب الفاعل " عقب المتعدي ، واللازم ؛ لأن الفعل المبني للمفعول عكس المتعدي المبني

---

[١] **ينظر : الجمل ص (٦٠) ، والمقدمة الجزولية ص (١٢٢) .**

للفاعل[١] ، وكذلك الحال في إيراده ما يرفع الخبر وينصب المبتدأ بعد ما يرفع الاسم وينصب الخبر ، وعرض لموضوع الاشتغال عقب المبتدأ والخبر ؛ لأنه من فروعه فالمشغول عنه قد يعرب مبتدأ ، والجملة بعده خبراً له في بعض أحواله[٢] .

٢ – عالج ابن معطي موضوعات الصرف في آخر منظومته شأنها في ذلك شأن معظم المصنفات النحوية ، بيد أنه تكلم عن الوقف أول الكتاب في نهاية حديثه عن إعراب الاسم المفرد ، وهو في هذا متأثر بابن جني[٣] ، وكذلك ختم كتابه بالحديث عن الضرورات الشعرية حيث تكلم على صرف ما لا ينصرف ، وحذف الحرف والاجتزاء عنه بالحركة قبله ، وإسكان المتحرك ، وتحريك الساكن ، والفصل بين المتلازمين،وقصر الممدود ، وتشديد المخفف، وفك المدغم ، ومعلوم أن هذه المسائل تعالج في أبوابها من كتب النحو ، لكن ابن معطي هنا تأثر بسيبويه الذي جمع أكثر هذه الضرورات الشعرية تحت عنوان : " هذا باب ما يحتمل الشعر[٤] " [٥] .

٣ – اتسمت عبارة ابن معطي بالبلاغة والعذوبة ، والإبانة عن المعاني بأسلوب سهل في هذه المسائل العلمية الجافة الخالية من الخيال ، من ذلك قوله في " التثنية " :

---

[١] ينظر : شرح الألفية لابن جمعة (٦١٧) .

[٢] ينظر : شرح الألفية لابن جمعة ص (٨٤٦) .

[٣] ينظر : اللمع ص (٩٧ – ٩٩) .

[٤] ينظر : الكتاب (١ / ٢٦) .

[٥] ينظر : الفصول ص (٩٩) .

٦١ – القول فـــي التثنية اللفظية الـــواو للعطف بها منوية
٦٢ – لأنها اثنان بلفظ واحـــــدِ فإن تثني خـــــالداً مع خالدِ
٦٣ – في الرفع قلت خالدانِ بالألفْ والنون كالتنوين فاحذف إن تُضِفْ
٦٤ – والنصب كالجر بيـاء ساكنهْ وقبلها الفتحة فيها بـــائنهْ
٦٥ – وكل مقصور ثـــلاثيّ البنا فيها برد أصـــــله تعيَّنا
٦٦ – فقل: بواوٍ عصـوان كالقنا وقل: بـــياء رَحَيان كالفتى
٦٧ – وإن يزد فالـــياء لا تَحُولُ والياء في المنقوص لا تـزولُ
٦٨ – تقول قاضيان أعلـــــيانِ وشذ في المقصور مـذروانِ
٦٩ – مثلَ شذوذ قولـــهم: ألِيان فحذفـــوا التاء كذا خُصْيانِ
٧٠ – واردد إلى الواو أبا وإخوتهْ وفي دم وبابـــــه لن تُثْبَتَهْ
٧١ – والهمز إن يزد فواواً يُبدلُ وإن يكن أصلا فهمزاً يُجعلُ
٧٢ – تقول في الأصـليّ قُرّاءانِ بالهمزوالمزيـــد حمراوانِ

وفي بعض الموضوعات يطغى جفاف المسائل النحوية والصرفية فيحول دون هذه العذوبة ، انظر إلى قوله عن حروف الزيادة :

٩٥٠ – وأحرف الزيادة المنحصرةْ آويت مِنْ سَهْلٍ هجاء العشرةْ
٩٥١ – فالهمز نحـو : أَفْكَلٍ وأوّلِ وأورقٍ حَـطائـــطٍ وشَمْأَلِ
٩٥٢ – مـــالـم يكن بناؤه كأيقَقِ أو بان أصلاً كاشتقاق أَولقِ

٤ – اتسمت عبارة ابن معط أيضا بالدقة والفصاحة ، من أمثلة ذلك قوله في التنازع :

٣٤١ – وذاك في عطف عواملٍ على عواملٍ تَنازعُ اسما انجلى

فقوله : " عوامل على عوامل " أجود من أن يقال : " إذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما " ؛ لأن العامل أعم من كونه فعلا أو اسماً[١] .

ومن المعلوم أن كتاب ابن معط من النحو المنظوم ، وبناء على ذلك فقد وقع فيه مخالفات لغوية تجوز للشاعر ، ولا تجوز لغيره ، وهو ما يعرف بالضرورة الشعرية ، من أمثلة ذلك في الدرة الألفية قوله :

* تقول قاضيان أعليان *

فقد ثنى " أعلى " وهو اسم تفضيل مجرد من " أل " والإضافة فكان حقه الإفراد والتذكير والذي سوغ له ذلك الضرورة الشعرية[٢] ، ومن ذلك أيضا قوله في حد الكلام : * اللفظ إن يفد هو الكلام *

إذ التقدير : فهو الكلام ، فحذف الفاء من جواب الشرط ضرورة [٣] .

٥ – الإيجاز من أهم خصائص منهج ابن معط في ألفيته سواء كان في عناوينه الرئيسة ، أم في المسائل الفرعية المندرجة تحتها ، وقد أبان هو عن تلك الخاصية ، في قوله في المقدمة :

١٠ – وذا حدا إخوان صدق لي على أن اقتضوا مني لهم أن أجعلا

١١ – أرجوزة وجيزة في النـــــــحو عدتها ألف خلت من حشو

فأهم سمات ألفيته – كما يقول – أنها وجيزة أي : مختصرة ، و " خلت من حشو " فلا يذكر فيها من المسائل النحوية إلا ما يُحتاج إليه ، كما أنها ليس في ألفاظها

---

[١] ينظر : شرح الألفية لابن جمعة ص (٦٥١) .

[٢] ينظر : شرح الألفية لابن جمعة ص (٢٧٧ ، ٢٧٨) .

[٣] ينظر : شرح الألفية لابن جمعة ص (١٩٢) .

فضلة ، كما فعل الحريري في ملحته ؛ فقد يذكر نصف بيت أو ثلثه تتميما للوزن دون حاجة حقيقية إليه[١] .

وقد تبين أثناء الحديث عن موضوعات الدرة الألفية[٢] التزام ابن معطي بهذه السمة ورعاياتها في وضع العناوين العامة لموضوعات كتابه ،وقد حافظ عليها أيضا أثناء معالجته المسائل الفرعية المبحوثة تحت هذه العنوانات فهو لا يعرض إلا لما يراه مهماً من المسائل والأحكام من وجهة نظره ، لذلك تراه يترك الكلام على بعض المسائل :

أ – ففي حديثه عن الأسماء العاملة عمل الفعل أهمل الكلام عن اسم المفعول وأحوال اسم التفضيل[٣] .

ب – وفي أثناء كلامه عما ينصب مفعولين – " ظن وأخواتها "– ترك الحديث عن حذف مفعولي" ظن "وأخواتها[٤] .

ج – وعندما عالج أبنية المصادر أغفل الحديث عن مصدر " فَعُل " ، بضم العين[٥] .

د – وفي كلامه عن النسب أخل بما جاء على " فاعِل "منسوبا ، كـــ"تامر"[٦].

---

[١] ينظر : الغرة المخفية ص (٦١ ، ٦٢) ، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة ص (١٨٥ ، ١٨٧) .

[٢] ينظر : ص ( ) من البحث .

[٣] ينظر : شرح الألفية لابن جمعة (٩٩٤ – ١٠٠٦) ، والغرة المخفية ص (٤٨٨) .

[٤] ينظر : شرح الألفية لابن جمعة ص (٥١٥) .

[٥] ينظر : شرح الألفية لابن جمعة ص (١٢٩٧) .

[٦] ينظر : شرح الألفية لابن جمعة ص (١٢٤٩) .

هـ – وفي حديثه عن جمع التكسير ترك بيان ما يكسر عليه " فاعِل " المذكر الصفة ، وهو فُعّال ، كشاهد ،وشُهّاد ، وفُعَلاء ، كشاعر ، وشعراء ، وفِعال كصاحب ، وصحاب[١] ، وغير ذلك.

و – وعندما تكلم عن نواصب المضارع ترك الحديث عن " كي " .[٢]

ز – كما أنه أغفل الكلام عن " كذا " أثناء حديثه عن كنايات العدد. [٣]

ومن المواضع التي تجلت فيها خصيصة الإيجاز بوضوح ، مع الاستيفاء كلامه عن الاستثناء حيث يقول :

٢٨٩ – " إلّا "هو الأصل ومـــا عداهُ أشياء قـــد تضمنت معناهُ

٢٩٠ – تقول قـــام القوم إلا جعفرا وقد أجازوا النعت في الذي ترى

٢٩١ – وإنْ أَتى مِن بعد حرف النفيِ أو حرف الاستفهام أولا النهيِ

٢٩٢ – وكان الاسم فضلة فإن نُصِبْ فعلى الاستثناء ، وإن تبدل تُصِبْ

٢٩٣ – في مثل ما في الدار منهم بَشرُ يجـــوز إلا جعفراً وجعفرُ

٢٩٤ – والنصب في التكرير والتقديمِ والانقطاعِ واجـــبُ اللزومِ

٢٩٥ – ثم الذي ضُـــمِّنَ معنى إلا يجئ اسما ويجـــئ فعلا

٢٩٦ – فالاسم غَيْرٌ وسَواءٌ وسِوى والفعل حاشا وخـلا ثم عدا

٢٩٧ – وكل اسم مستثنى بالاسم جُرّهُ وانصب ســواءً مَدَّهُ وقَصْرَهُ

٢٩٨ – و" غير" كاسم بعد "إلا " تُعْرِبُهْ فَصِفْ به طَوْراً وطورا تَنْصِبُهْ

٢٩٩ – وعند سيبويه حاشا تَخْفِضُ ومَنْ سواه الجر لا يَفترِضُ

---

[١] ينظر : شرح الألفية لابن جمعة ص (١١٩٤ ، ١١٩٥) .

[٢] ينظر : الغرة المخفية ص (١٦٠) .

[٣] ينظر : الغرة المخفية ص (٥٧٢ – ٥٧٧) .

٣٠٠ – وإن أتت"ما"مَعْ خلا ومع عدا فنصب مستثناهما فرض بدا

وقد خالف ابن معطي في بعض المواضع ففصّل على غير عادته ، كما في حديثه عن مسوغات الابتداء بالنكرة ، يقول :

٤٦٥ – وكل ماابتدأته عرِّفْهُ وإن تنكر صِفه أو أَضِفْهُ

٤٦٦ – أو قدِّم الخبر ظرفاً أو وِعَا معنى تعجب ونفيٍ ودُعا

٤٦٧ – أو فيه معنى الشرط أو مستفهَمُ به أو الجواب أو معمَّمُ

٤٦٨ – أو قبله ما يوجب التصدرا تقول في الدار غلام مخبرا

ومن ذلك أيضا حديثه عن ضمير الشأن[١] ، وضمير الفصل[٢] في أثناء كلامه عن الضمير ، وكذلك حديثه عن جواب القسم[٣] ، والمختصرات تخلو غالبا من معالجة مثل هذه الجزئيات .

٦ – عنى ابن معطي بالتمثيل لجزئيات القواعد كثيراً ، يقول في البدل :

٤٥٣ – والبدلَ أقْدِرْه مكان المبدلِ منه فأعربه بما في الأولِ

٤٥٤ – مثاله :جئت أخاك جعفرا عرّفت أو نكّرته أو أُضمرا

٤٥٥ – وهو على أربعة قد قسما كلٌّ من الكل كما تقدما

٤٥٦ – وبعضه من كُلِّهِ نـــحو أَكَلْ زيد رغيفا ثلثيه أو أقَلْ

٤٥٧ – وذو اشتمال ثالثٌ مـــــثاله: أعجبني محمد جمالـــه

٤٥٨ – وأبدلوا الفعل من الفعل إذا كان بمعناه وذاك مثل ذا

٤٥٩ – إن على الله أن تبايـــــــعا تؤخذَ كرها أو تجيئ طائعا

---

[١] ينظر : شرح الألفية لابن جمعة ص (٦٤٨) .

[٢] ينظر : شرح الألفية لابن جمعة ص (٦٦٧) .

[٣] ينظر : الغرة المخفية ص (١٩٩) .

٤٦٠ – والبدل الرابع يُدْعَى الغلطا كمثل جئت دَعْدَ زيداً غلطا[١]

وتجلت هذه الظاهرة بوضوح في حديثه عن أبنية الأسماء ، والمصادر ، والأفعال[٢] ، بل إنه قد يستغنى عن ذكر بعض ضوابط وشروط المسألة بأن يأتي بالمثال مستوفيا إياها ، يقول في إجراء القول مُجرى الظن :

٥٥٣ – وإن أتى مـــــــع أتقولُ إنا فتحتَ إن كنتَ تريد الظّنا

٥٥٤ – وذا في الاستفهام والخطابِ غير حكايـــــة ولا إيجابِ

فجمهور العرب يُجرون القول مُجرى الظن في نصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، بخمسة شروط ، صـــرح ابن معط بثلاثة منها في البيت الثاني ، وترك اثنين هما: أن يكون فعل القول مضارعا ، وألا يفصل بين الاستفهام والفعل فاصل سوى الظرف أو أحد جزئي الجملة التي بعده ، وتركهما استغناء بمثاله " أتقول إنا " المستوفي إياهما[٣] .

٧ – اهتم ابن معطي ببيان أنواع الأحكام النحوية والتصريفية فأشار إلى الصحيح منها والجائز ، والواجب ، وكذلك نبه كثيراً على القليل والشاذ ، والممتنع

أ – فمن حديثه عن الواجب قوله :

٦٢١ – وكلُّ مصدر في الاسم قد عمِلْ معموله أُخِّر إذ به وُصِلْ[٤]

ب – ومن الأحكام الجائزة التي أشار إليها ما جاء في قوله :

٦٥٣ – وإن تضف للياء في النداءِ قل: ياغلامي ، بسكون الياءِ

---

[١] ينظر : الغرة المخفية ص (٣٩٢ – ٣٩٦) .

[٢] ينظر : الغرة المخفية ص (٥٩٢ ، ٧٠٨) .

[٣] ينظر : شرح ألفية ابن معطى لابن جمعة ص (٩٣١) .

[٤] ينظر : شرح الألفية لابن جمعة ص (١٠١١) .

٦٥٤ – وإن تشأ فتحتَ ،أوحذفتها وقف بهاء السكت إن فتحتها

٦٥٥ – وإن تشأ قلبت يـــــاءه ألف كياء غلاما وبهاء السكت قِفْ[١]

ج – ومما جاء في بيان القليل الشاذ قوله :

٤٥١ – والمضمر المجرور إن عطفتا عليه جئ بما به جررتا

٤٥٢ – نحو مضى بـــــــه وبالغلامِ وشذ منه بك والأيامِ[٢]

ومن ذلك أيضا قوله في بيان شذوذ إغراء المتكلم والغائب :

٦٣١ – وكلٌّ ذا تُغري به المخاطبا ولا تقل : عليه زيداً غائبا

٦٣٢ – أما عليّ ذا بمعنى أوْلني وقولهم : عليه شخصا ليْسَنِي

٦٣٣ – فهو شذوذ لا تقس عليه ..... [٣]

د – ومما جاء في بيان الممتنع قوله في أحكام المنادى :

٦٤٧ – وأحرف النداء قد تنحذفُ كمثل: " ربَّنا "، ومثل يوسفُ

٦٤٨ – إلا عن اسم الله والإشارة فالحرف فيهما احذر اختصاره

٦٤٩ – لو قلت هذا في الندا واللهُ وشبه هـــــــذا وقع اشتباهُ

٦٥٠ – وما لنا اسمٌ فيه لامٌ وأَلِفْ نُودِيَ بلا أيٍّ سوى الله وُصِفْ

٦٥١ – تمثيلُ أيٍّ في نداء المعرفةْ "يا أيها الإنسان" والقصد الصفهْ

٦٥٢ – ولا تقل: رجلُ تعني يا رجل وما عدا ذَيْنِ فكيف شئت قُلْ[٤]

---

[١] ينظر : الغرة المخفية ص (٥٢١) .

[٢] ينظر : شرح الألفية لابن جمعة ص (٧٩٦) .

[٣] ينظر : شرح الألفية لابن جمعة ص (١٠٣٠) .

[٤] ينظر : شرح الألفية لابن جمعة ص (١٠٤٠ – ١٠٤٢) .

٨ – عني ابن معط أيضا بالأصول النحوية من السماع ، والقياس ، والإجماع، والعلة .

أ – فمن حديثه عن السماع قوله في استعمال " عن " و" على " اسمين :

١٤٦ – وعن إذا جررته اسمٌ وعلى "من عن يمين" "من عليه" نُقلا[١]

وقال عن مجئ خبر " كاد " و " عسى " اسمين :

٥٢٩ – وألحقوا بكان كاد و عسى دليله عـــسى الغوير أبؤسا

٥٣٠ – وعنهم " ما كدت آئبا " سُمِعْ والخبر انصبه والاسم يرتفعْ[٢]

ب – ومن كلامه على القياس قوله في بيان مواضع فتح ما بعد ياء التصغير :

٧٩٣ – فقل: حُمَيراءُ وقل سُكيرانْ وقل: أجيمال وقس فقد بانْ

٧٩٤ – وألف التأنيث مثل هـــائهِ تثبت لا تـــزول عن بنائهِ

٧٩٥ – نحو حُبَيلي ومثال الـــهاء طليحة فقِسْ عليه الجائي[٣]

ومن ذلك أيضا ذكره ما يجمع على " فَعالِل " قياسا مطردا قال :

٧٥٤ – وفي الرباعي وفي الخماسيْ يأتي فعالل على القياسِ

٧٥٥ – نحو ضفادعٍ وفي سفرجلِ جمعا سفارجٌ بحذفه قُلِ[٤]

ج – ومن حديثه عن الإجماع قوله في بيان أقسام الكلام :

١٩–وهي ثلاث ليس فيها خلف الاسم ثم الفعل ثم الحرف[٥]

---

[١] ينظر : شرح الألفية لابن جمعة ص (٤١٣) .

[٢] ينظر : شرح الألفية لابن جمعة ص (٨٩٨ ، ٩٠٣) .

[٣] ينظر : شرح الألفية لابن جمعة ص (١٢٠٨ ، ١٢٠٩) .

[٤] ينظر : شرح الألفية لابن جمعة ص (١١٨٠) .

[٥] ينظر : الغرة المخفية ص (٦٩) .

د – ومن كلامه عن العلة قوله في تعليل حذف تاء التأنيث عند النسب إلى مؤنث بها :

٨٤٤ – وقبله كسر كزيديّ النسبْ وحذف كل هاء تأنيث وجـب

٨٤٥ – لشبه بينهما وهربـــوا من جمع تأنيثين في اسم يُنسبُ[١]

وأيضا علل للنسب إلى لفظ ما سمي به جمعا على لفظه دون رد إلى مفرده، وهو منع اللبس بين المنسوب إلى الجمع المجعول عَلما ، والمنسوب إلى مفرده المسمى به ، فقال :

٨٧٤ – واردد إلى الفرد الجموعَ في النسب إلى رجال رَجُليّ قُلْ تُصِبْ

٨٧٦ – إلا إذا كان اسم جـــــمع عَلما فلا تغيره لئلا تُبهما

٨٧٧ – نحو كـــــــــلابيٍّ معافريٍّ مدائنيٍّ وكأبناويٍّ[٢]

٩ – سبق أن ذكرت اهتمام ابن معط بالشواهد من القرآن الكريم وكلام العرب شعرا ونثراً ، وقد اختلفت معالجة ابن معط لها

أ – فالشواهد القرآنية أورد بعضها على سبيل الاستشهاد لإثبات قواعد نحوية وصرفية ، وأورد بعضها الآخر على سبيل التمثيل ، فمن النوع الأول قوله في زيادة الباء :

١٣٨ – و" الباء " للإلصاق قد تزادُ كما تزاد "من" فلا ترادُ

١٣٩– شاهده " كفى به شهيداً[٣] " [٤] .....

---

[١] ينظر : شرح الألفية لابن جمعة ص (١٢٥٠) .

[٢] ينظر : شرح الألفية لابن جمعة ص (١٢٦٤ ، ١٢٦٥) .

[٣] ينظر : من الآية (٨) من سورة الأحقاف .

[٤] ينظر : شرح الألفية لابن جمعة ص (٣٩٤) .

ومنه أيضا قوله فى كلامه عن الإضافة غير المحضة " اللفظية " :

٣٩٩ – وغير محضة لنون قُدِّرا فلم تعرفه كما لو ظهرا

٤٠٠ – منه اسم فاعل أريد الحالُ فيه مضافا أو الاستقبالُ

٤٠١ – كضارب العبد وكاسي زيد دليله:(غَيْرَ مُحِلِّي الصيدِ[١])[٢]

ومن النوع الثاني قوله في حديثه عن أن السياق قد يفسر المراد من ضمير الغائب :

٣٤٦ – أما سياقُ القول فهو مثلُ: (بَلْ هُوَ شَرٌّ)[٣]والمراد البُخْلُ[٤]

ب – وعن الشواهد الشعرية فابن معط استشهد بـــ (٤٥) بيتا من الشعر الفصيح ضاق به النظم عن نسبتها إلى قائليها منها تسعة وعشرون بيتا من شواهد سيبويه ، وقد نوَّع في إيراد هذه الشواهد فتارة يورد البيت كاملا ، كما في قوله في مجئ المفعول له معرفة ونكرة :

٢٨٣ – وجاء بالتعريف والتنكير يركب كل عاقر جمهور

٢٨٤ – مخافة وزعل المحبور والهول من تهول الهبور[٥]

فقد تضمن هذا النظم ثلاثة أبيات من مشطور الرجز هي :

يركب كل عاقر جمهور ..... إلى آخره[٦]

---

[١] من الآية (١) من سورة المائدة .

[٢] ينظر : شرح الألفية لابن جمعة ص (٧٣٣) .

[٣] من الآية (١٨٠) من سورة آل عمران .

[٤] ينظر : شرح الألفية لابن جمعة ص (٦٥٧) .

[٥] ينظر : شرح الألفية لابن جمعة ص (٥٨٤) .

[٦] هذا الرجز للعجاج في ديوانه ص (١٩٢) تحقيق د / سُـعدى ضـناوي – ط – دار صـادر –

وقد يضيق به النظم عن إيراد البيت كاملا فيقتصر على إيراد موطن الشاهد ، من ذلك قوله في أحوال المصدر العامل عمل الفعل :

٦١٧ – و يعمل المصدر مهما قُدِّرا بـــ "أَنْ " وفِعْلٍ مـــــنه ما تنكرا

٦٢٠ –وإن يكن باللام قـــــد تعرَّفا كـــ"الضرب مِسْمعَا" فقالوا ضعُفَا[١]

فقوله : " الضرب مسمعا " جزء بيت للمرار ، وهو بتمامه :

لقد علمتْ أُولى المُغِيرة أنني لحقت فلم أنكل عن الضرب مسمعا[٢]

وأيضا قد يضطره النظم إلى تغيير في البيت ، من ذلك قوله في مسوغات مجئ صاحب الحال نكرة :

٢٦٦ – وحالُ مانُكِّر قبله يَحُلْ كقوله:لميَّ موحشا طللْ[٣]

والمشهور أن البيت :

* لمية موحشاً طللُ[٤] *

١٠ – عني ابن معط بالخلافات النحوية وآراء العلماء عناية كبيرة وكان له موقف واضح منها في الأغلب الأعم ،فقد عرض في ألفيته لـــ(٦٠) ستين رأيا ومسألة،وافق الجمهور،والبصريين في(٤٤) أربع وأربعين مسألة،وأيد الكوفيين في مسألتين ، ووافق بعض النحاة في آرائهم في عشرة مواضع ، وتوقف عن التصريح برأيه في أربعة مسائل ، كما كانت له بعض آراء تفرد بها

بيروت – الأولى سنة ١٩٩٧ م ، والكتاب (١ / ٣٦٩) .

[١] ينظر : شرح ألفية ابن معط لابن جمعة ص (١٠٠٧ ، ١٠١٠) .

[٢] البيت من الطويل ، وهو من شواهد الكتاب (١ / ١٩٣) .

[٣] ينظر : شرح ألفية ابن معطي لابن جمعة ص (٥٦٣ ، ٥٦٤) .

[٤] البيت من مجزوء الوافر ، وهو لكثير عزة ، في الكتاب (٢ / ١٢٣) .

أ – فمما أيد فيه البصريين موافقته لهم في أصل " اسم " وأنه محذوف اللام التي هي واو[1] قال ابن معطي :

٢٨ – واشتق الاسمَ من سما البصريونْ واشتقه من وسم الكوفيونْ

٢٩– والمذهبُ المـــــــــــقدمُ الجليُّ دليلُهُ الأســماء والسُمَيُّ

وهاهي عنوانات المسائل التي وافق فيها البصريين مشفوعا كل عنوان منها برقم البيت الذي ورد فيه : " المصدر أصل المشتقات (٣٠ ، ٣١ ، ٣٢) ، الأَولى بالإعمال في باب التنازع العامل الثاني (٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤) – لا يجوز تعريف العدد والمعدود إذا كانا مفردين ، وإنما الذي يعرف المعدود (٧٠٤) – للاسم الرباعي المجرد خمسة أوزان فقط (٧٣٥) – يجوز إسكان حركة الإعراب للضرورة (١٠١٥) – لا يقدم على " ما زال " وأخواته أخبارها (٥٠٦) – " كان " الناقصة لا تدل على الحدث (٥٠٨ ، ٥٠٩) – اسم الفاعل يعمل عمل فعله بشرط الاعتماد على أحد الأمور الخمسة مع دلالته على الحال أو الاستقبال (٥٩٥، ٥٩٦ ، ٥٩٧) – أدوات الشرط تجزم فعل الشرط وجوابه (١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣)– الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال(٣٣) "سوى" ملازم النصب على الظرفية (٢٩٦) – الأسماء الستة معربة بحركات مقدرة في أواخرها (٥٤ ، ٥٥) – يجمع المقصور جمع مذكر سالما بحذف ألفه وفتح ماقبل علامة الجمع (٧٧) – " كيف" من أدوات الشرط غير الجازمة(١٠١ – ١٠٣) – ينصب المضارع بـــ " أن " المضمرة بعد اللام وحتى وكي والواو والفاء وأو (١٠٨ – ١١٤) الأفعال ثلاثة والأمر أحدها (٩٤ ، ٩٦) تستعمل" كي " حرف

---

[1] **ينظر : الغرة المخفية ص (٨٣ ، ٨٤)، وشرح ألفية ابن معطي لابن جمعة ص (٢١٧ ، ٢١٨).**

جر (١٢٦) – من للغاية في المكان ، ولا تزاد إلا في النفى (١٣٣ – ١٣٩) – لا يعطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد توكيده بضمير منفصل (٤٤٨) – لا يعطف على الضمير المجرور المتصل دون إعادة الجار (٤٥١ ،٤٥٢) – لا يتحمل الخبر الجامد ضميراً (٤٧٢، ٤٧٣) –المشغول عنه منصوب بفعل واجب الإضمار(٤٨٩ – ٤٩٠)،لا يجوز العطف على موضع اسم" إنّ " قبل مجئ الخبر (٥٧٣) – القول بفعلية أفعل في صيغة "ما أفعله " (٥٧٥ – ٥٧٦)– لا يتعجب من الفعل الدال على لون أو عيب مباشرة (٥٨٠ – ٥٨١)–" ليس " فعل (٥١٥) – نعم وبئس فعلان (٥٨٤) " رُب " حرف جر (١٢٣ ، ١٢٤) – الواقع بعد واو" رُب"مجرور برب مقدرة(١٤٢ – ١٤٣) – الفاعل لا يتقدم فعله (١٩٨) – يجب إعمال " ظن " وأخواتها متى تقدمت على الجملة الاسمية (٢٢٥) – الحال نكرة ولو تأويلا(٢٦٧) – لا يقع التمييز معرفة (٢٧٧ ، ٢٧٨) – المستثنى منصوب بما قبله من فعل أو ما بمعناه بواسطة " إلا " (٢٨٧) – لا ينوب عــن الفاعل غير المفعول به مع وجوده (٣٠٨ – ٣١٠) – تكون " ذا " الإشارية اسما موصولا إذا ركبت مع " ما " أو " من " الاستفهاميتين (٣٦٩) . الإضافة المعنوية تكون على معنى (من) أو " اللام " (٣٩٥ – ٣٩٧) – لا يثنى أجمع وجمعاء استغناء بتثنية النفس والعين وبكلا وكلتا (٤٢٧) – لا تؤكد النكرة توكيدا معنويا (٤٣٠) – المنادى منصوب بفعل مضمر وجوبا (٦٣٩ ،٦٤٠) ".

وأيد الكوفيين فى تجويزهم مجئ المضارع مستقبلاً متصلاً بلام القسم غير مؤكد بالنون[1] يقول ابن معطي :

---

[1] **ينظر : شرح ألفية ابن معطى لابن جمعة ص (٤٣٣) .**

١٥٩ – وفي المضارع ائت باللام وزد نونا مـــــؤكدا عليه تعتمدْ

١٦٠ – شـــــــــُدد أو خفف بالسواءِ ومنه ما باللام حسب جائي[١]

وكذلك وافقهم في جعل العَلم أعرف المعارف[٢] يقول :

٣٢٣ – أما المعارف فخمسٌ تذكرُ أولها الأعلام ثم المضمرُ[٣]

ج – ومما وافق فيه آراء بعض النحويين موافقته لأبي علي الفارسي والزمخشري في أن "هاتِ " اسم فعل بمعنى: ناول وأعط[٤]،يقول ابن معطي:

٦٢٢ – ويعمل اسم الفعل إنْ تعدّى نحْو رويدا وهَلُمّ سُعدى

٦٢٣ – وها وحيّهلْ وبَلْهَ الشِّعرا وهاتِ زيداً وتَراكِ عمرا[٥]

وكذلك وافق المازني والمبرد،وابن السراج والفارسي في عدم إجازتهم التعجب المباشر من الفعل الرباعي المبدوء بهمزة مطلقا ، سواء كانت للنقل نحو: "أَذهبَ " أم لا ، نحو : " أَظلمَ "[٦] ، يقول ابن معطي :

٥٨٣ – وشذ ما أعطاه في الرباعي ومثله يحتاج للسماع[٧]

---

[١] ينظر: الغرة المخفية ص (٢٠٠) .

[٢] ينظر : شرح ابن يعيش (٥ / ٨٧) .

[٣] ينظر : الغرة المخفية ص (٣٠٩) .

[٤] ينظر : الغرة المخفية ص (٥٠٢ – ٥٠٤) ، وشرح ابن يعيش (٤ / ٢٥ ، ٣٠) والتصريح (١ / ٤١) .

[٥] ينظر : شرح الألفية لابن جمعة ص (١٠١٤ ، ١٠١٩) .

[٦] ينظر : التصريح (٢ / ٩١) .

[٧] ينظر : الغرة المخفية ص (٤٧٠) .

د – ومما توقف فيه ابن معطي فلم يصرح تجاهه برأي أنه ذكر الخلاف في وقوع الضمير المتصل بعد " لولا " دون ترجيح فقال :

١٢٨ – وسيبويه جَـــــرّ بعد لَوْلَا لولاكَ لـــــوْلاه رآه أَوْلى

١٢٩ – في قوله : كم موطن لولايا وابن يزيد ردّ هذا الرأيا[١]

هـــ – ومما تفرد به ابن معط أنه منع تقديم خبر " ما دام " على اسمها يقول :

٥٠٧ – ولا يجوز أن تقدم الخبرْ على اسم"ما دام" وجاز في الأُخَرْ[٢]

وقد لقى بسب رأيه هذا انتقاداً شديداً من كثير من النحويين[٣]،وكذلك منع حذف حرف النداء مع لفظ الجلالة " الله "خشية الالتباس بغير المنادى قال ابن معط :

٦٤٧ – وأحرف النداء قد تنحذفُ كمثل "رَبَّنا "، ومثل يـــوسفُ

٦٤٨ – إلا عن اسم الله والإشارةْ فالحرف فيهما احذر اختصارهْ

٦٤٩ – لو قلت هذا في الندا واللهُ وشبه هـــــــذا وقع اشتباهُ[٤]

وقد اعترضه بعض النحويين في هذا الرأي[٥] ، ومما انفرد به أيضا حكمه على تصغير الترخيم بالشذوذ [٦] واشتراط العموم في ناصب المفعول له بأن يكون

---

[١] ينظر : شرح ألفية ابن معطى لابن جمعة ص (٣٧٨) .

[٢] ينظر : الغرة المخفية ص (٤٢٢) ، وانظر الفصول ص (٥٥ – ٦٠) .

[٣] ينظر : الغرة المخفية ص (٤٢٢) ، وشرح الألفيـــة لابـــن جمعـــة ص (٨٦٠ – ٨٦٢)= ، وشـــرح ابن عقيل (١ / ٢٧٤) ، والتصريح بمضمون التوضيح (١ / ١٨٧) ، والفصول (٥٥ – ٦٠) .

[٤] ينظر : شرح الألفية لابن جمعه ص (١٠٤٠ ، ١٠٤١) .

[٥] ينظر : الغرة المخفية (٥١٧ ، ٥١٨) ، والفصول ص (٦٤) .

[٦] ينظر : الغرة المخفية ص (٦٣٩) ، والفصول ص (٧١) .

العامل أعم من المفعول له [١] ، وفي نائب الفاعل رأى أنه إذا فقد المفعول به ، ووجد مصدر ، وظرف ، وجار ومجرور فالأولى بالنيابة عن الفاعل الجار والمجرور[٢] ، كما جوز في المندوب إلحاق ألف لما آخره ألف وهاء[٣] .

المبحث الثاني

خصائص منهج ابن مالك في ألفيته

تظهر السمات العامة لمنهج ابن مالك في ألفيته " الخلاصة "على النحو التالي :

١ – عالج ابن مالك في الخلاصة المسائل ، والقواعد النحوية والصرفية من خلال واحد وسبعين عنوانا ، اختص النحو منها بـــ (٥٨) بثمانية وخمسين عنوانا عاما ، والصرف بـــ (٢٣) ثلاثة وعشرين عنوانا رئيسا

ابتدأ ابن مالك ألفيته بالمقدمات النحوية ، حيث تكلم عن الكلام وما يتألف منه ، ثم تكلم عن المعرب،والمبني مضمنا إياه الحديث عن أنواع البناء والإعراب ، والمعرب والمبني من الاسم والفعل والحرف ، وإعراب الأسماء الستة ، والمثنى والمجموع وما لا ينصرف ، وعن إعراب المنقوص والمقصور ، والأفعال المعتلة وكذلك الأفعال الخمسة ، وهو في ذلك يحذو حذو من سبقه من النحاة ؛ حيث سبقه إلى ذلك ابن السراج في الأصول ، وأبو علي الفارسي في كتابه الإيضاح وغيرهما .

---

[١] **ينظر :الغرة المخفية ص (٢٨١) ، والفصول ص (٦٢) .**

[٢] **ينظر : الغرة المخفية ص (٣٠٢) ، والفصول ص (٦٧) .**

[٣] **ينظر : الغرة المخفية ص (٥٣٠) ، والفصول ص (٦٦) .**

ثم يأخذ ابن مالك بعد ذلك في الكلام عن الموضوعات النحوية بادئا بالنكرة والمعرفة ، وسر تقديمه هذا الموضوع إلى هذا الموضع ، مع مخالفته لكثير من المصنفين في ذلك – أن كثيرا من الأحكام الإعرابية متوقفة عليه[١].

ثم يواصل ابن مالك معالجة بقية الموضوعات النحوية منطلقا في ترتيبها من فكرة أثر العوامل ، وتعني باختصار الآثار الناتجة عن العامل الإعرابي كالضمة والفتحة والكسرة ... إلى آخره ، والضمة أقوى تلك الآثار الناتجة عن العوامل ، لذا كانت مختصة بالعُمَد من الأسماء كالمبتدأ والخبر ، والفاعل ونائبه ، وقد بدأ ابن مالك – بعد النكرة والمعرفة – الكلام عن المبتدأ والخـــبر انطلاقا من هذه الفكرة ، ثم تحدث عن نواسخ المبتدأ والخبر ، ثم الفاعل والنائب عنه ، ثم الاشتغال ، وتعدي الفعل ولزومه ، والتنازع فالمفاعيل الخمسة ... إلى آخره .

وممن سبق ابن مالك إلى التأثر بهذه الفكرة في ترتيب الموضوعات في كتبهم ابـــن السراج في كتابه الأصول ، وأبو علي الفارسي في كتابه الإيضاح ، وابن جني في اللمع[٢] .

لذا وجد تشابه كبير في ترتيب الموضوعات في هذه الكتب وفي الخلاصة (الألفية) ولا سيما كتاب اللمع ،الذي لم تختلف عنه الألفية كثيرا في هذا الشأن،وإنما كان الاختلاف بين ألفية ابن معطي ، وألفية ابن مالك ؛ نظراً إلى اختلاف الأساس الذي اعتمده كل منهما في ترتيب الموضوعات ، فابن معطي اعتنى بالعامل نفسه لذا وجدته يبدأ موضوعاته بالأفعال ، ثم نواصبها ، فالجوازم ، ثم حروف الجر ... إلى آخره .

---

[١] ينظر : شرح ألفية ابن مالك للمرادي (١ / ٩٤) .

[٢] ينظر : كفاية الإعراب لابن الخباز والكافية لابن الحاجب عرض وموازنة ص (٥١) .

أما ابن مالك فقد اهتم بالأثر الناتج عن هذا العامل ، لذا بدأ حديثه – بعد المقدمات – بالكلام على العمد من الأسماء ، وهي المرفوعات ، وكذلك اهتم ابن مالك في ترتيب الموضوعات – بما اهتم به ابن معطي – من مراعاة المناسبة بين موضوع وآخر[١] .

فهو مثلا يؤثر معالجة التحذير والإغراء عقب النداء ؛ لما بين الموضوعين من تشابه فالاسم في التحذير والإغراء مفعول به لفعل لا يجوز إظهاره غالبا والمنادى مفعول به لفعل واجب الإضمار[٢]، وأيضا ذكر ابن مالك – كابن معطي – التصغير بعد التكسير ؛ لأنهما من واد واحد كما ذكر سيبويه[٣]، وكذلك تناول همزة الوصل عقب حديثه عن حروف الزيادة ؛ لأنها منها[٤] .

٢ –عالج ابن مالك أغلب الموضوعات الصرفية في آخر الخلاصة، كمعظم المصنفات النحوية التي سبقته ، وهذه الموضوعات على ترتيبها في الألفية التأنيث والمقصور والممدود ، وجمع التكسير، والتصغير ، والنسب،والوقف، والإمالة ، والتصريف ، والإبدال ، والإدغام ، أما كلامه عن أبنية المصادر، وأسماء الفاعلين والمفعولين ، والصفات المشبهة بها فقد كان بعد انتهائه من الكلام على إعمال المصدر واسم الفاعل واسم المفعول ، وقبل التعجب أي جاء كلامه على هذه الأبنية وسط موضوعات نحوية ، وقد يفسر ذلك بأنه لما ذكر إعمال المصدر ، واسمي الفاعل والمفعول عمل الفعل ناسبه أن يذكر بعده أبنية تلك الأسماء

---

[١] ينظر : مقدمة تحقيق كتاب التسهيل ص (٤٤) .

[٢] ينظر : شرح ألفية ابن مالك للمرادي ص (١ / ٣٩) .

[٣] ينظر : الكتاب (٣ / ٤١٧) ، وشرح الألفية للمرادي (٢ / ٣٢٩) .

[٤] ينظر : شرح ألفية ابن مالك للمرادي ص (٢ / ٤٩٣) .

العاملة عمل الفعل ، وكذلك ذكر اسم التفضيل عقب حديثه عن فعلى التعجب لما بين البابين من تشابه .

٣ – اتسمت عبارة ابن مالك بالدقة والفصاحة ، والإبانة عن المعاني غالبا ، ومن دقته في العبارة قولـــــه في الوصف الرافع اسما مغنيا عن الخبر :

١١٤ – وأولٌ مبتدأ والثاني فاعلٌ اغنى في: أسارٍ ذانِ؟

١١٥ – وقِسْ وكاستفهام النفيُ .....

قال المرادي (ت / ٧٤٩ هـــ) شارحا قول ابن مالك:" يعني أن النفي مسوغ لاستعمال الوصف المذكور كالاستفهام ، نحو : " ما قائم الزيدان " ، وأطلق في الاستفهام ؛ ليتناول جميع أدواته، كهل ،ومَن ،ومَا ، فهو أولى من قول ابن الحاجب :أو ألف الاستفهام "[١].

وقال في رجحان بناء الظرف المبهم المشابه " إذ " حين يضاف إلى جملة فعلية فعلها مبني * ٤٠١ – واختر بنا متلوِّ فعل بُنيا *

قال المرادي شارحا قول ابن مالك:" يشمل قوله:(فعل بنى) الماضي،نحو:

* على حينَ عاتبت المشيب على الصِّبا *

والمضارع المبني ، كقوله :

* على حينَ يَستصبين كل حليم *

يروى ببناء " حين " ..... فكلاهما يختار معه البناء فعبارته هنا أجود من قوله في الكافية :

وقبل فعل ماض البنا رجح والعكس قبل غيره أيضاً وضح[٢]

---

[١] شرح الألفية للمرادي (١ / ١٧٨) .

[٢] شرح الألفية للمرادي (١ / ٤٣٦) .

ومن ذلك أيضا قوله في تمييز العدد من ثلاثة إلى عشرة :

٧٢٧ – ..... والمميز اِجرر جمعا بلفظ قلة في الأكثر

فهو أكثر دقة من قول ابن معط :

٦٩٥ – تضيفها إلى جـــموع القلهْ أفْعِلةٌ وأفـــعُلٌ وفِعْلهْ

٦٩٦ – ووزن أفعال فصارت أربعةْ مثالها تسعة أفراس مَعَهْ

وكان بيت ابن مالك أكثر دقة ؛ لأن مميز هذه الأعداد قد يُؤْثَر فيه مثال كثرة على مثال قلة : إما لقلة استعمال مثال القلة ، نحو قولهم : " ثلاثة شسوع " فأوثر على أشساع ؛ لقلة استعماله ، وإما لخروج جمع القلة عن القياس ، نحو قوله تعالى : (ثلاثةَ قُروء)[١] فأوثر على أقراء ؛ لأن مفرده قَرء ، كفَلس ، وجمع مثله على أفعال شاذ ، وقيل : إنه قُرء بضم القاف فلا يكون شاذاً وإنما أوثر استعمال قروء عليه ؛ لخفته ؛ لقلة حروفه[٢] .

هذا وقد تأتي عبارة ابن مالك في بعض المواضع غير واضحة وإنما يكتنفها الغموض وبعض التعقيد ، كما في قوله في مواضع تقديم الخبر وجوبا :

١٣٣ – كذا إذا عاد عليه مضمُر مما به عنه مبينا يخبرُ

وتقدير كلامه : كذا يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه – يعني على الخبر – ضمير من الشئ الذي يخبر بالخبر عنه يعني المبتدأ ، ودعاه إلى هذه العبارة المشتملة على هذا التعقيد ضيق النظم[٣]،ومن ذلك ما في البيتين(٣٩٣،٦٨٧). وأيضا قد

---

[١] من الآية (٢٢٨) من سورة البقرة .

[٢] ينظر : شرح الألفية للمرادي (٢ / ٢٠٦ ، ٢٠٧)،وشرح ألفية ابن معطي لابن جمعة(١٠٩٨).

[٣] ينظر : شرح الألفية للمرادي (١ / ١٩٠ ، ١٩١) ، وحاشية الصبان (١ / ٢١٢) .

يستعمل الغريب في نظمه ، من ذلك قوله في لزوم تقديم ما هو فاعل في المعنى من مفعولي " أعطى " وبابه :

٢٧٥ – ويلزم الأصل لموجب عرا ....

فقوله : " عرا " أي : وُجِد[١] ،واستعمل " حظل " ومعناه : منع[٢] في قوله :

٣٥٥ – والحالُ قد يُحْذَفُ ما فيها عَمِلْ وبعض ما يُحذف ذِكْرُهُ حُظِلْ

وجاءت كلمة " طلا " في قوله :

٥٤٢ – وأتبعتْ لفظا فحسب بل ولا لكن كلم يبد امرؤ لكن طلا

والطلا : ولد الظبي[٣]

٤ – من أهم خصائص ألفية ابن مالك الاستقصاء ، والغوص في التفاصيل ومحاولة استيفاء جزئيات القاعدة ما أمكن يقول في حديثه عن شرط عمل المصدر:

٤٢٤ – بفعله المصدرَ ألحِقْ في العملْ مضافا ومجرداً،أو مع " أل"

٤٢٥ – إنْ كان فِعْلٌ مع" أنْ "أو"ما"يَحُلّ مَحَلَّهُ .....

فشرط إعمال المصدر غير الواقع بدلا من اللفظ بفعله أن يصح تقديره بالفعل مع حرف مصدري : فإن أريد به غير الحال جاز أن يقدر بـــ " أنْ " أو بـــ" ما " وإن أريد به الحال قدر بـــ " ما " ، ولا يقدر بـــ " أن " ؛ لأن مصحوبها لا يكون حالا[٤] ، فلذلك لم يقتصر على " أنْ "، كما فعل ابن معطي في قوله :

---

[١] ينظر : شرح الألفية للمرادي (١ / ٣٠٠) .

[٢] ينظر : القاموس المحيط (ح ظ ل) .

[٣] ينظر : القاموس المحيط (ط ل ا) .

[٤] ينظر : شرح الألفية للمرادي (١ / ٤٥٧) ، والغرة المخفية (٤٩٦ ، ٤٩٨) .

٦١٧ – ويعمل المصدر مهما قدرا بـــ " أنْ " وفعل منه ما تنكرا

٦١٨ – كسرني ضرب سعيد عمرا وساءني إغضاب عمرو بكرا

ومنه أنه ذكر لـــ " أو " العاطفة سبعة معان في قوله :

٥٥١ – خيِّر ، أبح قسِّم بأو – وأبهم واشكك وإضرابٌ بها أيضا نُمِى

٥٥٢ – وربما عاقبتْ الواوَ إذا لم يُلْفِ ذو النطق للبس مَنفذا

بينما ذكر ابن معط لها ثلاثة معان في قوله :

٤٤١ – وأو وإما فيهما المشهورُ الشك والإبهام والتخييرُ

ومن ذلك أيضا استيفاؤه معظم شروط الإدغام في قوله :

٩٩١ – أولَ مثلين محركين في كلمة ادغمْ ، لا كمثل: صُفَفِ

٩٩٢ – وذُلُلٍ وكـــــلَلٍ ولَبَبِ ولا كجُسّسٍ،ولا كاخْصصَ ابي

٩٩٣ – ولا كهَيَلَلَ وشذ في أَلِلْ ونحـــــوه فـــــكٌّ بَنْقِلٍ فقُبلْ

فهذه الأبيات أشارت إلى خمسة من تلك الشروط ، هي ألا يكون المتماثلان في اسم على فُعَل نحو صفف ، أو فُعُل نحو : ذُلُل ، أو فِعَل ، نحو كلل ، أو فَعَل نحو : لبب ، والثاني ألا يتصل بأول المثلين مدغم فيه نحو : جُسّسٍ جمع جاسّ والثالث : ألا يعرض تحرك ثانيهما نحو : اخصصَ ابي ، فحركة ثاني المثلين فيه عارضة ، وهي حركة النقل ، والأصل اخصصْ بالإسكان فنقلت حركة الهمزة إلى الساكن فلم يعتد بها لعروضها ، والرابع : ألا يكون ما هما فيه ملحقا بغيره ، نحو : هيلل ، إذا قال : " لا إله إلا الله " ، والخامس: ألا يكون مما شذت العرب في فكه اختيارا ، نحو " ألل السقاء " إذا تغيرت رائحته ، وبقي شرط سادس لم يذكره هنا ، وهو ألا يتصدر المثلان أول الكلمة نحو : " ددن " وهو اللهو[1] .

---

[1] ينظر : شرح الألفية للمرادي (٢ / ٥٩٦ – ٦٠٠) ، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم

ومما استقصى فيه ابن مالك أيضا قوله في مواضع كسر همزة " إنّ "وجوبا:

١٧٨ –فاكسر في الابتدا،وفي بدء صلهْ وحيث " إنّ " ليمين مُكْمِلهْ

١٧٩ – أو حُكِيتْ بالقول أو حلت محلْ حال كزرته وإني ذو أملْ

١٨٠ – وكسروا من بعد فـــعل عُلِّقا باللام، كاعلم إنه لذو تقى

فقد تضمنت هذه الأبيات ستة مواضع تكسر فيها " إنّ " وجوباً في حين ذكر ابن معطي ضابطا عاما لكسر همزة " إنّ "، ثم ذكر تفصيلا أربعة فقط من مواضع كسر همزة " إن " وجوبا فقال:

٥٥١ – وكل موضع عليه يعتقبْ الاسم والفعل فكسره يجبْ

٥٥٢ – فاكسره بعد القول أو للاّمِ والابتداء ومـــع الأقسامِ

وتلحظ هنا تخلى ابن معطي عما حفل به كثيراً ،وهو التمثيل للأحكام والقواعد في حين مثل ابن مالك لبعض المواضع ، ولك أن توازن أيضا بين حديث ابن معطي عن ظاهرة الإعلال بالنقل،وكلام ابن مالك عنها ، حيث قصر ابن معطي حديثه عنها على تخفيف الهمزة بنقل حركتها إلى الساكن قبلها في البيت (٩٧٨) ، في حين تكلم ابن مالك عن ذلك في سبعة أبيات(٩٧٦ – ٩٨٢).

ولشدة اهتمام ابن مالك باستقصاء جزئيات القواعد ،والغوص وراءها انصرف في كثير من المواضع عن عذوبة الأسلوب ، وخفة العبارات حيث حال جفاف هذه القواعد وجزئياتها بينه وبينها ، انظر مثلاً إلى حديثه عن المفعول المطلق:

٢٨٦ – المصدر اسمُ ما سوى الزمان مِنْ مدلولي الفعل كأمْنٍ من أمِنْ

٢٨٧ – بمثله أو فعل او وصفٍ نُصبْ وكونه أصلا لهذين انتُخِب

٢٨٨ – توكيدا أو نوعا يبيِّن أو عددْ كسرت سيرتين سير ذي رَشَدْ

تحقيق د / عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ص (٨٧٠) ط – دار الجيل – بيروت .

٢٨٩ – وقد ينوب عنه مـــا عليه دَلْ كجِدّ كل الجَدِّ وافرح الجَذَل
٢٩٠ – وما لتوكيد فوحّـــــدَ أبدا وثَنِّ واجمع غيره وأفردا
٢٩١ – وحذف عامل المؤكِّــد امتنعْ وفي سواه لدليل مُتَّسَعْ
٢٩٢ – والحذف حتم مع آت بـــدلا من فعله كنَدلاً اللَّذْ كاندُلا
٢٩٣ – ومـــــــا لتفصيل كإمّامنّا عامله يحذف حيث عنّا
٢٩٤ – كذا مُكرَّرٌ وذو حَصْرٍ وَرَدْ نائبَ فعل لاسم عَيْنٍ استَندْ
٢٩٥ – ومنه ما يدعونه مؤكِّـــــدا لنفسه أو غيره فالمبتدا
٢٩٦ – نحو:" له علي ألف عُرْفــا" والثانِ "كابني أنت حقا صِرْفا"
٢٩٧ – كذاك ذو التشبيه بعد جُمْلَهْ كــ" لي بكاً بكاء ذات عُضْلَهْ

ومـــع ذلك فقد توجد عذوبة الألفاظ وسلاسة الأسلوب في بعض المواضع ، كما في قوله في باب الفاعل :

٢٢٥ – الفاعل الذي كمرفوعي أتى زيد منيرا وجهه نعم الفتى
٢٢٦ – وبعد فعل فاعلٌ فـــإن ظهر فَهْوَ وإلا فضمير استـــتر
٢٢٧ – وجَرِّد الفعل إذا ما أُس،ندا لاثنين أو جمع كفاز الشُّهدا
٢٢٨ – وقد يقال ســـــعدا وسعدوا والفعل للظاهر – بعد – مسند
٢٢٩ – ويرفع الفاعلَ فعلٌ أضمرا كمثل"زيد" في جواب:"من قرا"؟
٢٣٦–والحذفَ في"نعم الفتاة "استحسنوا لأن قصـــد الجنس فيه بيِّنُ
٢٣٧ – والأصل في الفاعل أن يتصلا والأصل في المفعول أن ينفصلا
٢٣٨ – وقد يُجاء بخلاف الأصـــــــل وقــد يجئ المفعول قبل الفعل

وقال في مطلع موضوع الإضافة :

٣٨٥ – نونا تلى الإعراب أو تنوينا مما تضيف احذف كطور سينا

٣٨٦-والثانيَ اجرر،وانو"من"أو"فى"إذا لم يصلح إلا ذاك واللام خذا
٣٨٧-لما سوى ذينك واخصص أولا أو أعطه التعريف بالذي تلا
٣٨٨- وإن يشابه المضاف "يَفْعَلُ" وصفا فعن تنكيره لا يُعْزَلُ
٣٨٩- كرُبَّ راجينا عظيمِ الأملِ مُرَوَّعِ القلب، قليلِ الحيل
٣٩٠- وذي الإضافة اسمها لفظيهْ وتلك محضة ومعنويهْ

وربما كان المقري(ت / ١٠٤١ هـ) منصفا في قوله ،حين ترجم لابن مالك: " واعلم أن الألفية مختصرة الكافية ، كما تقدم ، وكثير من أبياتها فيها بلفظها ومتبوعه فيها ابن معطي ، ونظمه أجمع وأوعب ، ونظم ابن معطي أسلس وأعذب "[١] .

٥ – عني ابن مالك كثيرا بالتمثيل لجزئيات المسائل – وهو في هذا متأثر بابن معطي – قال في " النكرة والمعرفة " :

٥٢ – نكرة " قابل " أل " مُؤثِّرا أو واقع مَوقعَ ما قد ذُكِرا
٥٣ – وغيرهُ معرفة كهم وذي وهندَ وابني ، والغلامِ والذي
٥٤ – فما لذي غيبة او حضورِ كأنت وهْوَ سم بالضميرِ
٥٥ – وذو اتصال منه مالا يُبْتَدَى ولا يلي " إلا " اختيارا أبدا
٥٦-كالياء والكاف من:ابني أكرمكْ والياء والهاء من:سَليه ما ملكْ

وأيضا قد يستغني ابن مالك بالأمثلة عن التصريح ببعض الضوابط والشروط ، اكتفاء بمجئ المثال مستوفيا إياها ،وصنيعه في ذلك صنيع ابن معطي ، قال عما يطرد فيه جمع الكثرة " فُعَلة " :

---

[١] **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب للمقري (٢ / ٢٣٢) تحقيق د / إحسان عباس – ط – دار صادر – بيروت سنة ١٣٨٨ هـ = سنة ١٩٦٨ م .**

٨٠٣ – في نحو رامٍ ذو اطراد فُعَلَةْ وشاع نحو كَامِلٍ وكَمَلَةْ

قال ابن الناظم(ت / ٦٨٦ هـ) شارحا قول ابن مالك:"من أمثلة جمع الكثرة: فُعَلَة ، وهو مطرد في كل وصف على فاعِل معتل اللام لمذكر عاقل ، كرَامٍ ورُماة ،وقاضٍ ،وقضاة ، ومنها " فَعَلَة " وهو مطرد في كل وصف على فاعِل صحيح اللام،لمذكر عاقل، نحو : كامل وكملة ، وسافر وسفرة ، وبارّ وبررة ، وساحر وسحرة ، وقد استغنى بالقيود المذكورة بالتمثيل برام ، وكامل "[١] .

ومنه أيضا قوله في الأسماء الستة ، وشروط إعرابها بالحروف :

٣١ – وشرط ذا الإعراب أن يضفن لا لليا كجا أخو أبيك ذا اعتلا

قال المرادي (ت / ٧٤٩ هـ) شارحا قول ابن مالك:" فاحترز مما لم يُضَف منها، نحو:" أب" فإنه يعرب بحركات ظاهرة ، وكلها تفرد إلا " ذو " ..... واحترز مما أضيف إلى الياء ..... ، ويشترط في إعراب هذه الأسماء بالأحرف مع الشرطين المذكورين شرطان آخران : أن تكون مفردة ، فإن ثنيت أو جمعت أعربت إعراب المثنى والمجموع ، وأن تكون مكبرة ، فإن صغرت أعربت بالحركات ، فإن قلت: فقد أهمل هذين الشرطين قلت : قد علق الحكم على ما لفظ به ، وقد لفظ بها مفردة مكبرة ، فاكتفى بذلك ، ثم مثل ما أضيف إلى غير الياء بقوله : (جا أخو أبيك ذا اعتلا) وهو واضح "[٢] .

٦ – اعتنى ابن مالك كثيرا بذكر الأحكام النحوية ، كالجائز ، والواجب ، والممتنع ، والشاذ ، والقليل والنادر

أ – فمن حديثه عن الجائز قوله في جواز حذف الخبر للعلم به :

---

[١] **شرح ابن الناظم ص (٧٧٢ ، ٧٧٣) بتصرف .**

[٢] **شرح ألفية ابن مالك للمرادي (١ / ٦٨ ، ٦٩) .**

١٣٦ – وحَذفُ ما يُعْلَمُ جائزٌ كما تقول:" زيد" بعد :" مَنْ عنْدكما ؟"

وقال في حذف المتبوع – في عطف النسق – وعطف الفعل على مثله ، أو على ما يشبهه :

٥٦٣ – وحذف متبوع بدا هنا استبحْ وعَطْفُكَ الفعلَ على الفعل يَصِحْ

٥٦٤ – واعطف على اسمٍ شبهِ فِعْلٍ فعلا وعكساً استعملْ تجده سهلا

ب – وقال عن الكثير الشائع في حديثه عن " لا " النافية للجنس :

٢٠٥ – وشاع في ذا الباب إسقاط الخبرْ إذا المراد مع سقوطه ظَهَرْ

وقال في " النعت " :

٥١٣ – ونعتوا بمصدر كثيرا فالتزموا الإفراد والتذكيرا

ج – وقال عن القليل في حديثه عن " إنْ " المخففة من الثقيلة :

١٩٠ – وخُفِّفتْ " إنّ " فقلّ العملُ وتلزم الـــــــلامُ إذا ما تهملُ

١٩١ – وربما استغني عنها إن بدا ما نـــــــــاطقٌ أراده معتمدا

١٩٢ – والفعل إن لم يك ناسخا فلا تلفيه غالبا بـــ" إنْ " ذي موصلا

د – وقال عن النادر في كلامه عن خبر أفعال المقاربة :

١٦٤ – كـــ " كان " كاد وعسى لكن ندر غير مضارع لهذين خبر

ومن حديثه عن الشاذ قوله في إلحاق تاء التأنيث للصيغ التي تكون بغير تاء للمذكر والمؤنث :

٧٦٠ – ولا تلي فارقة "فَعولا" أصلاً ،ولا المِفعال والمفْعيلا

٧٦١ – كذاك "مِفْعَلٌ" وما تليهِ تا الفرقِ من ذي فشذوذ فيهِ

هـــ – وقال متحدثا عن الواجب أثناء كلامه عن الأسماء الموصولة :

٩٦ – وكلها يلزم بعده صلةْ على ضمير لائق مشتملهْ

و – ومن حديثه عن الممتنع قوله في حذف مفعولي " ظن "وأخواتها اقتصاراً :

٢١٦ – ولا تُجز هنا بلا دليلِ سقوطَ مفعولَيْنِ أو مفعولِ

وغير ذلك كثير ، ومما يفسر اهتمام ابن مالك بهذا الأمر حرصه على الاستقصاء والاستيفاء لجزئيات القواعد كما تقدم .

٧ – عنى ابن مالك أيضا بالأصول النحوية فورد في الخلاصة ذكر السماع والقياس ، كما علل لبعض الأحكام ، وعبر بما يفيد الإجماع ، فمما جاء فيه السماع قوله في همزة الوصل السماعية :

٩٤١ – وفي اسمٍ استٍ ابن ابنِمٍ سُمِعْ واثنين وامرِئٍ وتأنيثٍ تَبِعْ

ومن كلامه المتضمن ذكر القياس والاحتجاج به قوله في جمع الخماسي المجرد جمع تكسير :

٨٢٦ – ..... ومن خماسِيْ جُرِّدَ الآخرَ انفِ بالقياس

وكذا قوله في المقصور القياسي :

٧٧١–إذا اسمٌ استوجب من قبل الطرَفْ فتحاَ وكان ذا نظير كالأسفْ

٧٧٢ – فلنظيره المُعَلِّ الآخِرِ ثُبُوتُ قَصْرٍ بقياسٍ ظاهرِ

ومن حديثه عن الإجماع قوله في قصر الممدود :

٧٧٧ – وقصر ذي المد اضطرارا مجمعُ عليه والعكس بخلف يقعُ

ومن احتجاجه بالعلة قوله:

١٥ – والاسم مـــــــنه معرب ومبني لشبه من الحروف مدني

١٦ – كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا والمعنوي في متى وفي هنا

١٧ – وكنيابة عن الفعل بـــــــــــلا تأثر وكافتقار أصـــــــلا

٨ – اهتم ابن مالك بالخلافات النحوية ، وآراء النحويين ، وظهرت شخصيته بوضوح إزاء هذه الآراء ، وتلك الخلافات ، فقد تضمنت الخلاصة (٧٦) ستة وسبعين رأياً ومسألة خلافية ، وافق ابن مالك الجمهور والبصريين في(٣٢)اثنتين وثلاثين منها،ووافق الكوفيين في(١٧) سبع عشرة مسألة، ورجح آراء بعض النحويين في (٢٠) عشرين موضعا ، وأمسك عن التصريح برأيه في (٧) سبعة مواضع ، حيث كان يكتفي بإيراد الآراء دون ترجيح.

أ – فمما وافق فيه البصريين القول بأن المجرور بعد واو" رُبّ " إنما هوبـــ"رُبّ " المضمرة[١] ، قال ابن مالك :

٣٨٣ – وحذفت"رُبّ "فجَرَّت بعد"بلْ" والفا ،وبعد الواو شاع ذا العملْ

ومما وافق فيه جمهور البصريين وجوب تنكير الحال[٢] قال :

٣٣٦ – والحال إن عرف لفظا فاعتقد تنكيره معنى كوحدك اجتهد

وكذلك وافق جمهور البصريين في منع وقوع نون التوكيد الخفيفة بعد ألف الاثنين[٣] قال :

٦٤٤ – ولم تقع خفيفة بعد الألف لكن شديدة وكسرها أُلف

ووافق جمهور النحويين في أن المشغول عنه منصوب بفعل مضمر وجوبا[٤] قال ابن مالك:

فالسابقَ انصبه بفعل أُضمرا حتماً موافقٍ لما قد أُظهِرا

---

[١] ينظر : شرح ألفية ابن مالك للمرادي (١ / ٤١٣ ، ٤١٤) .

[٢] ينظر : شرح ألفية ابن مالك للمرادي (١ / ٣٥٧ ، ٣٥٨) .

[٣] ينظر : شرح ألفية ابن مالك للمرادي (٢ / ٦٨) .

[٤] ينظر : شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص ٢٣٧ وشرح الألفية للمرادي (١ / ٢٨٦) .

وهاهي ذي بقية المسائل التي وافق فيها ابن مالك الجمهور، والبصريين متبوعة عناوينها بأرقام الأبيات التي وردت فيها:"أفعَل"في صيغة(ما أفعله) فعل(٤٧٧)- نعم وبئس فعلان (٤٨٥) الأرجح في نحو"هند"المنع من الصرف (٦٦٦) - " كي " تستعمل حرف جر (٣٦٤ ، ٣٦٥) - ناصب المضارع بعد اللام وحتى والفاء " أن " المضمرة (٦٨٢ - ٦٨٥) - ألف التأنيث المقصورة أصل للممدودة ، فعلامتا التأنيث الألف والتاء (٧٥٨) يجمع المقصور جمع مذكر سالما بحذف ألفه وبقاء الفتحة قبلها(٧٨٣ ، ٧٨٤)- يستغنى عن تثنية أجمع وجمعاء من ألفاظ التوكيد بتثنية النفس والعين ، وكلا،وكلتا (٥٢٧) حتى من حروف العطف (٥٤٧) - لا يحذف شئ من المنادى المرخم بعد حذف الهاء منه (٦٠٩ ، ٦١٠) - لا تبني " أي " إلا إذا وقعت موصولة مضافة وصلتها جملة اسمية حذف منها العائد وهو صدر صلتها (٩٩) - فعل الأمر مبني (١٩) - الضمير في " أنا " الهمزة والنون (٦١) يمتنع تقدم خبر " ما زال " وأخواته عليها (١٤٩)- لا يجوز إلغاء "ظن" إذا تقدمت على الجزأين(٢١١ ، ٢١٢)- " إنَّ "تعمل في المبتدأ أو الخبر(١٧٤)- " كان"تعمل في الجزأين (١٤٣) - المصدر أصل المشتقات (٢٨٧)لا يحذف عامل المصدر المؤكد لعامله(٢٩١)-المفعول معه منصوب بما سبقه من فعل وشبهه(٣١١،٣١٢) - يجب إضافة الاسم إلى اللقب إذا كانا مفردين(٧٥)مما يشترط فيما يجمع جمع مذكر سالما خلوه من التاء(٣٥) - لا يحذف عائد الصلة المرفوع إلا بشرط استطالة الصلة ، وكون الموصول غير " أي " (١٠٠ ، ١٠١) لا يجوز تقديم معمول خبر " كان " على اسمها وهو غير ظرف (١٥٢) يجب حذف الفضلة المنصوبة بأول المتنازعين(٢٨٢)- لا يجوز

إضمار" أنْ" الناصبة للمضارع في غير المواضع المعلومة (٦٩٤) – همزة " أيمن" في القسم وصل (٩٣٨ ، ٩٤١ ، ٩٤٢) .

ب – ومما وافق فيه ابن مالك الكوفيين القول بجواز إنابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجوده[١] قال :

٢٥٠ – وقابلٌ من ظرف او من مصدَرِ أو حرف جر بنيابة حَرِى

٢٥١– ولا ينوب بعض هذي إن وُجِد في اللفظ مفعول به وقد يَرِد

وكذلك وافقهم في جواز العطف على الضمير المجروردون إعــادة الجار[٢] قال:

٥٥٩ – وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازماً قد جعلا

٥٦٠ – وليس عندي لازماً إذ قد أتى في النظم والنثر الصحيح مُثْبَتا

وهاهي بقية المسائل التي وافق فيها ابن مالك الكوفيين مشفوعة عنواناتها بأرقام الأبيات التي وردت فيها : يجوز مجئ "من" لابتداء الغاية في الزمان (٣٦٩)– يجوز بناء ما أجري مجرى "إذ" في الإضافة إلى جملة سواء أضيف إلى جملة اسمية أو فعلية فعلها معرب (٤٠١،٤٠٢)– يجوز الفصل في السعة بين المتضايفين بغير الظرف(٤١٨ ، ٤١٩)–يجوز في تابع المضاف إليه المجرور بإضافة المصدر إليه مراعاة لفظه ومحله(٤٢٦،٤٢٧)، يجوز إعمال اسم المصدر عمل فعله (٤٢٥)، الفعل المبني للمفعول أصل برأسه غير فرع على المبني للفاعل(٩٢٠)،يجوز ترك صرف المنصرف ضرورة(٦٧٥)،يجوز توكيد النكرة إذا أفادت(٥٢٦)،يجوز مجئ عطف البيان نكرة (٥٣٧)، يجوز تشديد النون من مثنى اسم الموصول ، واسم الإشارة في الأحوال الثلاثة (٨٨– ٩٠)– تستعمل"

---

[١] **ينظر : شرح ألفية ابن مالك للمرادي (١ / ٢٨١) .**

[٢] **ينظر : شرح ابن الناظم ص (٥٤٤ ، ٥٤٥) .**

أو" بمعنى الواو (٥٥٢) ، يجوز حذف حرف النداء مع اسم الإشارة واسم الجنس لمعين (٥٧٥ ، ٥٧٦) ، يجوز وصل " أل " الموصولة بالمضارع بقلة (٩٨)،عد " فُعْلَل "بضم الأول وفتح اللام الأولى من أبنية الاسم الرباعي المجرد (٩٢٢،٩٢٣)، لا يجوز تقديم خبر " ليس "عليها(١٥٠).

ج – ومما أيد فيه ابن مالك آراء بعض النحويين أنه وافق الفراء(ت/ ٢٠٧ هـ) في تجويزه اجتماع الشرط والقسم ، وجعل الجواب للشرط ، مع تقدم القسم ، دون تقدم ذي خبر عليهما قال :

٧٠٨ – ورُبّما رُجِّح بعد قَسَمِ شَرْطٌ بلا ذي خبرٍ مُقَدَّمِ[١]

ووافق سيبويه فجعل قياس مصدر الفعل الثلاثي المتعدي أن يكون على وزن " فَعْل " بفتح الفاء وسكون العين[٢] قال ابن مالك :

٤٤٠ – " فَعْلٌ " قياس مصدر المُعَدّى من ذي ثلاثة كرَدَّ رَدّا

د – ومن المسائل التي أوردها ابن مالك دون أن يصرح برأيه فيها قوله في الجمع بين فاعل " نعم " الظاهر ، والتمييز[٣] :

٤٨٨ – وجمعُ تمييزٍ وفاعِلٍ ظَهَرْ فيه خلافٌ عنهم قد اشتَهَرْ

ومن ذلك كلامه عن الخلاف في مد المقصور[٤] قال :

٧٧٧ – وقصر ذي المد اضطرارا مجمع عليه والعكس بخلف يقع

---

[١] ينظر : شرح ألفية ابن مالك للمرادي (٢ / ١٧٤) .

[٢] ينظر : الكتاب (٤ / ٥) ، وشرح ألفية ابن مالك للمرادي (١ / ٤٧٧) .

[٣] ينظر : شرح الألفية للمرادي (١ / ٥٣٠) .

[٤] ينظر : المصدر السابق (٢ / ٢٥٧) .

ومنه أيضا كلامه عن الاختلاف في أصالة حروف مضعف الرباعي مما يصح معناه مع سقوط ثالثه[1] قال :

٩٢٩ – واحكم بتأصيل حروف "سِمْسِمِ" ونحوه والخُلْفُ في كـ" لَمْلِمِ"

ومن ذلك كلامه عن حذف إحدى التاءين الملتقيتين أول المضارع في البيت(٩٩٥)،وعلى أي المتنازعين أولى بالعمل(٢٧٩)،وحديثه عن حقيقة حرف التعريف(١٠٦)،وعن نقل الفتحة من الحرف الصحيح غير الهمزة إلى ما قبله حالة الوقف (٨٨٩) .

---

[1] **ينظر : شرح الألفية للمرادي (٢ / ٤٧٢) .**

الخلاصة والنتائج المترتبة على الفصل الثاني

بعد الانتهاء من هذا البسط المتعلق ببيان الخصائص المنهجية لألفية ابن معطي ، وألفية ابن مالك خلص البحث إلى النتائج التالية :

١ – اتفقت الألفيتان مع معظم المصنفات النحوية السابقة عليهما في استهلال موضوعاتهما بالمقدمات النحوية من الحديث عن تعريف الكلام ، وبيان أقسام الكلمة ، والمعرب والمبني ..... إلى آخره

٢ – استند ابن معطي في ترتيب موضوعات ألفيته إلى فكرة العوامل المؤثرة في إيجاد وإحداث العلامات الإعرابية داخل التراكيب ، لذا تراه يبدأ موضوعاته – بعد المقدمات – بالأفعال التي هي عوامل لفظية ، وهو في ذلك متأثر بكتابي الجمل للزجاجي ، والمقدمة الجزولية ،هذا في حين اعتمد ابن مالك في ترتيب موضوعات ألفيته على فكرة أثر العوامل ؛ لذا تراه يستهل موضوعاته بعد النكرة والمعرفة بالمبتدأ والخبر ،وهما من المرفوعات التي يُمثل إعرابها أقوى الآثار

الناتجة عن العامل الإعرابي ، وهو في ذلك متأثر بكتاب اللمع لابن جني ، وغيره .

٣ – اهتم ابن معطي في أثناء ترتيب موضوعات الدرة الألفية بمراعاة ما بينها من مناسبات وتابعه ابن مالك في ذلك .

٤ – اتبعت الألفيتان منهج المصنّفات النحوية السابقة عليهما في معالجة المسائل والموضوعات الصرفية في آخرهما باستثناء الوقف الذي عالجه ابن معط معترضا بين موضوعات نحوية ، وما صنعه ابن مالك من معالجة أبنية المصادر وأسماء الفاعلين والمفعولين معترضة بين موضوعات نحوية أيضا .

٥ – الإيجاز من أهم خصائص منهج ألفية ابن معطي بدا ذلك واضحا من عناوين كتابه ، وعرض مسائله ، بينما اهتم ابن مالك بتشقيق المسائل ، والغوص في تفاصيلها .

٦ – اتسمت عبارة ابن معطي بالعذوبة والسلامة ، بينما شُغل ابن مالك في الخلاصة بالغوص وراء تفاصيل المسائل مما أفقد عبارته تلك العذوبة في كثير من المواضع .

٧ – تشابهت ألفية ابن معطي وألفية ابن مالك في المحافظة على دقة العبارة بغية استيفاء جزئيات القواعد ما أمكن ، وإن تقدمت ألفية ابن مالك ألفية ابن معط في هذا الصدد .

٨ – حرصت الألفيتان على التنبيه إلى أنواع الأحكام النحوية فذكرتا الجائز والممتنع ، والشاذ النادر ، والقليل ،وكان احتفاء ألفية ابن مالك بهذا الأمر أكثر من شقيقتها .

٩ – اهتمت الألفيتان بالأصول النحوية فورد فيهما ذكر الإجماع والسماع والقياس ، وتعليل الأحكام ، وتقدمت ألفية ابن مالك على أختها في هذا الصدد أيضا .

١٠ – اهتمت الألفيتان بذكر المسائل الخلافية والمذاهب النحوية ، وكان للمؤلفين مواقفهما الواضحة تجاه هذه المسائل ، فقد وافق ابن معطي البصريين في أربعة وأربعين موضعا ، من ذلك موافقتهم في عدم جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار ، وأيد الكوفيين في مسألتين إحداهما جعل العَلَم أعرف المعارف ، وأيد ابن مالك الكوفيين في سبع عشرة مسألة ، منها موافقته لهم في جواز وقوع " من " لابتداء الغاية زمانا ، بينما وافق البصريين في اثنتين وثلاثين مسألة ،منها موافقتهم في أن " أفعل " في صيغة " ما أفعله " فِعْلٌ ، ويتضح من ذلك ميل ابن معطي ، وابن مالك إلى المذهب البصري غير أن ابن مالك كان أكثر تحررا من التعصب لهذا المذهب .

الفصل الثالث

مآخذ النحويين على الكتابين

ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : المآخذ على ألفية ابن معطي

المبحث الثاني : المآخذ على ألفية ابن مالك

الفصل الثالث

مآخذ النحويين على الكتابين

المبحث الأول

المآخذ على ألفية ابن معطي

وجهت بعض الانتقادات إلى ألفية ابن معطي ، ويمكن تقسيمها ثلاثة أنواع أحدها: انتقادات تعود إلى أمور لها ارتباط بمنهج ابن معط في الدرة الألفية ، والثاني: نقود متعلقة بالحدود والضوابط والشروط ، والثالث: انتقادات خاصة بالوزن والقافية

أولاً : انتقادات متعلقة بالمنهج ، من أهمها ما يأتي :

أ – ذكر ابن معطي مواضع حذف ناصب المفعول به إجمالاً ، دون تمييز بين مواضع الوجوب ، ومواضع الجواز ، وذلك في قوله :

٢١٠ – وينصب المفعولَ فعلٌ مضمرُ تقول إياك وشيئا يُنكرُ

٢١١ – ومثله مكة والهـــــــــلالا لمَّا رأى الأُهبة والإهلالا

٢١٢ – شأنَك والحجَ أي : الزم شأنكا أهلكَ والليلَ أي الحق أهلكا

وعلق ابن الخباز على هذه الأبيات فقال بعد انتهائه من كلامه عن مراتب إضمار ناصب المفعول به :" وقد خلط يحيى – يعني ابن معطي– الواجب بالجائز، وأنا أعين كل شئ في موضعه"[١]

ثم ذكر أن الحذف في نحو : " إياك وشيئا ينكر " من الواجب ، وفي البيت الثاني " مكة والهلال " من الحذف الجائز ، والتقدير : تقصد مكة ، وأبصروا الهلال ، أما

---

[١] **الغرة المخفية ص (٢٣٦) .**

الحذف في البيت الثالث فهو من الواجب لطول الكلام بالعطف[١] وقد تكرر هذا الأمر من ابن معطي أثناء حديثه عن حذف ناصب المفعول المطلق[٢] .

وجدير بالذكر أن ابن مالك لم يقع فيما وقع فيه ابن معط ، بل فصّل ما يجوز فيه حذف ناصب المفعول به عما يجب فيه ذلك[٣] ، واقتصر في المفعول المطلق على حذف ناصبه وجوباً[٤] .

ب – في حديثه عن إعراب الاسم المفرد بدأ ابن معطي بذكر إعراب الصحيح المنصرف فقال :

٤٤ – القول في إعراب الاسم الواحدِ كلُّ صحيحٍ بانصرافٍ واردِ

٤٥ – فَرَفْـــــــــــعُه بضمةٍ يَبِينُ ويَتْبعُ الحَرَكـــــة التنوينُ

٤٦ – والنصب فيه بانفتاحِ الآخـــــرِ والجر فيه بانكسارٍ ظـــاهِرِ

ثم ثنى بذكر إعراب الاسم المعتل فقال :

٤٧ – وإن يكن آخره معتلا بألف نحو الفتى وحبلى

٤٨ – سمى مقصورا به تقدر الحركات كلها لا تظهر

وقد قال ابن الخباز متعقبا ذلك منه : " هذا ترتيب سئ منه ؛ لأنه شفع الصحيح المنصرف بالمعتل ، وذكر قسيمه الذي هو غير المنصرف بعده ، وكان ينبغي أن

---

[١] ينظر : المصدر السابق ص (٢٣٦ ، ٢٣٧) .

[٢] ينظر : الغرة المخفية ص (٢٥٣– ٢٥٧) .

[٣] ينظر : الألفية ص (٢٥) .

[٤] ينظر : الألفية ص (٢٥ ، ٢٦) .

يذكره مع المنصرف "[١] ، وابن الخباز محق في نقده ؛ لأن في ذكر حال الشئ بعد نقيضه نوع من المناسبة .

ج – في كلامه عن إعراب جمعي التصحيح فصل ابن معطي بين حديثه عن إعرابهما ، بالكلام عن إعراب جمع التكسير ، قال بعد فراغه من الحديث عن جمع المذكر السالم :

٧٨ – وأعربوا كالفرد جمع التكسيرْ وسالمَ التأنيث مثل التذكيرْ

٧٩ – كخلق الله السماوات العلى وفي السماوات لجَر مُثِّلا

قال ابن الخباز في تعقبه : " وقد أساء يحيى الترتيب ؛ لأن الواجب أن يذكر جمع التأنيث إلى جنب جمع التذكير فوسط بينهما جمع التكسير"[٢]،وأصاب ابن الخباز الحق في انتقاده ؛لأن الأليق الجمع بين المتماثلات عند الحديث عنها.

ثانياً:انتقادات متعلقة بالحدود والضوابط ونحوها ،من أهم هذه النقود ما يأتي:

أ – قال ابن معطي في تعريف الاسم :

٢٠ – فالاسم ما أبان عن مُسَمَّى في الشخص والمعنى المسمى عَمّا

وقد انتقده ابن الخباز ، وابن القواس بأن تعريفه للاسم ليس بجيد ؛ لأنه أدخل في الحد ما لا يعرف إلا بعد معرفة المحدود ، وهو قوله : " مسمى " : لأنه مشتق من التسمية التي هي وضع الاسم ، فأفضى إلى الدور وهو محال[٣] ، ثم ذكر ابن الخباز أن الأولى أن يقال في تعريفه : هو كلمة تدل على معنى في نفسها غير

---

[١] **الغرة المخفية ص (١٠٤) .**

[٢] **الغرة المخفية ص (١٣٥) .**

[٣] **ينظر : الغرة المخفية ص (٧٠، ٧١) ، وشرح الألفية لابن جمعة (١ / ١٩٨) .**

مقترن بزمان محصل من الأزمنة الثلاثة[١] ، وهما محقان فيما ذهبا إليه ؛ لأن الدور من عيوب التعريفات .

ب – انتقده ابن جمعة [ابن القواس] في عدم ذكره إحدى حالات الاسم المشغول عنه ،وهي ما يستوي فيه النصب والرفع ، من غير ترجيح أحدهما ، نحو : " زيد ضربته وعمراً لقيته "[٢] .

ج – قال ابن معطي في ضابط كسر همزة " إنّ " وجوبا :

٥٥١ – وكل موضع عليه يعتقبْ الاسمُ والفعلُ فكسره يَجِبْ

وانتقده ابن القواس فقال :" الضابط الذي ذكره المصنف ، وهو قوله :(وكل موضع عليه يعتقب .... إلى آخره) ..... ليس بضابط تام ؛ لأنه ينخرم بما بعد فاء الجزاء ، نحو قولك : (من يكرمني فإني أكرمه)فهذا الموضع يتعاقب عليه الاسم والفعل ، ولا يتعين فيه الكسر ، بل يجوز فيه الفتح والكسر ، فالكسر بتقدير : فأنا أكرمه ، فهي واقعة موقع الجملة ، والفتح بتقدير : فجزاؤه أني أكرمه فهي في موضع خبر المبتدأ ..... "[٣] ، وأحسب أن ابن مالك سلم من هذا العيب حين قال :

١٧٧ – وهمز " إنَّ " افتح لسد مصدرِ مسدها وفي سوى ذاك اكسرِ

د – شبه ابن معطي اللام في قولهم : " لا أبا لعمرو " ونحوه باللام في قول سعد بن مالك : يا بؤس للحرب التي .....

قال ابن معطي:

---

[١] **ينظر : الغرة المخفية ص (٧١) .**

[٢] **ينظر : شرح الألفية لابن جمعة ص (٨٥٤ ، ٨٥٥) .**

[٣] **شرح الألفية لابن جمعة ص (٩٢٩) .**

٥٦٤ – وقد تقول لا أبـــــا لعمرِو ولا يـــــدَىْ له بدفع الشِّر

٥٦٥ – واللام مُقْحَمٌ كأن لم يثبت ومثله يا بؤس للحرب التي

فتعقبه ابن الخباز بأن هذا تشبيه غير مستقيم ؛ لأن اللام في" لا أبا لعمرو " معتد بها من جهة أنها فصلت بين الاسمين فهيأت الأول منهما لعمل" لا " فيه؛ إذ يصبح في صورة النكرة ، وغير معتد بها من حيث إن " أبا "هنا اسم "لا" معرب منصوب؛ لأنه مضاف إلى ما بعد اللام ؛ ولم تمنع اللام من ذلك لزيادتها ، أما اللام في قول سعد ابن مالك فغير معتد بها من كل وجه ؛ لأن التقدير:يا بؤس الحرب ، فالمنادى مضاف،فحذف التنوين[١]،ورد ابن القواس هذا النقد بأنه ليس من شرط المماثلة أن تكون من كل وجه ، بل هي مماثِله لها في أنها مقحمة بين المضاف والمضاف إليه دون نظر إلى اعتبار آخر[٢].

هـــ – قال ابن معطي في الوقف على المنون المنصوب :

٥٧ – وقف على المنصرف المنصوب بألف عن نونه مقلوب

وتعقبه ابن الخباز بأنه كان ينبغي أن يزيد قيداً ثالثاً فيقول : وقف على المنصرف المنون المنصوب؛ لأن قولك :" رأيت الرجل " منصرف منصوب، ولا تقف عليه مبدلا[٣] .

و – ذكر ابن معطي أن هناك أفعالا تتعدى بواسطة الهمزة ، أو التضعيف إلى ثلاثة مفاعيل ، فقال :

---

[١] **ينظر : الغرة المخفية ص (٤٥٧ ، ٤٥٨) .**

[٢] **شرح الألفية لابن جمعة ص (٩٤٤ ، ٩٤٥) .**

[٣] **ينظر : الغرة المخفية ص (١١٤) ، ويعلم من ذلك دقة قول ابن مالك :**

٨٨١ – تنوينا إثر فتح اجعل ألفا وقفا .

٢٣٣ – والسابع الذي عليه يدخل الهمز أو ضُعِّف ثم يُنقَل

٢٣٤ – إلى ثـــــلاثة تقول أعلما القوم خالدا أباك الأكرما

٢٣٥ – كـــــذا تعدى لثلاثة أرى كــذاك أنبأ كذاك أخبرا

وقد اعترضه ابن الخباز ، فقال " وقول يحيى : * أو ضعف ثم ينقل * خطأ ؛ لأن نّبأ وخبّر وحدّث مصوغات على التضعيف ، وليس التضعيف فيها للنقل"[١]، يعني أن التضعيف ليس طارئا على " نبأ ،وخبر ،وحدث " حتى يجعلها متعدية إلى ثلاثة بعد أن كانت متعدية إلى اثنين ، بل هي موضوعة على التضعيف من أول الأمر.

وأجاب ابن إياز (ت / ٦٨١ هـ) عن هذا الاعتراض بأن ابن معطي تجوز في العبارة وتسامح[٢]، وعبر ابن مالك عما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل فقال :

٢٢٠ – إلى ثلاثة رأى وعلِـــما عَدَّوا إذا صارا: أرى وأعلما

٢٢٤ – وكأرى السابق نبّى أخبرا حـــــــــدث أنبى كذاك خَبَّرا

فسلمت عبارة ابن مالك مما اعترض به على ابن معط .

ز – وجهت انتقادات إلى ابن معطي أيضا متعلقة بمخالفات أسلوبية ، كفوات الدقة في العبارة أو فقدان سلامتها ، وغير ذلك ، من ذلك تعقب ابن القواس له أثناء تعليقه على قوله في خصائص النكرة :

٣٢٠ – وكل مـــا يقبل " رُب " أو"أل" أو"كم"مضافةً عليه تدخلْ

٣٢١ – أو " مِن " للاستغراق أو كلًّا له فإنـــــه مُنكَّر مثَّـلهُ

٣٢٢ – رب غلام قد ملكت أو كـــــمِ وكل عبد مالَه من درهمِ

---

[١] **الغرة المخفية ص (٢٤٩ ، ٢٥٠) .**

[٢] **ينظر : الفصول الخمسون بهوامشه ص (١٧٥ ، ١٧٦) .**

قال ابن جمعة [ابن القواس]: " الثالثة – يعني من خصائص الاسم النكرة – دخول (كم) عليه عاملة لفظا خبرية كانت ، أو استفهامية ؛ لأن ما تدخل عليه على كلا الحالين مُميِّز ، والمميز لا يكون إلا نكرة فقوله : (مضافة) تخصيصه بالإضافة يوهم أنها لا تدخل على النكرة إلا إذا كانت مضافة ،وليس الأمر كذلك،لما مر"[١]،وهو انتقاد وجيه ؛ لأن ابن معطي خصص ، والمقام يستدعي التعميم .

– وانتقده ابن الخباز في قوله في بيان ما يمنع الاسم من الصرف :

١٦٦ – والصرف ممنوعٌ من اسمٍ مُشْبِهِ للفعل من وجهين أو من أَوْجُهِ

قال ابن الخباز:"وقول يحيى(أومن أوجه)غير معروف،ولا حجة له في"ماه" ، " وجور"– عَلَمَيْنِ – مع أن فيهما ثلاث علل ؛ لأن فيهن واحدة مُقاومَة "[٢]

وأيضا اعترضه ابن الخباز في استعماله كلمة " التجزي " في قوله :

٤٢٤ – وثَنِّ،واجمع،ثم في الاحاطهْ قل كُلُّه واعرف لذا اشتراطهْ

٤٢٥ – وهي التجزي بخلاف الأوّلِ .....

قال ابن الخباز : " وقول يحيى (وهي التجزِّي) فيه نظر ؛ لأن هذا من بنات الهمز فكان حقه أن يقال : التجزُّؤ "[٣]

ومن ذلك أيضا انتقاد ابن الخباز له في التمثيل بـــ" محمد "، للعلم المرتجل حيث يقول ابن معطي:

٣٢٧ – ثُمَّ الذي في الناس منه مُفْرَدُ مُرْتَجَلٌ مثالُهُ: مُحَمَّدُ

---

[١] **شرح الألفية لابن جمعة ص (٦٢٨ ، ٦٢٩) .**

[٢] **الغرة المخفية ص (٢٠٦) .**

[٣] **الغرة المخفية ص (٣٧٠ ، ٣٧١) ، وينظر : القاموس المحيط (ج ز أ) .**

قال ابن الخباز معلقا عليه : " وقول يحيى إن (محمد) مرتجل ظاهر البطلان لوجهين ،أحدهما :أنه اسم من التحميد ووضْع الصفات على التنكير ،والثاني : أنهم قد عرفوه باللام "[١].

وانتقده أيضا في قوله في تثنية " فوك " وإخوته :

٧٠ – واردد إلى الواو أبا وإخوتَهْ وفي دمٍ وبابه لن تُثْبِتَهْ

وذلك لأن"فوك"يقال فيه عند التثنية:فمان ، فلم يثن على لفظه بخلاف" أبوك" الذي يثنى على لفظه فيقال فيه : أبوان فهما ،مختلفان وإن كانا أخوين [٢].

ويمكن أن يجاب عن هذا الاعتراض بأن" فوك "من لغاته أن يستعمل مقصورا؛ فقد قيل فيه(فمَا)،وألفه حينئذ يجوز أن يكون أصلها الواو أو الياء، ولذلك سُمع في تثنيته فموان ، وفميان[٣] ، ولعل ابن معطي أراد هذه اللغة .

–ومن ذلك انتقاد ابن الخباز له في تمثيله بـــ " زِحليل " – وهو التأخر – لما يرخم من المنادى ، بحذف حرفين من آخره أولهما مد زائد ، وثانيهما أصل ، قال ابن معطي :

٦٧٧ – وتحذف الحرفين أنْ زِيدا معاً تقول: يا عُثْمَ ، ويا أَسْمَ اسمعا

٦٧٨ – تريد: عثمان وأسماء وقُلْ يامنصُ يا عَمَّ ويا زِحْلِ فَزِلْ

٦٧٩ – حرفين حرف المد والمؤخرْ إذا بقيْ ثـــــــلاثةٌ أو أكثرْ

---

[١] ينظر : الغرة المخفية ص (٣١٢ ، ٣١٣) .

[٢] ينظر : الغرة المخفية ص (١٢٨ ، ١٢٩) .

[٣] ينظر : الصحاح للجوهري (ف و هـ) ، وشرح التسهيل لابن مالك (١ / ٤٧ ، ٤٨) تحقيق د / عبد الرحمن السيد ، وآخر ط – هجر الأولى سنة ١٤١٠ هـ = سنة ١٩٩٠ م .

وسبب الاعتراض أن بعض العلماء ذكر أن اللام الثانية في " زحليل " زائدة ؛ لذا فالجيد التمثيل بنحو " مسكين "[١] ، وهو انتقاد سديد ؛لأنه يتعين في المثال أن يكون موافقا للممثل له به غير محتمل وجها آخر .

– ومن ذلك انتقاد ابن القواس له في تعبيره بالإخبار في علامات الاسم ، حيث يقول : * فالاسم عِّرفه وأخبر عنه * وآثر التعبير بالإسناد إليه ؛ لأنه أعم[٢] ، وهذا ما صنعه ابن مالك في ألفيته حيث قال :

١٠ – بالجر والتنوين والندا وأل ومسند للاسم تمييز حصل

– وانتقده ابن القواس أيضا في عبارته :

٧٣ – القول في جمع المذكر العَلَمْ والوصفِ والواحِدُ فيه قد سَلِمْ

٧٤ – والعقل شرط فيهما جميعا .....

فآثر التعبير " بالعِلم " بدل العقل ؛ لتدخل صفات الله عز وجل[٣] .

– وكذلك انتقده ابن القواس في قوله : ١٩٩ –

* وكل فعل رافعٌ فاعلَهُ *

فابن معطي أطلق لفظة " كل " من غير أن يقيد الفعل بقوله : " تام " فتدخل بذلك الأفعال الناقصة ، ولا يُسَمَّى المرفوع بها فاعلا على الأشهر[٤] ، وإنما يسمى

---

[١] ينظر : الغرة المخفية ص (٥٤٠ ، ٥٤١) .

[٢] ينظر : شرح الألفية لابن جمعة ص (٢٠٣) .

[٣] ينظر : شرح الألفية لابن جمعة ص (٢٨٤ ، ٢٨٦) ، وحاشية يس على التصريح (١ / ٧٠).

[٤] ينظر : شرح الألفية لابن جمعة ص (٤٧٧) .

مشبها بالفاعل[١] ، ويجاب عن هذا الاعتراض بأنه تجوز في العبارة وتسامح ، وهذا مما اعتاده المصنفون .

-وكذلك انتقده في قوله في الفعل اللازم :

٢٠٥ – وهو على ضربين أما الأولُ فالحرف حتما عنه ليس يفصلُ

٢٠٦ – والآخَر الذي أجازوا فصلَهُ مثاله: اشكر خالداً واشكر لَهُ

حيث ذكر ابن معطي أن الفعل المتعدي إلى مفعوله بحرف الجر ، ونحوه لا يجوز حذف الحرف ، مع أن ذلك يجوز في السعة ، مع" أنّ "،" وأنْ " قياسا مطردا،ويجوز سماعا كما في"دخلت الدار"،"وذهبت الشام" في بعض الوجوه[٢]، وهو نقد في موضعه ؛ حيث إن المقام يقتضي التفصيل لا التعميم ،وقد جاءت عبارة ابن مالك في هذا المعنى خلوا من هذا المأخذ وذلك حيث يقول :

٢٧٢ – وعَدِّ لازماً بحرف جرٍّ وإنْ حُـــذِفْ فالنصب للمنجرِّ

٢٧٣ – نقلا وفي أنّ وأنْ يطردُ مع أمن لَبْسٍ : كعجبت أن يَدُوا

– واعترض ابن الخباز على عبارة ابن معطي في تقديم التمييز على عامله الفعلي المتصرف :

٢٧٧ – ولا تؤخر عامل التمييزِ وحكموا في الفعل بالتجويزِ

قال ابن الخباز : " وقول يحيى : " وحكموا في الفعل بالتجويز " تخليط في النقل ؛ لأن كلامه يؤذن بالاتفاق ، وليس الأمر كذلك"[٣]، وقد أحسن ابن مالك حين عبر عن هذا الحكم بقوله :

---

[١] ينظر : اللمع ص (١١٩) .

[٢] ينظر : شرح الألفية لابن جمعة ص (٤٨٥ ، ٤٨٦) .

[٣] الغرة المخفية ص (٢٧٩) .

٣٦٣ – وعاملَ التمييز قدِّم مطلقاً والفعل ذو التصريف نزْراً سُبقا

حيث دلت عبارته على أن من مذهبه جواز تقديم التمييز على عامله الفعلي ؛ لورود السماع به وإن كان قليلا ، وهو مذهب بعض النحاة .

– وانتقد ابن القواس ابن معطي لوقوعه في ما وعد بالسلامة منه ، وهو الزيادة والحشو، من ذلك ما في قوله :

٥٥٣ – وإن أتى مـــــــع أتقول إنا فتحت إن كنت تريد الظنا

٥٥٤ – وذا في الاستفهام والخطاب غيرَ حكايـــــةٍ ولا إيجاب

قال ابن القواس :" وقوله : (ولا إيجاب) لا حاجة إليه ؛ لأن الاستفهام لا يكون إيجابا "[١] ، وهذا انتقاد سديد .

وانتقده ابن الخباز بوقوع التخصيص في قوله في أقسام المؤنث :

٨١٤ – غيرُ الحقيقيِّ على نوعينِ نوعٌ بلا علامةٍ ، كالعينِ

قال ابن الخباز : " لا يخلو المؤنّث من أن يكون ذا علامة ، أو غير ذي علامة، وهذا التقسيم شامل للحقيقي وغيره فالحقيقي ذو العلامة كسعدى ، وغير ذي العلامة كزينب ، وغير الحقيقي ذو العلامة كصحراء ، وغير ذي العلامة كأرض ، فلا وجه لتخصيص التقسيم بغير الحقيقي "[٢] .

ثالثاً : انتقادات للوزن والقافية :

أ –تقدم أن ابن معطي نظم ألفيته على وزنين عروضيين هما مشطور الرجز، و مشطور السريع،وقد خالف بذلك ما ألفه الشعراء من النظم على بحر واحد، و صنيعه هذا جعل بعض العلماء ينتقده في هذا الأمر قال ابن الخباز:

---

[١] شرح : الألفية لابن جمعة ص (٩٣٢) .

[٢] الغرة المخفية ص (٦٤٥) .

"ويستدرك عليه أنه بنى القصيدة من بحرين ، وهذا لا تسلكه العرب "[١]. واختيار ابن معطي لهذين البحرين يدل على حسه الموسيقي المرهف فالبحران متقاربان في وزنهما ، وقد يقع الخلط بينهما[٢] .

ب – وقع في الدرة الألفية بعض عيوب القافية ، من ذلك :

١ – سناد التأسيس : التأسيس هو ألف المد التي يكون بينها وبين الروي حرف متحرك وتلتزم بعينها في سائر أبيات القصيدة ، وسناد التأسيس أن يوجد التأسيس في أبيات القصيدة ثم لا يوجد في بعضها[٣]ومن ذلك قول ابن معطي:

١٨ – تأليفه من كَلِمٍ واحدُها كلمة أقسامها أحدُّها

قال ابن الخباز : " وتقفيته بـــ" أحدّها " مع (واحدها) عيب ، وهذا يسمى سناد التأسيس "[٤] .

٢ – سناد الردف ، الردف حرف مد يكون قبل الروي مباشرة ، فإذا كان الردف ألفا وجب التزامه بعينه في كل أبيات القصيدة ، وإذا كان واواً أو ياء فإنه يجوز أن يتبادلا ، وسناد الردف أن يكون الردف في أبيات القصيدة ، ثم لا يوجد في بعضها[٥] ، كما في قول ابن معطي :

٤٠٢ – ومثل ذاك: "كاشفاتُ ضُرِّهِ" وقد رُوِي كذا "مُتِمٌّ نُورِهِ"

---

[١] **الغرة المخفية ص (٦٤) .**

[٢] **ينظر : الفصول الخمسون ص (٣٤) .**

[٣] **ينظر : في علمي العروض والقافية ص (١٩٠ ، ٢٣٦) .**

[٤] **الغرة المخفية ص (٦٩) .**

[٥] **ينظر : في علمي العروض والقافية ص (١٨٩ ، ٢٣٦) .**

قال ابن الخباز : " وجمعه بين " ضره "، و " نوره " في القافية عيب يسمى سناد الردف "[١] .

٣ – المتراكب والمتدارك ، والمقصود بالأول أن يكون بين ساكنَي القافية ثلاثة متحركات ، وبالثاني أن يكون بين ساكني القافية حرفان متحركان[٢] ، وقد وقع ذلك في قول ابن معطي :

٥٦ – وكل ما لم ينصرف تَفْتَحُهُ جَرّاً كَإِسْحاقَ ويأتي شَرْحُهُ

قال ابن القواس : " وقوله (تفتحه ، وشرحه) عيب في القافية ؛ لأن الأول واقع فيه ثلاثة أحرف متحركة ، وهي التاء ، والحاء ، والهاء بين ساكنين ، وهما الفاء، والواو بعد الهاء ، ويسمى المتراكب ،والثاني واقع فيه حرفان متحركان ، وهما الحاء والهاء بين ساكنين وهما الرء والواو التي بعد الهاء ، ويسمى المتدارك "[٣] .

---

[١] **الغرة المخفية ص (٣٥٨) .**

[٢] **ينظر : في علمي العروض والقافية ص (١٨٦) .**

[٣] **شرح الألفية لابن جمعة ص (٢٦٠) .**

المبحث الثاني

المآخذ على ألفية ابن مالك

وجهت بعض الانتقادات إلى ألفية ابن مالك ، ويمكن تقسيم هذه الانتقادات قسمين أساسين ، أحدهما: يتعلق بالمنهج ، والثاني يتعلق بالحدود والضوابط والشروط ونحوها ، أما فيما يخص القسم الأول ،وهي الانتقادات المرتبطة بمنهج ابن مالك في الألفية فلم أقف على شئ منها سوى ماذكره المرادي (ت / ٧٤٩ هـ) تعقيبا على قول ابن مالك في جموع القلة :

٧٩٩ –" فُعْلٌ ":لنحو:أحمرٍ وحمرا "وفِعْلَةُ "جَمْعاً بنقلٍ يُدرَى

قال المرادي : " لو قدم : (وفِعلة جمعا بنقل يُدرى) على قوله : (فُعْل لنحو: أحمر وحمرا) لتوالت جموع القلة "[١]، وهو انتقاد سديد ؛ لأن في ضم النظائر بعضها إلى بعض مراعاة للتناسب بين الجزئيات.

أما القسم الثاني ، وهي الانتقادات الخاصة بأمور تتعلق بالحدود ، والضوابط والشروط ، ونحوها فكثيرة ، ومتنوعة ، ويمكن بيانها على النحو التالي :

أ – انتقادات لها اتصال بدقة العبارة وعدم تحققها في بعض المواضع ،من ذلك ما ذكره المرادي تعقيبا على عبارة ابن مالك :

٩٧٥ – وقبل با اقلب ميما النون إذَا كان مُسَكَّناً كمَنْ بتّ انبذا

قال المرادي:"عبر بعضهم عن إبدال النون ميما بالقلب،كما فعل الناظم،والأولى أن يعبر بالإبدال؛لأن القلب في الاصطلاح إنما يكون في حروف العلة غالبا"[٢] وجدير بالذكر أن ابن معطي عبر في مثل هذا بالإبدال وذلك في قوله :

---

[١] **شرح ألفية ابن مالك للمرادي (٢ / ٢٨٢) .**

[٢] **شرح ألفية ابن مالك للمرادي (٢ / ٥٥٥) .**

١٠٠١ – ويبدلون التاء دالاً قالوا ازدان يزدان له مثال

١٠٠٢ – والتاء طاءً في فحصط واضطجع

والنونَ ميماً مثلُ عَنْبرٍ سُمِع

ومن ذلك أيضا ما عقب به ابن الناظم على قول والده :

٥٢٣–واستعملوا أيضا ككل" فاعلِهْ " من"عَمّ "في التوكيد مثلَ النافلهْ

قال : " يعني به أن عدّ " عامة " من ألفاظ التوكيد ، مثل النافلة أي : الزائدة على ما ذكره النحويون في هذا الباب ؛ فإن أكثرهم أغفله ، وليس هو في حقيقة الأمر نافلة على ما ذكروه ؛ لأن من أجَّلهم سيبويه –رحمه الله تعالى ، ولم يغفله[١] "[٢] .

ومن ذلك ما عقب بـــه الأشموني (ت / ٩٢٩ هـــ) على قوله في النسب :

٨٧ – وانسب لصدر جملة وصدر ما رُكِّب مَزْجـــــــاً ولثانٍ تَمَّما

٨٧١ – إضافةً مبدوءةً بابنٍ أوابْ أو ما له التعريف بالثاني وَجَبْ

حيث ذكر الأشموني أن قـــول ابن مالك : (أو ماله التعريف بالثاني وجب) من عطف العام على الخاص أي :يجب أن يكون النسب إلى الجزء الثاني من المركب الإضافي في ثلاثة مواضع ،ذكر منها في هذا البيت موضعين الأول : أن تكون الإضافة كُنية ، مثل أبي بكر ، والثاني : أن يكون الأول عَلما بالغلبة كابن عباس فتقول في النسب إليهما :بَكريّ ،وعباسيّ،وكان الأحسن أن يقول:

إضافة من الكني أو اشتهر مضافها غلبة كابن عمر

---

[١] ينظر : الكتاب (١ / ٣٧٧) .

[٢] شرح ابن الناظم ص (٥٠٤) .

لأن عبارته توهم أن ماله التعريف بالثاني قسم برأسه ، فشمل نحو(غلام زيد) وليس كذلك[١] ،وتحدث ابن معطي عن النسب إلى المركب الإضافي المبدوء بـــ"أب" ،أو " ابن "، مع السلامة مما اعترض به على ابن مالك فقال :

٨٨٠– واحذف من المضاف ثانيَ اثنينْ مِثْلَ المركبِ الذي مِن اسْمَينْ

٨٨١ – تـــــــقول عبديٌّ وبعليٌّ فَقِسْ وفي المضاف ذاك طوراً ينعكسْ

٨٨٢ – في كل ما تعريفه بالثاني كابن الزبير وبني شيبانِ[٢]

ب – انتقادات لأبيات وقع فيها تعميم في الأحكام ، والصحيح تقييدها ،من ذلك ما عقب به المرادي على قول ابن مالك في إعمال اسم المصدر :

٤٢٥ – .... ولاسم مصدرٍ عَمَلْ

حيث انتقده بأنه أطلق في قوله :(ولاسم مصدر) ، وهو مقيد بغير العَلَم فالعلم لا يعمل ، وهو ما دل على معنى المصدر دلالة مغنية عن الألف واللام ، نحو بَرّة ، وفَجَارِ[٣] .

ومنه أيضا ما عقب به على قول ابن مالك في مصدر " فَعِل " اللازم :

٤٤١ – و " فَعِلَ " اللازمُ بابه فَعَلْ كفَرَحٍ وكجَوًي وكَشَلَلْ

حيث ذكر المرادي أن ابن مالك أطلق في"فَعِل"اللازم،وينبغي أن يقيد بألا يكون لوناً ؛لأن" فُعْلة "هو الغالب فيه كالحمرة[٤] ،وكذلك تعقب ابن مالك في قوله:

---

[١] ينظر : شرح الأشموني (٤ / ١٩١) ، وأبو الحسن الأشموني ونظراته النقدية إعـداد / د / عبد الفتاح محمد حبيب ص (٢٢٥) ط – الأولى سنة ١٤١٨ هـ = سنة ١٩٩٧ م .

[٢] ينظر : الغرة المخفية ص (٦٨٥ ، ٦٨٦) .

[٣] ينظر : شرح ألفية ابن مالك للمرادي (١ / ٤٦١) .

[٤] ينظر : شرح ألفية ابن مالك للمرادي (١ / ٤٧٨) .

٦٩٣ – وإنْ على اسمٍ خالص فِعْلٌ عُطِفْ تنصبه " أنْ " ثابتا أو مُنحذف

فقد تعقبه المرادي بأنه أطلق في العاطف ، ولم يسمع في غير الواو ،وثم ، والفاء ، وأو ، وأنه تجوز في قوله :" فعل عطف " ؛ فإن المعطوف على التحقيق إنما هو المصدر المؤول[١] .

ومما جاء فيه القاعدة مطلقة وحقها التقييد قوله :

٤٩٨ – وأفعلَ التفضيلِ صِلْهُ أبدا تقديراً او لفظاً بـــ" مِنْ " إن جُرِّدا

قال المرادي : " قوله : (صله) يقتضي أنه لا يفصل بين " أفعل " و" من " وليس على إطلاقه ، بل يجوز الفصل بينهما بمعمول " أفعل " ، وقد فصل بينهما بـــ " لو " ، وما اتصل بها ، كقوله :

ولَفُوكِ أطيبُ لو بذلتِ لنا مِنْ ماءِ مَوْهَبَةٍ على خَمْرِ

ولا يجوز بغير ذلك "[٢].

وأرى: أن المرادي محق في هذه الانتقادات ؛ حيث إن المقام في هذه المواضع يستدعي التقييد لا الإطلاق فكان الأحرى بابن مالك الالتزام بما يوجبه المقام وبخاصة أن في التزامه بذلك محافظة على أحد خصائصه المنهجية في ألفيته، وهي الحرص على استقصاء جزئيات القواعد.

ج – انتقادات لأبيات وقع فيها قصور ، وعدم استيفاء للقاعدة ،من ذلك تعقب المرادي له في قوله في إبدال أحرف العلة همزة :

---

[١] **ينظر : شرح ألفية ابن مالك للمرادي (٢ / ١٤٨) .**

[٢] **شرح ألفية ابن مالك للمرادي (١ / ٥٤٨)، وانظر تعقبات أخرى مـــن المـــرادي (١ / ٢٩٤ ، ١٦٦)،**

(٢ / ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٢٤٩) .

٩٤٣ – أحرف الإبدال: هدأتَ مُوطِيا فأبدل الهمزة من واو ويا

٩٤٤ – آخراً إثر ألفٍ زِيدَ .....

فقد ذكر المرادي أن هذا الإبدال ليس مخصوصا بالواو والياء ؛ فإن الألف تشاركهما فيه ، وفضَّل على قول ابن مالك هنا قوله في الكافية الشافية :

من حرف لين آخرٍ بعد أَلِفْ مزيدٍ ابدل همزةً وذا أُلِفْ

لشموله الأحرف الثلاثة[١]،وهذا انتقاد سديد ؛ لأن ابن مالك خصص حيث يقتضي المقام التعميم .

– ومن ذلك أن المرادي تعقبه في قولـــه في بناء " فُعَل " من أبنية الكثرة :

٨٠١ – ..... وفُعَلٌ لفُعْلَةَ جمعا عُرِف

٨٠٢ – ونحوِ كُبْرى ....

قال المرادي :" أخل هنا باشتراط الاسمية في" فُعْلَة "، وهو شرط ، كما تقدم، فلو قال : * وفُعَلٌ لفُعْلَةَ إسما عُرِفْ * لأجاد"[٢]، وقد أنصف المرادي في هذا النقد؛ لأن ابن مالك أخل بشرط أصيل من شروط القاعدة كان ينبغي ذكره .

ومنه أيضا ما تعقبه فيه ابن الناظم ، وهو قوله في معمول أول المتنازعين المهمل:

٢٨٢ – ولا تجئْ مع أوّلٍ قد أُهْمِلا بمضمرٍ لغير رفع أُوهِلا

٢٨٣ – بل حذفَه الزم إن يكن غير خَبَرْ وأَخِرَنْه إنْ يكن هو الخبرْ

قال ابن الناظم : " وقد يتوهم أن قول الشيخ رحمه الله :

بل حذفه الزم إن يكن غير خبر وأخرنه إن يكن هو الخبر

---

[١] ينظر : شرح ألفية ابن مالك للمرادي (٢ / ٥٠٩) .

[٢] شرح ألفية ابن مالك للمرادي (٢ / ٢٨٦) .

أن الضمير المتنازع فيه إذا كان مفعولاً في باب (ظنّ) يجب حذفه إن كان المفعول الأول ، وتأخيره إن كان المفعول الثاني ، وليس الأمر كذلك ، بل لا فرق بين المفعولين فـــي امتناع الحذف ، ولزوم التأخير ، ولو قال بدله :

واحذفه إن لم يك مفعول حَسِبْ وإن يكن ذاك فأخره تُصِبْ

لخلص من ذلك التوهم "[١] .

وقال المرادي معقبا على كلام ابن الناظم : " قوله : مفعول (حسب) يوهم أن غير مفعول (حسب) يجب حذفه ولو كان خبرا ، وليس كذلك ؛ لأن خبر (كان) لا يحذف أيضا ، بل يؤخر كمفعول (حسب) نحو : زيد كان وكنت قائما إياه ، وهذا مندرج تحت قول المصنف (خبر) ولو قال :

بل حَذفُه إن كان فضلةً حُتِمْ وغيرُها تأخيره قد التُزِمْ

لأجاد "[٢]، و تعقب الأشموني كلام المرادي فقال : " قلت : وعلى هذا أيضا من المؤاخذة ما على بيت الأصل من عدم اشتراطه أمن اللبس ، كما أسلفت فكان الأحسن أن يقول :

واحذفْه لا إن خِيف لَبْسٌ أو يُرَى لعُمدة فجِئْ به مؤخَرا "[٣]

---

[١] شرح ابن الناظم ص ٢٥٨ ، ٢٥٩ .

[٢] شرح ألفية ابن مالك للمرادي (١ / ٣١٠ ، ٣١١) .

[٣] شرح الأشموني (٢ / ١٠٧) ، وانظر مزيدا من الانتقادات من هذا النوع فـــي شـــرح ابـــن الناظم ص ٤٤٥ ، ٨٤١ ، ٨٤٢ ، وشرح الألفية للمرادي (١ / ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٤٨٤) ، (٢ / ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٥١٩ ، ٥٢٠) ، والتصريح (١ / ٣٩٨ ، ٣٩٩) ،والأشـــموني (٢ / ١٩٩)، (٣ / ٢٤٠) ، (٤ / ٨٧) .

وأقول : أجاد الأشموني وأفاد حين أتى بهذا البيت الذي هو أدق وأشمل من بيت ابن مالك ،ومما اقترحه عليه ولده ، والمرادي ،

د – وهناك انتقادات لمخالفات نحوية وقعت من ابن مالك ، من ذلك أنه انتقد في قوله عن " أل " الزائدة للمح الأصل :

١٠٩ – وبعض الأعلام عليه دخلا لِلَمْح ما قد كان عنه نُقِلا

١١٠ – كالفضل والحارث والنعمانِ فذِكْرُ ذا وحذفُه سيَّانِ

قال المرادي تعقيبا عليه : " اعلم أن في تمثيله بـــ(النعمان) نظراً ؛ لأنه مثّل به في شرح التسهيل[١] لما قارنت الأداة نقله ، وعلى هذا فالأداة فيه لازمة ، وإذا كانت للمح لم تكن لازمة "[٢] ، وتابع الأشمونيُّ المراديَّ في هذا النقد[٣]، ولا يخفى إنصافهما فيما ذهبا إليه .

ومن ذلك أيضا ما انتقده به المرادي ، والشيخ خالد الأزهري في قوله في أحد مواضع قلب الياء واواً :

٩٦٣ – وإنْ تَكُن عينا لـــ" فُعْلى"وصْفَا فذاك بالوجهين عنهم يُلْفَى

فقد تعقباه بأنه في كلامه هذا مخالف للنحويين من وجهين أحدهما : أنه أجاز في" فُعْلى" وصفا كـــ"ضُوقى" ،في أنثى الأضيق وجهين الأول : بقاء ضمة الفاء وقلب العين واوا، والثاني : قلب الضمة كسرة لتسلم العين من القلب ، والنحويون جزموا بأحدهما فقالوا : تقلب ياء " فُعْلى" اسما واوا كطوبى ،ولا تقلب في الصفة بل يكسر ما قبلها فتسلم الياء ،كـــ "ضيزى "، والثاني : أنهم ذكروا أنثى " أَفْعَل" في

---

[١] ينظر : شرح التسهيل (١ / ١٧٦) .

[٢] ينظر : شرح ألفية ابن مالك للمرادي (١ / ١٧٥) .

[٣] ينظر : شرح الأشموني (١ / ١٨٤) .

باب الأسماء فحكموا لها بحكم الأسماء ، وهو إقرار الضمة ،وقلب الياء واوا ،بينما ذكرها الناظم في باب الصفات وأجاز فيها الوجهين السابقين[١] .

ووافق الأشموني المرادي والشيخ خالد فيما ذهبا إليه فقال:"(فُعلى)الواقعة صفة على ضربين:أحدهما: الصفة المحضة، وهذه يتعين فيها قلب الضمة كسرة لسلامة الياء ،ولم يُسمع منها إلا (قِسمةٌ ضِيزى)[٢] أي : جائرة .....والآخر: غير المحضة ،وهي الجارية مجرى الأسماء ، وهي فُعلى أفعل ، كالطوبى والكوسى والضوقى ، والخورى مؤنثات الأطيب والأكيس ، والأضيق ، والأخير ، وهذا الضرب هو مراد المصنف ،وهو فيما ذكره فيه مخالف لما عليه سيبويه والنحويون ؛ فإنهم ذكروا هذا الضرب في باب الأسماء ،فحكموا له بحكم الأسماء أعني من إقرار الضمة ، وقلب الياء واوا ، كما في " طوبى " مصدراً[٣] ، وظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز فيه غير ذلك ، والذي يدل على أن هذا الضرب من الصفات جار مجرى الأسماء أن " أفعل" التفضيل يجمع على أفاعلِ، فيقال :أفضل وأفاضل،وأكبر وأكابر، كما يقال في جمع أَفْكَل ،وهي الرِّعدة: أفاكل ، والمصنف ذكره في باب الصفات وأجاز فيه الوجهين ونص على أنهما مسموعان من العرب ، فكان التعبير السالم من الإيهام الملاقي لغرضه أن يقول:

---

[١] ينظر : شرح ألفية ابن مالك للمرادي (٢ / ٥٤١)، والتصريح (٢ / ٣٨٥ ، ٣٨٦) .

[٢] من الآية (٢٢) من سورة النجم .

[٣] ينظر : الكتاب (٤ / ٣٦٤) ، وأوضح المسالك لابن هشام (٤ / ٣٩٣ ، ٣٩٤) تحقيق الشيخ محمد محيي الدين – ط –المكتبة العصرية .

وإن يكن عينا لفُعلى أفعلا فذاك بالوجهين عنهم يُجتلى"[١]

– ومن ذلك أيضا أن الأشموني تعقبه في قوله في إنابة ثاني مفعولي " كسا " عن الفاعل :

٢٥٢ – وباتفاقٍ قد ينوب الثانِ مِنْ باب (كَسا) فيما التباسه أُمِن

قال الأشموني:"فيما ذكره من الاتفاق نظر؛ فقد قيل بالمنع إذا كان نكرة والأول معرفة ،حكي ذلك عن الكوفيين،وقيل بالمنع مطلقا،وقوله:(وقد ينوب) الإشارة بقد إلى أن ذلك قليل بالنسبة إلى إنابة الأول ، أو أنها للتحقيق "[٢] .

وأرى: الأشموني مصيبا في انتقاده هذا ؛ لأن ما ذكره ابن مالك في هذا الموضع من الاتفاق إنما هو محل نزاع بين النحويين[٣].

– وكذلك انتقده المرادي في قوله في زيادة الهاء :

٩٣٦ – والهاء وقفا كـــ" لِمَهْ ؟"،ولم تَرَهْ .....

قال المرادي : " ذكرُ هاء السكت في حروف الزيادة ،كما فعل المصنف ليس بجيد "[٤] .

---

[١] شرح الأشموني (٤ / ٣١٠) ، وينظر الأشموني ونظراته النقدية ص ٢٣٦ ، ٢٣٧ .

[٢] شرح الأشموني(٢ / ٦٩) ، وينظر: الأشموني ونظراته النقدية ص ١٧٤ .

[٣] ينظر : التذييل والتكميل لأبي حيان (٦ / ٢٤٩ – ٢٥١) تحقيق د/ حسن هنداوي –ط– كنوز إشبيليا – الأولى سنة ١٤٢٦ هـ = ٢٠٠٥ م ، والتصريح (١ / ٢٩٢ ، ٢٩٣) .

[٤] شرح ألفية ابن مالك للمرادي (٢ / ٤٨٩ ، ٤٩٠) ، وانظر مزيداً من هذه الانتقادات في: شرح الألفية للمرادي (١ / ٣٢٧) ، (٢ / ٥٤٤ ، ٥٤٥)، والتصريح (١ / ٤٥ ، ٤٦) ، (٢/ ٣٨٠ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦) ، وشرح الأشموني (٤ / ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٠٥) .

وجدير بالذكر أن ابن معطى ذكر مواضع زيادة الهاء ،ولم يعد منها هاء السكت، وذلك في قوله :

٩٦٦ – والهاء في هِرْكَوْلَة إذ أصلها رَكْلٌ، وهاءُ أُمهاتٍ مِثْلُها

الخلاصة وأهم النتائج المترتبة على الفصل الثالث

بعد الانتهاء – في هذا الفصل – من عرض الانتقادات التي وجهت إلى ألفيتي ابن معطي ، وابن مالك تمكن البحث من رصد النتائج التالية :

١ – وجهت إلى ابن معطي،وابن مالك انتقادات لها اتصال بمنهجيهما في ألفيتيهما، وقد وقفت على ثلاثة مواضع انتقد فيها ابن معط منهجيا ، من ذلك إساءته في ترتيب بعض الموضوعات حيث لم يراع ما يكون بين موضوع وآخر من مناسبات، وذلك كفصله بين كلامه على إعراب جمع المذكر السالم ، وحديثه عن إعراب جمع المؤنث السالم بالكلام على إعراب جمع التكسير ، ولو أنه أخر الكلام على جمع التكسير إلى ما بعد حديثه عن إعراب جمع المؤنث السالم لكان أوفق وأنسب ، وأيضا أخذ على ابن معط فصله بين حديثه عن إعراب المنصرف وإعراب غير المنصرف بالكلام على إعراب الاسم المعتل ، أما ابن مالك فلم أقف على انتقادات من هذا النوع قد وجهت إليه سوى ما ذكره المرادى من أنه لم

يحسن الترتيب ، حين فصل بين جموع القلة بذكر جمع الكثرة " فُعُل " ولو أخر عنها لكان أحسن وأجود ؛ لما يترتب عليه من أن تكون جموع القلة متوالية دون فصل بينها .

٢- انتقدت ألفيتا ابن معط وابن مالك في بعض المواضع بسبب أمور لها اتصال بالحدود ، والقواعد ، وتنوعت هذه الانتقادات ما بين انتقاد لحدٍّ فيه قصور ، أو لقاعدة خلت من قيود ، لا ينبغى إهمالها ، وقد يتوجه الانتقاد لعبارة بسبب فقدها الدقة ،مما يحول دون استيفاء أجزاء القاعدة ، فعلى سبيل المثال انتقد ابن معطي فى التعبير بـــ" أخبر عنه " فى علامات الاسم ، وفُضِّل التعبير بالإسناد إليه ؛ لأنه أعم من الإخبار ، كما انتقد ابن مالك فى قوله – أثناء حديثه عما ينقاس فيه جمع الكثرة " فُعَل": * "وفُعَل" لـــ" فُعْلة "جمعا عُرِف * ، وآثر المرادى أن تكون العبارة:

و"فُعَل"لـــ" فُعْلة "اسماً عُرِف ؛لأن" فُعَل" إنما ينقاس فى" فُعْله"اسما كغرفة وغرف .

٣- انتقد ابن معط في تأليفه " الدرة الألفية " من بحرين ، الرجز والسريع ، كما انتقدت بعض قوافيه بوجود عيوب فيها ، مثل سناد الردف ، وسناد التأسيس ، بينما لم توجه إلى ألفية ابن مالك – فيما أعلم – انتقادات من هذا القبيل ؛ لأنها من بحر واحد هو الرجز ، ولسلامتها من عيوب القافية

الخاتمة

انتهيت – بحمد الله تعالى – من التطواف حول درتين نفيستين في مجال الدراسات النحوية والصرفية هما ألفية ابن معطي ، وألفية ابن مالك ، عرضت خلاله لحياة هذين العالمين الجليلين ، كما بينت السمات العامة لألفيتيهما، وكشفت اللثام عن الخصائص المنهجية لكلتيهما ، وحرصت على تذييل كل فصل من فصول البحث الثلاثة بذكر أهم نتائجه ، وهذا لا يمنع من إيراد نتائج عامة للبحث توصلت إليها من خلال الكتابة فيه، وها هي ذي :

١ – كان لابن معطي فضل السبق إلى نظم ألفية حوت كثيرا من قواعد النحو والتصريف مع حسن الترتيب والتنسيق ، ونسج ابن مالك على منوالها ألفيته التي اتفقت معها في الاسم ، وتفوقت عليها في استقصاءٍ أكثرَ لقواعد النحو ، والصرف ، وجودة الترتيب ، وفي سلامة أوزانها وقوافيها مما شاب ألفية ابن معط من تعدد في الوزن – حيث جاءت من بحرين – وبعض العيوب في القافية ، كسناد الردف ، والتأسيس .

٢ – كان لفكرة العوامل وآثارها الإعرابية ، كالضمة ، والفتحة ، والكسرة وغيرها تأثير كبير في ابن معطي، وابن مالك من جهة ترتيب موضوعات ألفيتيهما ، بيد أن ابن معطي عول في هذا الشأن على العامل نفسه ،لذا بدأ بذكر الأفعال، ونواصبها ، وجوازمها ، ثم المجرورات ، بينما جعل ابن مالك رائده في هذا الشأن ما ينشأ عن العوامل من آثار، لذا بدأ بذكر المبتدأ والخبر، ونواسخهما ، ثم ذكر الفاعل ونائبه ، فالمنصوبات ، والمجرورات .

٣ – تأثر ابن مالك في جوانب عديدة من ألفيته بألفية ابن معط بدءا بالتسمية ، و في تناول كلتيهما لموضوعات النحو والصرف جميعا ، واحتفائهما بالتمثيل للقواعد والأحكام ، وانتهاء باقتباس كلمات وقواف خاصة بابن معط فهو يقول:

يتبع في الإعراب الأسماء الأول نعت وتوكيد وعطف وبدل

وقد قال ابن معطي قبله :

القول في توابع الكلم الأول نعت وتوكيد وعطف وبدل

ومع هذا التأثر الكبير فقد شُغِل النحاة بألفية ابن مالك أكثر من انشغالهم بألفية ابن معطي،وتوفر لها عدد كبير من أئمة النحاة قاموا بشرحها والتعليق عليها ، وهو ما حرمته ألفية ابن معطي؛ حيث لم تتجاوز شروحها – فيما أعلم – الثلاثة عشر

شرحا ، في حين تجاوزت شروح ألفية ابن مالك ،وما دار حولها من حواش وتعليقات المائتين .

٤ – من أبرز خصائص ألفية ابــن معطي عذوبة الألفاظ ،وسلامة العبارة ، وعدم الغوص وراء تفاصيل القواعد والجزئيات ، بينما حرص ابن مالك في ألفيته على استقصاء القواعد ، والتعمق في تفصيلاتها ما أمكن ذلك ، مما جعله لا يحفل في كثير من المواضع بعذوبة الألفاظ ، وجمال الأسلوب .

٥ – ظهرت شخصية كل من ابن معطي وابن مالك في ألفيتيهما بدا ذلك واضحا فيما ورد فيهما من مسائل، وآراء كان لكل منهما – في الغالب الأعم – موقفه الواضح منها ،غير أن ابن مالك كان أكثر تحررا من ابن معطي مما عسى أن يوصف بالعصبية المذهبية حيث أثبت البحث (٤٤) موضعا وافق فيها ابن معطي البصريين ، ولم يوافق الكوفيين إلا في جعلهم العَلم أعرف المعارف ، وفي تجويزهم مجئ المضارع مستقبلا، متصلا بلام قسم، دون توكيد بالنون ، بينما أثبت البحث اثنتين وثلاثين مسألة وافق فيها ابن مالك البصريين ، كما أثبت موافقته الكوفيين في سبعة عشر رأيا من آرائهم، كموافقتهم في جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار ، واستعمال "من" لابتداء الغاية في الزمان.

٦ – يمكن الإفادة من هاتين الألفيتين في مجال تيسير الدراسات النحوية والصرفية ، وذلك أنه بعد تصويب وتعديل ما يحتاج إلى ذلك من أبياتهما في ضوء ما ذكر أثناء الحديث عن المآخذ على الألفيتين يمكن توجيه أنظار القائمين على وضع المناهج والمقررات لمراحل التعليم المختلفة إلى ضرورة شرح ألفية ابن معط شرحا سهلاً موجزاً يُستعان به في مناهج النحو والصرف لمراحل التعليم قبل الجامعي ؛ لما تتمتع به هذه الألفية من عذوبة الألفاظ ، وميل إلى الإيجاز غالباً ،

بينما يُوصي باصطفاء أحد شروح ألفية ابن مالك – وليكن شرح المرادي – والاستعانة به في مناهج النحو والصرف لدى التعليم الجامعي ؛ وذلك لما اختصت به هذه الألفية من متانة العبارة ، واهتمام بسرد القواعد ، وتفصيلاتها ، وهذا مما يتناسب مع تلك المرحلة من مراحل التعليم .

٧ – الموازنة بين المصنفات النحوية والصرفية سبيل ثرّةٌ في مجال الدراسات النحوية والصرفية ، وهي بحاجة إلى المزيد من الأبحاث التي توجه الأنظار إلى مواطن القوة والجمال في تراثنا النحوي ؛ للإفادة من ذلك في تيسير النحو العربي .

ومسك الختام: (رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ) سورة البقرة : (٢٨٦)

د / ضياء الدين فهمي محمد

المصادر والمراجع

١ – القرآن الكريم

٢ – أبو الحسن الأشموني ونظراته النقدية – إعداد / د / عبد الفتاح محمد حبيب – ط – الأولى سنة ١٤١٨ هـ = سنة ١٩٩٧ م .

٣ - ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان تحقيق / د / رجب عثمان محمد – ط – الأولى سنة ١٤١٨ هـ = سنة ١٩٩٨ م .

٤ - الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي تحقيق أ /طه عبد الرءوف سعد– ط– شركة الطباعة الفنية المتحدة سنة ١٣٩٥ هـ = سنة ١٩٧٥ م.

٥ – الأصول في النحو لابن السراج تحقيق / د / عبد الحسين الفتلى – ط – مؤسسة الرسالة – الأولى سنة ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م .

٦ – ألفية ابن مالك في النحو والصرف – ط – مكتبة الآداب – القاهرة – الأولى سنة ١٤٠٥هـ = سنة ٢٠٠١ م .

٧ – إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي – تحقيق / أ / محمد أبو الفضل إبراهيم – ط – الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٣ م .

٨ – أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ومعه عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك للشيخ / محمد محيي الدين عبد الحميد – ط المكتبة العصرية – بيروت .

٩ – الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي تحقيق أ . د/حسن شاذلي فرهود – ط – دار العلوم – الثانية سنة ١٤٠٨ هـ = سنة ١٩٨٨ م .

١٠ – بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي تحقيق أ / محمد أبو الفضل إبراهيم – ط – المكتبة العصرية سنة ١٩٩٨ م .

١١ – البلغة في تاريخ أئمة النحو واللغة للفيروزابادي تحقيق أ / محمد المصري –ط – دار سعد الدين – الأولى سنة ١٤٢١ هـ = سنة ٢٠٠٠م

١٢ – تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان – نقله إلى العربية – د / رمضان عبد التواب – ط – دار المعارف – مصر سنة ١٩٧٥ م .

١٣- تذكرة النحاة لأبي حيان تحقيق د / عفيف عبد الرحمن – ط – مؤسسة الرسالة – الأولى سنة ١٤٠٦ هـ .

١٤ – تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك تحقيق د/ محمد كامل بركات – ط– دار الكتاب العربي للطباعة سنة١٣٨٧ هـ=سنة ١٩٦٧ م.

١٥ – التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري – ط – دار إحياء الكتب العربية .

١٦ – التكملة لأبي علي الفارسي تحقيق د / حسن شاذلي فرهود – ط – شركة الطباعة العربية السعودية – الأولى سنة ١٤٠١ هـ = سنة ١٩٨١ م

١٧ – الجمل في النحو للزجاجي تحقيق د / علي توفيق الحمد – ط – مؤسسة الرسالة – الخامسة سنة ١٤١٧ هـ = سنة ١٩٩٦ م

١٨ – ديوان رؤبة بن العجاج ضمن مجموع أشعار العرب اعتنى بتصحيحه وليم بن الورد – ط – دار ابن قتيبة – الكويت –

١٩ – ديوان العجاج تحقيق د / سعدي ضناوي – ط – دار صادر – بيروت الأولى – سنة ١٩٩٧ م .

٢٠ – الرسالة للإمام الشافعي تحقيق أ / أحمد محمد شاكر – ط – مكتبة الحلبي مصر – الأولى سنة ١٩٤٠ م .

٢١ – السبعة في القراءات لابن مجاهد تحقيق د / شوقي ضيف – ط – دار المعارف – مصر – الثانية .

٢٢ – شرح الأشموني على ألفية ابن مالك بحاشية الصبان – ط – عيسى البابي الحلبي .

٢٣ – شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم تحقيق د / عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد – دار الجيل – بيروت .
٢٤ – شرح ألفية ابن مالك للمرادي تحقيق د / فخر الدين قباوة – ط – دار مكتبة المعارف – بيروت – الأولى سنة ١٤٢٨ هـ = ٢٠٠٧ م .
٢٥– شرح ألفية ابن معطي لابن جمعة الموصلي تحقيق د / علي موسى الشوملي – ط – مكتبة الخريجي – الأولى سنة ١٩٨٥ م .
٢٦– شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ / محمد محيي الدين عبد الحميد – ط – دار التراث – سنة ١٤٢٠ هـ = سنة ١٩٩٩ م
٢٧– شرح التسهيل لابن مالك تحقيق د / عبد الرحمن السيد وآخر – ط – هجر – الأولى سنة ١٤١٠ هـ = سنة ١٩٩٠ م .
٢٨– شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق د / عبد المنعم أحمد هريدي – ط / دار المأمون للتراث سنة ١٤٠٢ هـ = سنة ١٩٨٢ م .
٢٩– شرح المفصل لابن يعيش – ط – مكتبة المتنبي .
٣٠– شرح ملحة الإعراب للحريري تحقيق د / فائز فارس – ط – دار الأمل – الأولى سنة ١٤١٢ هـ = سنة ١٩٩١م .
٣١– الضوء الوهاج على الموجز لابن السراج للدكتور / محمد محمد محمد سعيد
٣٢– غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري – عني بنشره برجستراسر – ط – مكتبة ابن تيمية سنة ١٣٥١ هـ .
٣٣– الغرة المخفية لابن الخباز في شرح الدرة الألفية لابن معط تحقيق أ / حامد محمد العبدلي – ط – العاني – بغداد

٣٤- الفصول الخمسون لابن معطي تحقيق د / محمود محمد الطناحي – ط – عيسى البابي الحلبي سنة ١٩٧٧ م
٣٥- الفهرست لابن النديم – ط – دار المعرفة – بيروت
٣٦- في علمي العروض والقافية للدكتور / أمين علي السيد – ط – دار المعارف – مصر – الخامسة سنة ١٩٩٩ م .
٣٧- القاموس المحيط للفيروزابادي – ط – مؤسسة الرسالة – الثانية سنة ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م .
٣٨- الكتاب لسيبويه تحقيق أ / عبد السلام محمد هارون – ط – دار الجيل بيروت – الأولى
٣٩- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة – ط – دار الفكر سنة ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م .
٤٠- كفاية الإعراب لابن الخباز الموصلي والكافية لابن الحاجب – عرض وموازنة وتقويم للدكتور / عبد الجليل محمد عبد الجليل – ط – مكتبة وهبة – الأولى سنة ١٤٢٠ هـ = ١٩٩٩ م .
٤١- اللمع في العربية لابن جني تحقيق د / حسين محمد شرف – ط – الأولى سنة ١٣٩٨ هـ = ١٩٧٨ م .
٤٢- المطالع السعيدة شرح السيوطي على ألفيته المسماة بالفريدة تحقيق د/ طاهر سليمان حمودة – ط – الدار الجامعية – الإسكندرية .
٤٣- معجم الأدباء لياقوت الحموي – ط – أ / إحسان عباس – ط – دار الغرب الإسلامي – بيروت الأولى سنة ١٩٩٣ م .

٤٤- المقدمة الجزولية لأبي موسى الجزولي تحقيق الدكتور / شعبان عبد الوهاب محمد – ط – مطبعة أم القرى سنة ١٩٨٨ م.
٤٥- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب للمقري تحقيق أ / إحسان عباس – ط – الأولى – دار صادر – بيروت سنة ١٩٦٨ م .
٤٦- همع الهوامع للسيوطي تحقيق أ / أحمد شمس الدين – ط – دار الكتب العلمية – بيروت – الأولى سنة ١٤١٨ هـ = سنة ١٩٩٨ م .
٤٧- وفيات الأعيان لابن خلكان تحقيق أ / إحسان عباس – ط – دار صادر – بيروت – الأولى سنة ١٩٩٤ م .